

جامعة أبو بكر بلقايد  
تلمسان – الجزائر



المجلد ١ العدد ٢ ديسمبر ٢٠١٨

مخبر البحث  
النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي  
MIFMA

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية



ISSN: 2602-7089

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

North African Review Of Applied Finance and Economics NARAFE

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

Vol: 1, N°: 2, Décembre 2018



Abou Bakr Belkaid University of  
Tlemcen-Algeria

Vol 1, N° 2, Décembre 2018

The research laboratory  
Money and Financial Institutions in the Arab Maghreb  
(MIFMA)

North African Review of Applied Finance and  
Economics (NARAFE)



ISSN : 2602-7089

Faculty of Economics Sciences, Business and Management Sciences

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير  
مخبر البحث

النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي

*MIFMA*



مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

*North African Review of Applied Finance and Economics*

*NARAFE*

---

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في مجال التمويل والاقتصاد

---

المجلد 1، العدد 2

ديسمبر 2018

ISSN: 2602-7089

## مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

مجلة علمية سداسية يصدرها مخبر البحث MIFMA ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

### الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د. بوشريط كبير

### مدير المجلة:

أ.د. بن بوزيان محمد

### رئيس التحرير:

د. شبيبي عبد الرحيم

### هيئة التحرير:

د. سنوسي بريكسي إيمان

د. حجيلة أسماء

### الهيئة العلمية:

جامعة تلمسان	أ. د. جناس مصطفى	جامعة تلمسان	أ.د. بن بوزيان محمد
جامعة تلمسان	أ. د. يحي بروفقات عبد الكرم	جامعة النيل مصر	أ.د. حسان أ. علي
جامعة سعيدة	أ.د. صوار يوسف	جامعة فرنسا	أ.د. عريف صلاح الدين
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. شنيني موسى	جامعة المهديّة تونس	د. حاج عمور ثرية
جامعة تلمسان	د. بزايوة محمد	جامعة فاس المغرب	أ.د. عبد اللاوي عمر
جامعة معسكر	د. تشيكو فوزي	جامعة سطيف	أ.د. صالح صلاحي
جامعة تلمسان	د. بن لدغم فتحي	الجامعة المتعددة التخصصات، الجديدة	أ.د. بوسدرّة فوزي
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شبيبي عبد الرحيم	ENCG طنجة، المغرب	أ. د. الطاهري يونس
جامعة تلمسان	د. غربي ناصر صلاح الدين	جامعة المنار، تونس	د. عميرة بوزيد
جامعة تلمسان	د. عياد سيدي محمد	جامعة تلمسان	أ. د. بن حبيب عبد الرزاق
المركز الجامعي البيض	د. بن غلال بلقاسم	جامعة تلمسان	أ. د. بلقاسم مصطفى
جامعة بجاية	د. بوخزر نصيرة	جامعة تلمسان	أ. د. بوتلجة عبد الناصر
جامعة تلمسان	د. بن عمر عبد الحق	جامعة تلمسان	أ. د. كرزايي عبد اللطيف
جامعة تلمسان	د. بن عاتق عمر	جامعة تلمسان	أ. د. طاوولي مصطفى كمال
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شكوري سيدي محمد	جامعة تلمسان	أ.د. مناقر نور الدين
المركز الجامعي عين تيموشنت	د. جديدين لحسن	جامعة وهران	أ. د. دربال عبد القادر
جامعة مستغانم	د. رمضان محمد	جامعة تلمسان	أ.د. بوهنة علي
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر	د. بن سعيد محمد	جامعة ورقلة	أ. د. سليمان ناصر
المركز الجامعي البيض	د. حفيظ إلياس	جامعة وهران	أ. د. بن باير حبيب
جامعة تلمسان	د. برودي نعيمة	جامعة مستغانم	أ. د. يوسف رشيد
جامعة تلمسان	د. بن خالد نوال	جامعة قسنطينة	أ. د. بوعشة مبارك
جامعة تلمسان	د. زيرار سميرة	جامعة وهران	أ. د. سالم عبد العزيز
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. بوري صراح	جامعة تلمسان	أ. د. بطاهر سمير
جامعة تلمسان	د. كرزايي دنيا	جامعة تلمسان	أ. د. مليكي سمير بهاء الدين
جامعة تلمسان	د. عمار عائشة	جامعة تلمسان	د. بلهاشم الهادي

المراسلات والاشتراك إلى: أعضاء هيئة التحرير، مخبر البحث MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

13000، الجزائر الهاتف/الفاكس 043.21.66.66

e-mail : [narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

## مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

تقوم مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية بنشر المقالات الأصلية ذات المصدقية والجودة العالية في مجال التمويل والاقتصاد الخاصة بشمال إفريقيا. تستقبل المجلة الأبحاث التجريبية في مجالات التجارة الدولية والمالية، السياسات النقدية والجبائية، الأسواق المالية والأزمات، سوق رأس المال، النمو الاقتصادي والتنمية، إدارة الأعمال والاقتصاد القياسي المالي. وتستهدف هذه المجلة مختلف الفئات من أكاديميين، مؤسسات بحثية، طلاب وصانعي السياسات. كما تهدف المجلة إلى إقامة ونشر التواصل بين الباحثين من ثقافات متعددة، لأننا مقتنعون جدا بأن العلم والبحث هما أفضل الطرق لبناء الجسور بين الحضارات.

### دليل المؤلفين:

- إرسال المقال إلى المجلة يعني أن العمل ليس محميا بحقوق الطبع والنشر أو قد تم نشره في مجلة أخرى. وينبغي للمؤلف أن يضمن موافقة جميع المؤلفين المشاركين في المقال قبل تقديمه. وبمجرد قبولها، لا يجوز نشرها في مجلة أخرى دون موافقة أصحاب حقوق الطبع والنشر.

تم كتابة الأوراق البحثية بإحدى اللغات التالية: الإنجليزية، الفرنسية واللغة العربية.

- استعمال برنامج Word في الكتابة مع خط Traditioanl Arabic بحجم 14 بالنسبة للمقالات باللغة العربية و خط Times New Roman بحجم 12 بالنسبة للمقالات باللغتين الفرنسية والانجليزية .  
تكون المساهمات مختصرة بدقة ومنهجية، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية.

- يكون المقال مصحوبا بملخص بلغة المقال لا يتجاوز 200 كلمة، يذكر فيه باختصار الغرض من البحث، والنتائج الرئيسية، وملخص بلغة أخرى يكون باللغة الانجليزية بالنسبة للمقالات المحررة باللغتين العربية والفرنسية.  
مباشرة بعد الملخص يضع كحد أقصى 6 كلمات مفتاحية يليه تصنيف (Jel classification)، ولزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php>

- في صفحة العنوان يجب تدوين الأسماء الكاملة للمؤلفين والانتماءات الأكاديمية و / أو غيرها من الانتماءات المهنية، العنوان الكامل، رقم الهاتف، رقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلفين خاصة المؤلف المعني باستقبال المراسلات من الناشر، كما يجب على المؤلفين إبلاغ الناشر عند حدوث أي تغيير في العنوان.

- تقسيم المقال إلى أقسام محددة ومرقمة بوضوح، و يجب ترقيم الأقسام الفرعية كما يلي: 1.1، 1.1.1، 2.1.1، (...)، 1.2 وما إلى ذلك. كما يجب أن يظهر كل عنوان في سطر منفصل خاص به.

- يرجى التأكد من أن كل إشارة مذكورة في النص موجودة أيضا في قائمة المراجع والعكس صحيح، و يجب أن ترتب المراجع كاملة ترتيبا أبجديا .

- يتم إرسال البحوث والرسائل التحريرية إلى البريد الإلكتروني التالي:

[narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

## الفهرس

01	<p>Alternatives for Economic Diversification in Algeria "The New Economic Model of Growth"</p> <p>البدائل المتاحة للتنوع الإقتصادي في الجزائر " النموذج الإقتصادي الجديد للنمو "</p> <p>سابق نسيمية، عبدالعزيز ضيافي</p>
15	<p>Role of vocational training in reducing the phenomenon of unemployment: the case of Algeria 1970-2016</p> <p>دور التكوين المهني في الحد من ظاهرة البطالة : حالة الجزائر 1970-2016</p> <p>حليمي وهيبة</p>
35	<p>Electronic marketing of insurance companies in Gaza</p> <p>التسويق الإلكتروني لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة</p> <p>حازم احمد فروانة، رمضان أبو جزر</p>
49	<p>Natural Resources, Institutional Quality and Economic Growth - An econometric Study for a Sample of Oil Countries during the Period (1990-2016)</p> <p>الموارد الطبيعية، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية لعينة من الدول النفطية خلال الفترة (1990-2016)</p> <p>بدو أمال، شبيبي عبد الرحيم، سنوسي أول إيمان</p>
71	<p>The impact of foreign trade on inflation in Algeria: Period (1990-2016)</p> <p>تأثير التجارة الخارجية على التضخم في الجزائر: الفترة (1990-2016)</p> <p>بن خالد نوال، بن يوب لطيفة، عوار عائشة</p>
95	<p>An econometric study of the real exchange rate in Algeria for the period 1980-2017</p> <p>دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة 1980-2017</p> <p>عبد الله بن سلوى رشيدة، موسليم بحسين</p>
112	<p>The principle of risk management in Islamic banks (Case Study of Al Baraka Bank of Algeria)</p> <p>مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)</p> <p>مختار بونقاب، مريم بالأطرش</p>

126	<p><i>Mechanisms of the Central Bank in exercising control over commercial banks</i> آليات البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية</p> <p>تيانتي مريم</p>
134	<p><i>Human resources in the context of sustainable development and full operation Japanese and Malaysian experience as a model</i> تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل التجربة اليابانية و الماليزية نموذجاً</p> <p>صديقي أحمد، الطيبي عبد الله</p>
148	<p><i>Exchange Rate Risk Management Strategy</i> إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات</p> <p>بلحشر عائشة</p>

## Alternatives for Economic Diversification in Algeria “The New Economic Model of Growth”

### البدايل المتاحة للتنوع الإقتصادي في الجزائر " النموذج الإقتصادي الجديد للنمو "

سابق نسيمه<sup>1</sup>

جامعة الحاج لخضر باتنة "1"

عبدالعزیز ضيافي

جامعة الحاج لخضر باتنة "1"

#### الملخص:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري، جملة من التحولات و التغيرات المرتبطة بشكل وثيق بسعر النفط في الاسواق الدولية ، الأمر الذي حتم عللا الحكومة اتخاذ العديد من الاجراءات في شكل اصلاحات هيكلية كرد فعل، بغرض التخلص من التبعية لتقلبات اسعار برميل النفط في الاسواق الدولية. إن هذه الاصلاحات و على كثرتها و تعدد اسمائها ، لم تؤدي أكلها و لعل آخرها ما يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو لسنة 2016، كروية استشرافية جادة لتنوع الإقتصاد الجزائري في افاق 2030. إذ تهدف هذه الورقة البحثية لتعرف بهذا النموذج ، و ماهي فرص نجاحه كبديل لتنوع الإقتصاد الجزائري مع التعرّيج على اهم الإنتقادات و نقاط الظل لهذا النموذج .

الكلمات المفتاحية: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، الإصلاحات الهيكلية، التنوع الإقتصادي، الجزائر.

تصنيف E29-E60-E69:JEL

#### The Summary:

The Algerian economy has defined a number of changes and changes closely related to the price of oil in international markets. This has forced the government to take many measures in the form of structural reforms in reaction to eliminate dependence on fluctuations in oil prices in international markets.

These reforms, many of them and their multiple names, have not yet come to fruition. Perhaps the latest is the new economic model of growth for 2016, as a serious forward-looking vision for diversifying the Algerian economy in the horizons of 2030

The purpose of this paper is to identify this model, and what are its chances of success as an alternative to the diversification of the Algerian economy with an emphasis on the most critical criticisms and shadow points of this model

**Keywords:** new economic model of growth, structural reforms, economic diversification, Algeria.

**Jel Classification:** E29-E60-E69

<sup>1</sup> nassimasabeg@gmail.com

## مقدمة

لقد كان لإختيار اسعار النفط في الاسواق العالمية بالغ الأثر على اقتصاديات الدول الريعية ، حيث فرضت عليها الأزمة النفطية التوجه الى تكييف الإقتصاد و اعادة هيكلته مع متطلبات السوق العالمية و التوجه الى ما يعرف بالتنوع الإقتصادي .

و الجزائر كغيرها من الدول النفطية الريعية ، وجدت نفسها مجبرة على اعادة هيكلة و تنوع الإقتصاد و محاولة التخلص من سطوة الجباية البترولية ، من خلال تبني ما يعرف بالنموذج الإقتصادي الجديد للنمو ، كمحاولة جادة لتنوع الإقتصاد الجزائري .

و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى اي مدى يمكن للنموذج الإقتصادي الجديد للنمو ، ان يسهم في تنوع الإقتصاد الوطني؟

و سيتم الإجابة عن الاشكالية من خلال العناصر التالية

### أولا : مدخل نظري تأصيلي للتنوع الإقتصادي

1- مفهوم التنوع الإقتصادي

2- اشكال التنوع الإقتصادي

3- محددات التنوع الإقتصادي

### ثانيا : ميكانيزمات التنوع الإقتصادي " النموذج الإقتصادي الجديد "

1- تعريف النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

2- أهداف النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

3- مراحل النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

4- وسائل النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

5- الخطوط التوجيهية للنموذج الإقتصادي الجديد للنمو

### ثالثا :النقائص والانتقادات الموجهة للنموذج الإقتصادي الجديد للنمو

### أولا : مدخل نظري تأصيلي للتنوع الإقتصادي

#### 1- مفهوم التنوع الإقتصادي

يعرف التنوع الإقتصادي بأنه توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الإقتصاد ذلك للحد من مخاطر

الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا

يُعرف التنوع الإقتصادي على أنه: "تقليل الاعتماد على مورد وحيد، والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع

يمكن التمييز بين نوعين من التنوع الاقتصادي حسب اتجاه كل منهما: فهناك **التنوع** الذي يترافق بتحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، و**التنوع الرأسي** الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

وردت العديد من التعاريف للتنوع الاقتصادي نذكر منها:

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه: " العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة . كما أن التنوع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال . ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق . حيث يعد التنوع الاقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصادياتها بشكل عام بالافتقار إليه ويعرف أيضا على أنه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا يمكن أن تحل محل المورد الوحيد

كما يمكن تعريفه بأنه " الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات ، و تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات.

و يعرف المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي على أنه : " تلك السياسة التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، و رفع القيمة المضافة، و تحسين مستوى الدخل، و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، ففي معناه البسيط يشار إلى التنوع بـ "عدم وضع البيض في سلة واحدة . وفي معناه الضمني: هو إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره، من خلال العمل على تعزيز نمو القطاع الخاص، وتقليص الدور القيادي للقطاع العام في اقتصاديات الدول وفي معناه العام هو تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، وفي الحقيقة التنوع يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات

## 2- اشكال التنوع الاقتصادي :

يوجد جوانب و اشكال مختلفة من التنوع الاقتصادي:

أولا :التنوع في الهيكل الصناعي الانتاجي المحلي للبلد.

ثانيا :التنوع في الصادرات من خلال توسيع سلة الصادرات و البحث عن أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي يمكن ان نميز بين تنوع المنتجات و تنوع الأسواق من خلال التركيز على الاسواقالاقليمية الناشئة، او اعادة اكتشاف السوق المحلية.

أ - تنوع الهيكل الانتاجي (الصناعي): و يتعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب في الانتاجية ، هذا ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد و المنحصرة في تصدير المنتجات الخام و الاولية، و على هذا الاساس لابد من السعي لدخول فضاءات جديدة ، تسهم في التخلص من محدودية الانشطة الانتاجية و تفادي ظواهر غير المرغوب فيها مثل لعنة الموارد الطبيعية أو العلة الهولندية ، التنوع ايضا يمكن ان يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات اعلى من التكنولوجيات و المهارات، و بالتالي التنمية بمعنى أكثر شمولية ، و من وجهة النظر هذه فإن تحقيق التنوع الاقتصادي في تواجي كثيرة ينعكس ايضا على قدرة البلدان في تجاوز قيود و حتمية امتلاكهم الموارد الطبيعية و بناء القدرات الانتاجية في قطاعات اخرى.

ب - التنوع الخارجي (تنوع الاسواق) هو على نفس القدرة من الاهمية ، اذ ان الاعتماد المفرط على سوق واحدة او عدد قليل من الاسواق يحمل مساوئ واضحة ، حيث ان انخفاض الطلب يمكن ان يؤثر عكسيا على الاقتصاد لذا يجب البحث عن التنوع في الاسواق و المنتجات، فهذه الاخيرة يمكن ان تفتح العديد من الاسواق من خلال جودة المنتجات و تقليل تكلفة الانتاج الامر الذي يحقق ميزة تنافسية للإقتصاد.

### 3- محددات التنوع الاقتصادي:

مؤشرات الحوكمة: يعتبر الحكم الراشد شرطا اساسيا في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي ، حيث ينطوي هذا الاخير على تصميم و تنفيذ سياسات هادفة القطاعات الناشئة و التأكد من امكانية تطورها في بيئة تسمح لها بالازدهار و زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني. و على الضعيد الاقليمي هناك حاجة ماسة للتنسيق الفعال بين صناع القرار و الجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الاقليمية و الدولية، فتلك القيادات الوطنية الاقليمية من أفراد و مؤسسات تشكل القاطرة و القيادة التنفيذية التي ترسم اطارا للتنوع الاقتصادي فوجود القيادة التنفيذية ضروري لسياسة التنوع الاقتصادي في اتجاهات مختلفة ، ينعكس من خلال وجود ادارة اقتصادية رشيدة للموارد الطبيعية ، وكذا وجود اطار قانوني تشريعي مستقر يدعم النشاط الاقتصادي و يوفر مناخ ملائم للاستثمار.

دور القطاع الخاص: تعتبر الإسكوا (ESCWA) التنوع الاقتصادي بأنه الحد من الدور الريادي للقطاع العام من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص، هذا الاخير يمكن ان يلعب دورا رياديا من خلال الابتكار و استغلال الفرص في القطاعات غير المستغلة ، حيث يمكنه على سبيل المثال الإستثمار في مجالات البحث و التطوير للأنشطة الجديدة، إضافة الى ذلك فالشركات الخاصة غالبا ما تعمل في حدود قطاعات جديدة و تحديث ابتكارا و تميزا في اعمالها، الأمر الذي يحتم على الحكومة توفير سبل تعزيز ريادة الاعمال من خلال رسم سياسات صناعية و تجارية و ازالة العقبات و العوائق البيروقراطية من امام الشركات ، و ازالة الفوارق بين القطاع العام و القطاع و معاملتهم على قدم المساواة ، فالهدف واحد وهو المساهمة في التنوع الاقتصادي للبلد

الموارد الطبيعية: من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على المساهمة في التنوع الاقتصادي، هي الموارد الطبيعية حيث يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة حجم الصادرات و السلع المنتجة محليا، و تقديم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني، لكن ما يلاحظ غالبا هو عدم توافق و انسجام هاتين الاخيرتين من موارد طبيعية و سياسة التنوع

الاقتصادي خاصة في الدول الافريقية بما فيها الجزائر، ويرجع ذلك الى عدم توافق الارادة السياسية في رسم سياسات اقتصادية تكفل الاستغلال الامثل والرشيد لعوائد تصدير تلك الموارد الطبيعية في شكل استثمارات في الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية كالسياحة مثلا. مما يتيح لها توسيع مجالات تنوع الصادرات.

**العوامل الإقليمية:** و تتمثل في التكتلات الإقليمية السياسية و الاقتصادية، حيث تعبر التكتلات عن إستراتيجية و توافق في الرؤى حول قضايا سياسية و اقتصادية تخدم مصالح اعضاء التكتلات، في شكل اندماج اقتصادي او تكامل اقتصادي يهدف الى ازاحة الحواجز الجمركية و تسهيل عبور رؤوس الاموال و تحسين مناخ الاستثمار.

**الإطار الدولي:** المقصود هنا بالاطار الدولي درجة الانفتاح على الاسواق الخارجية، من خلال الإندماج في التكتلات الدولية على غرار المنظمة العالمية للتجارة حيث انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة ساهم ذلك في جلب منافع اقتصادية تعود بالايجاب على سياسة التنوع الاقتصادي عن طريق الولوج لأسواق جديدة و بمنتجات جديدة، كما يسهم التعاون الدولي في تعزيز سياسة التنوع الاقتصادي من خلال سياسة المساعدات الفنية و التقنية الممنوحة من طرف الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي و منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي.

**القدرات المؤسسية و الموارد البشرية:** تسهم الموارد البشرية و القدرات المؤسسية بقسط معتبر في عملية التنوع الاقتصادي، فهي بمثابة عوامل مساعدة و الدافعة لإثراء المنتجات المصدرة للخارج، فكلما توفرت البنى التحتية و اللوجستكية من موانئ، موانئ جافة، مطارات، شبكة طرق حديثة و سكك حديدية اسهم ذلك في تسهيل عمليات التصدير، كما ان للموارد البشرية المؤهلة و الكفاءة المنفتحة على اقتصاد المعرفة، دورا بارز في تعزيز روح المبادرة و الابتكار لدى المؤسسات الاقتصادية الخاصة و العامة، كل هذا بطبيعة الحال ينعكس على جودة المنتجات الموجهة للتصدير الامر الذي يعطي لها تنافسية في الاسواق الاقليمية و الدولية.

### ثانيا : ميكانيزمات التنوع الاقتصادي " النموذج الاقتصادي الجديد" للنمو

اعتبر موضوع التنوع الاقتصادي منذ 1930 بمثابة الرهان الاساسي للسياسات التجارية و الصناعية، كما اعتبر منذ ذلك الوقت موضوعا مركزيا فغي النقاشات و السياسات التنموية، بينما الجزائر لم تدرك تلك الجزئية الى يومنا الحاضر، وبقى الاقتصاد الجزائري مرتبطا و مرهونا بالعائدات النفطية الى ان ادرك هذا المطلب كركيزة اساسية في النموذج الاقتصادي الجديد.

يعبر النموذج الاقتصادي الجديد للنمو عن توجه سياسي اقتصادي املته الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد جراء انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية .

### 1- تعرف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:

تم الإفراج رسميا عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد، يوم الإثنين 10 أبريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016، خلال اجتماع الثلاثية ( الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل )

بالعاصمة الجزائر، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 وهو عبارة عن: " خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، أطلقت عليها اسم "نموذج الاقتصادي الجديد" للنمو، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، نشرتها وزارة المالية عبر وثيقة محررة في 21 صفحة على موقعها على شبكة الإنترنت.

وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بصفة تحقق تغطية النفقات التشغيلية، و التقليل من عجز الميزانية مع مطلع عام 2019 مع تعبئة الموارد الاضافية الضرورية في السوق المالي الداخلي، أما فيما يتعلق بجانب التنوع فيتمثل الأمر أساسا في التركيز أساسا على زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5 بالمائة سنويا خلال الفترة 2020-2030 ورفع الدخل الفردي بمرتين مع مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال التركيز الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات بما يضمن الأمن الغذائي.

في هذا المقام يجب التذكير بأهداف النموذج و مراحل و خطوطه العريضة.

## 2- أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو

أ- المسار المتواصل للنمو

ب- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية

ج- عصنة القطاع الفلاحي .

د- الانتقال الطاقوي .

و- تنويع الصادرات.

## 3- مراحل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو

تتمثل مراحل هذا المسعى في :

أ- مرحلة الإقلاع (2016-2019)

ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

ب- مرحلة الانتقال (2020-2025)

فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني

ج- مرحلة الإستقرار (2026-2030)

يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

#### 4- وسائل النموذج الإقتصادي الجديد للنمو

##### 4-1- الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات و تطوير

##### الصادرات خارج المحروقات

من خلال اللجوء الى اتخاذ اجراءات وقائية للحد من استنزاف احتياطي الصرف ، بالعمل على اصدار رخص الإستراد للمتعاملين الإقتصاديين، لكن هذا الأخير اثار حفيظة و انزعاج المتعاملين الاقتصاديين في الداخل و الشركاء الأجانب الامر الذي عجل بإسقاط هذا الإجراء ، و اللجوء الى سياسة حمائية برفض ضرائب مرتفعة تصل الى 200% حماية للمنتج الوطني و تضيقا لقنوات خروج العملة الصعبة للخارج.

##### 4-2- التحفيز على انشاء المؤسسات

على اعتبار ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر حلقة وصل للإقتصاد الوطني للوصول لمرحلة التنوع الإقتصادي ، بالتركيز على تقديم التحفيزات و الاعفاءات الجبائية من خلال توفير العقار الصناعي و تسهيل الاجراءات الادارية لإنشاء تلك المؤسسات خاصة في مجال المناولة الصناعية و تشجيع المؤسسات الناشئة في مجال البرمجيات و الذكاء الصناعي.

##### 4-3- استكمال الاصلاح البنكي .

في اطار السياسة الوطنية للإصلاحات ، يعرف القطاع المالي جملة من الاصلاحات التي مست العديد من المجالات ، لعل أهمها على الاطلاق هو القطاع البنكي الذي عرف محاولات جادة من خلال التوجه الى التسيير الإقتصادي للمؤسسات المالية و الابتعاد عن التسيير الاداري ، و البحث عن النجاعة الإقتصادية في منح القروض .

##### 4-4- تطوير سوق رؤوس الاموال.

وذلك من خلال تحفيز المتعاملين الإقتصاديين للولوج لعالم البورصة لإعطاء ديناميكية للإقتصاد الوطني، و جعل تعاملات بورصة الجزائر مؤشرا لقوة المؤسسات الجزائرية ، دون اهمال لفتح رأس مال المؤسسات لشريك الاجنبي .

#### 5- الخطوط التوجيهية للنموذج الإقتصادي الجديد للنمو

##### 5-1 التنوع الصناعي : و يرتكز على دعم الاستثمار المنتج ، و لا سيما القطاعات التي تتوفر فيها البلاد

أصلا على قاعدة او مزايا مقارنة و بالاحص الصناعات الالكترونية و الرقمية، الصناعات الغذائية ، و تركيب السيارات و صناعة الإسمنت و الحديد، و الصناعات الصيدلانية و قطاع السياحة و النشاط البعدي للمحروقات و النشاط البعدي للموارد المنجمية.

الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين

6.5-7.4% لقطاع الخدمات، على اساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

### 5-2 تأمين الموارد الطاقوية و تنويعها:

من خلال ترقية النجاعة الطاقوية بالحد من تبذير الطاقة وزيادة الإهتمام بقطاع الطاقات المتجددة من خلال تشجيع الإستثمار في هذا القطاع ، فضلا عن ترقية الطاقات الاحفورية غير التقليدية ، على غرار الغاز الصخري

### 4-3 الإنتشار الاقليمي للتنمية الصناعة :

من خلال اعداد خريطة اقليمية للاستثمارات و تحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة و المقدر عددها بـ 50 منطقة.

### 5-4 توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات :

خصوصا مع مراجعة القانون الاساسي للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات ، و اقامة مجلس وطني استشاري من اجل ترقية الصادرات ، و تشجيع انشاء المؤسسات المصدرة و دعم الصادرات الناشئة. أما فيما يخص تطوير القطاع الفلاحي فلم يتم التطرق اليه في النموذج الإقتصادي الجديد للنمو، فيظل يسترشد و يسيير بتدابير الدعم الفلاحي لسنة 2009، و كذا المساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر افريل 2014.

على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ: 6.5 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ : 2.3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3 بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة. غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة.

و يتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات.

و يسعى النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره."

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه."

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي " ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

و على هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و فيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الاول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

و ينتظر ان تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 اذ يعتبر محروو الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الاخيرة."

و يتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة اربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

و من اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الاساسي و تشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين و خبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تاسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي و مواصلة اصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الامر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و إعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية و اضافة أكبر قدر من النجاعة على الادارة الاقتصادية.

- و لأجل بلوغ الأهداف المسطرة لنموذج الاقتصادي الجديد ، تم تسطير ستة (6) محاور إستراتيجية:
- تحفيز المقاولاتية في الجزائر: من خلال تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تمويل الاستثمار: من خلال تقديم تسهيلات بنكية للمتعاملين الإقتصادية ، و محاولة جذب الإستثمارات الأجنبية.
- السياسة الصناعية والتنوع: من إعادة بعث المجمعات الصناعية الكبرى على غرار مجمع الحديد و الصلب بالحجار قطاع النسيج .
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه: و هو ما يعكسه استرجاع العقار الصناعي المهمل و غير المستغل و انشاء مناطق صناعية جديدة خاصة في الهضاب العليا و الجنوب.
- ضمان الأمن وتنوع المصادر الطاقوية: من خلال البحث عن النجاعة الطاقوية و ترشيد استعمال الطاقة و اعطاء اولوية لقطاع الطاقات المتجددة.
- حكامه النموذج الاقتصادي الجديد: من خلال حوكمة هذا النموذج الإقتصادي و ضرورة ارتباطه بالشفافية و المكاشفة و المساءلة و تغليب القانون.
- و في ذات السياق تم الاشارة الى النموذج الاقتصادي الجديد ، في المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018 و المتضمن آليه متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي و ذلك من خلال مواصلة تنوع الاقتصاد الوطني و تفعيل النمو و لاسيما خارج المحروقات من خلال:
- تحسين العرض العقاري و توفير القرض من خلال رفع حجم الاستثمارات.
- تعزيز السياسة التحفيزية لتوجيه الاستثمار أكثر فاكثر نحو القطاعات التي يتوفر الاقتصاد الوطني على مزايا المقارنة.
- عصرنه و تعزيز ادوات المرافقة و ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- اعداد مدونة للمنتجات الوطنية من السلع التجهيزو المدخلات و تبلغ الى المستثمرين و مقدمي الأوامر.

### ثالثا: النقائص والانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو

- لعل أكثر الانتقادات للنموذج الاقتصادي الجديد والتي ظهرت لدى وسائل الاعلام هي عدم وضوح محاوره، وعدم بروز الإرادة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه، وفيما يلي نبين أهم النقائص:
- بني النموذج على سيناريوين للتنبؤ بنجاح محور المالية العامة خلال الفترة 2019 - 2016 ، إلا أن كلاهما) المتفائل بارتفاع أسعار النفط و المتشائم باستمرار الانخفاض بأسعار النفط) يؤكد على استمرار العجز، فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسّن وضعية أسعار النفط؛ أي 50 دولار للبرميل في سنة 2017 ، 55 دولار للبرميل في سنة

2018، فأن الميزانية تحقق عجز ب 1.9% من الناتج الداخلي الخام بشرط أن تزداد الإيرادات بنسبة 11%، مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند حدود 108، ومعدل التضخم عند حدود 4%، إلا أن معدل صرف الدينار قد انخفض إلى 110 في سنة 2016، كما أن معدل التضخم كان في حدود 6.40% في سنة 2016، وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريون كانت غير سليمة، الأمر الذي يعكس زيادة الضغوطات على الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض، إذ أنه وصل في الثلاثي الأخير من سنة 2017 إلى حدود 111.42 دينار للدولار الواحد .

- تضمن النموذج ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة أو بعارة أدق كما جاء في النموذج انتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية دون وضع أية ميكانيزمات لتحقيق ذلك المطلوب، ذلك لأن المواطن قد تعود على الحصول على بعض الخدمات دون دفع قيمتها، فهل تعني الانتاجية تخلي الدولة عن دعم الصحة والتعليم وخدمات الحالة المدنية؟

في نفس الإطار يمكن الإشارة إلى ان الحكومة تسعى إلى التوجه إلى ما يعرف بالدعم الذكي من خلال مراجعة سياسات الدعم المتمثلة في التحولات الإجتماعية لصالح قطاعات السكن، الصحة، التربية، التعليم، الداخلية . - ركر النموذج الاقتصادي الجديد في سياسة التنوع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الانتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار، والتركيز على وجه الخصوص الرقابة المتعلقة بالتهريب، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة، و حماية الاستثمار والملكية الفكرية وغيرها.

- عدم التركيز على دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربتة، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتوجات المغشوشة والمقلدة وخاصة المستوردة منها، وعدم ابراز دورها في تشجيع الاستثمار، وكأن النموذج لا يتعلق ببيئة الجزائر .

- كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لتنوع الاقتصاد، إلا أنه وحسب وزير الطاقة والمناجم السابق (ش.خليل) لم يتضمن كيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل اجراء على حدى.

- تركز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال، إلا أن هذا الأخير ما زال محتكرا من طرف القطاع العام الذي يظهر عاجزا عن مواكبة التطورات التكنولوجية نتيجة لعدة عوامل معظمها خارجة عن إطاره، فمنها ما يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فمثلا ما يتعلق بدوره في تسوية المعاملات نجد الحد الأدنى للأجور يساوي 18.000 دج، أي حوالى ضعف الحد الأدنى للأجور وهو ما يعادل 161 دولار، فإذا كانت التكلفة السنوية لبطاقة (visa) في حدود 70 دولار، والعمولة عن كل عملية سحب 1 دولار مضافا إليها عمولة 1 بالمائة عن كل عملية دفع وسحب، فهل يمكن للحد الأدنى للأجور أن يتحمل تكاليف التعامل بالنقود الالكترونية، وذلك رغم الدور الفعال الذي تؤديه هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد، كما أن القطاع البنكي لا يمكن له في ظل عدم تعميق التعاون بينه وبين مؤسسات الأمن على اجبار المتعاملين وخاصة في القطاع غير الرسمي على التعامل داخل دائرته.

- ربط النموذج الجديد للإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب، مؤشر على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي والمستوعب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني.

- لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه في جويلية 2016 إلى يومنا الحاضر، مما يدل على عدم توفر المتابعة والتكيف مع متطلبات الامتياز في أسعار النفط والاتفاقيات التعاقدية للجزائر مع الغير، ما تم ذكره في المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018 و المتضمن آلية متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي.

### خاتمة

إجمالاً يمكن القول ان تقلبات اسعار النفط في الأسواق العالمية فرضت على الإقتصاد الجزائري في الكثير من المراحل التاريخية تبني سياسات اقتصادية كرد فعل آني ظرفي لتقليل من الصدمات الإقتصادية بعيدا عن التفكير الإستراتيجي لإعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري من خلال الجناح لإستراتيجيات التنوع الإقتصادي .

لقد تم تبني النموذج الاقتصادي الجديد للنمو كخطة اقتصادية للخروج من التبعية النفطية للإقتصاد كأسهل الحلول المتاحة للحكومة من خلال زيادة الجباية العادية المتأتمية من فرض المزيد من الضرائب ، الأمر الذي يستوجب زيادة قيمة الإستثمار المرتبط بضرورة تحسين مناخ الاعمال و تشجيع الإستثمار الذي يفرض وجود منظومة تشريعية مستقرة وجاذبة و محفزة رأس المال الوطني و الاجني .

كما تعترم الحكومة الاستجابة وتلبية الطلب على العقار الصناعي عبر كامل التراب الوطني بهدف بعث الاستثمار، كما ستحرص السلطات العمومية على المتابعة الدائمة لملف العقار الصناعي بهدف الوقاية من محاولات تحويله وتجميده لما بعد الآجال المحددة دون انجاز الإستثمارات المقررة، و في شأن متصل تعكف الحكومة على توسيع وتأهيل مناطق النشاط الاقتصادي.

وتعترم الحكومة الإبقاء على المزايا الواردة في قانون الاستثمار لفائدة المستثمرين بالرغم من الصعوبات الحالية على مستوى المالية العمومية، حيث سيتم الإبقاء على الأنظمة التفضيلية لتشجيع الاستثمار المقرر لفائدة المشاريع التي تنتج بولايات الهضاب العليا والجنوب.

في المقابل من ذلك تسعى الحكومة تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية الى اعادة النظر في سياسات الدعم لبعض المواد من خلال تبني فكرة الدعم الذكي لفئات معينة .

من جهة أخرى، أسقط تماما العنصر البشري و مفهوم اقتصاد المعرفة من عملية التحول الاقتصادي الامر الذي يوحى بغياب خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الواعي والمستوعب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني.

كما ان لجوء الحكومة الى التمويل غير التقليدي من خلال طبع مليارات الدينارات دون وجود مقابل لذلك في السوق يطرح العديد من التساؤلات ، بالإضافة الى تراجع قيمة الدينار امام العملات الاجنبية و الارتفاع المتواصل لنسب البطالة و التضخم .

### المراجع :

- (1) Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana, Journal of African studies, Vole (17) - (2003) No.2, p. 51.
- (2) عاظم لامي المرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاد في بلدان الخليج وممكناات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد31، العراق، 2014، ص57.
- (3) Isitt ime to rethink diversification in the GCC, report of EY, p6, see in: [http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-is-it-time-to-rethink-diversification/\\$FILE/ey-is-it-time-to-rethink-diversification.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-is-it-time-to-rethink-diversification/$FILE/ey-is-it-time-to-rethink-diversification.pdf)
- (4) باهي موسى، روائية كمال، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ديسمبر 2016، ص 135.
- (5) بن يوب فاطمة، بوفلفل سهام، دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنوع الاقتصادي، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار النفط ، 8 ماي 1945، قلمة يومي 25 و 26 افريل 2017، ص05.
- (6) شكوري سيد محمد، وفره الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 63.
- (7) <http://www.arab-api.org/ar> يوم التصفح 2018/02/08
- (8) بدرأحمد فايد ومحمد جابر السيد، معوقات تحقيق التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (مع الإشارة إلى دولة قطر)، ورقة عمل: "تكتيف الأنشطة الإنتاجية بما يحقق تنوع القاعدة الاقتصادية"، وزارة الاقتصاد والمالية ، المملكة العربية السعودية، 10 مارس 2013، ص3.
- (9) عاظم لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والبدائل، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24، جامعة البصرة، 2013، ص8.
- (10) باهي موسى و سعاد شعابنية، إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار اسعار النفط، يومي 25 و 26 افريل 2017، قلمة، ص 11 و 12
- (11) OECD/United Nations (2011), Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, OECD Publishing, p15.
- (12) عبدالرزاقين علي و نجوى راشدي، النمو التنوع الاقتصادي مؤشرات قياسه، الملتقى العلمي السادس لبدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، يومي 2 و 3 نوفمبر 2016 ، الوادي ، ص9
- (13) احمد ديبش و مروة بوقدم، النمو التنوع الاقتصادي مؤشرات، محدداتوه علاقته بالتنمية ، الملتقى العلمي السادس لبدائل النمو و التنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، يومي 2 و 3 نوفمبر 2016 ، الوادي ، ص 11
- (14) مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس ، سبتمبر 2017، ص 6 و 7.
- (15) 15:00 الساعة على 25/02/2018 يوم التصفح [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

- (16)-المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018 و المتضمن آليه متابعة التدابير و الاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، الجريدة الرسمية، رقم 15 ، ص.13
- (17)- ياسين العايب ، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الاوضاع المحلية والدولية الحالية:أ أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة2، ص 47-49.

## Role of vocational training in reducing the phenomenon of unemployment: the case of Algeria 1970-2016

### دور التكوين المهني في الحد من ظاهرة البطالة : حالة الجزائر 1970-2016

حلومي وهيبية<sup>1</sup>

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

#### ملخص:

يعتبر قطاع التكوين المهني في الجزائر قطاع حيوي حقق العديد من الأهداف المسطرة رغم نقص وقلة الوسائل وصعوبة العقبات التي عاقت مسيرته. فاستطاع التكوين المهني في الجزائر أن يقطع أشواط مهمة من أجل تطوير الإمكانيات البشرية وتوسيع الطاقة من خلال إنشاء وخلق مراكز ومعاهد للاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على التكوين، حيث اهتمت الدولة وتكفلت به عن طريق تمويله فسخرت له نفقات ضخمة من أجل نجاح هذه العملية التكوينية (من أجل رفع تحديات الجهل والبطالة).

الكلمات المفتاحية: التكوين المهني، نفقات التكوين، البطالة

#### Résumé :

Le but du présent article est de témoigner du rôle de la formation professionnelle dans l'absorption du chômage, par l'insertion des jeunes dans la vie professionnelle. Le cas étudié est celui du chômage en Algérie et ce pendant la période 1970-2016, en prenant en compte d'autres variables macroéconomiques impliquées dans le processus par la théorie économique.

**Mots clés :** La formation professionnelle, le chômage, variables macroéconomiques

**Jel Classification :** C1, E2.

<sup>1</sup> halimi\_wahiba@yahoo.fr

## مقدمة:

إن قطاع التكوين المهني قطاع حيوي تعلق عليه السلطات العمومية آمال كبيرة من أجل مساعدته على مكافحة البطالة بشتى صورها، كما أن تحقيق التنمية المستدامة تستدعي التكفل بالعنصر البشري من خلال تخصيص له اعتمادات هامة و تكوينه و إعداده للدخول إلى سوق العمل عن طريق تأهيل اليد العاملة و جعلها تتنافس مع اليد العاملة الأجنبية . انطلاقا مما سبق تمكنا من صياغة الاشكالية التالية : ما مدى فعالية التكوين المهني في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم تبني الفرضيات التالية :

- تلعب نفقات التكوين دورا في التخفيف من معدل البطالة.
- تتماشى نفقات التكوين و متغيرات أخرى نذكر الإنفاق الكلي الاستثمار العمومي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد و تفسر مجتمعة التغير في معدل البطالة.

## I. التكوين المهني والبطالة: قراءة نظرية

### 1.1. التكوين المهني بالجزائر

#### 1.1. مفهوم التكوين المهني:

يقصد بالتكوين المهني كل ما يهدف (action) سواء للتعليم الوظيفي للمتمهين، للتكوين الأساس، للتكوين المكمل أو المخصص، لتحسين المهني... هذا العمل يمكن أن ينظم كليا أو جزئيا في ميادين العمل أو على مستوى هياكل منظمة في المؤسسة أو بالاعتماد فقط على و سائل خاصة لمنظم التكوين. فتكون عامل يعني تمكينه من تنفيذ و صفة لائحة عمله و إذا تمكن من ذلك يمكن اعتبار تكوينه المهني انتهى مهما كان سنة فقد انتسب هذا التعريف لـ Gilbert أما التعريف الخاص بالتعليم التقني فالتكوين متعدد وجد مثر للفرد و يسمح له بالتكيف لمختلف الحالات المهنية التي تعرضها عليه المؤسسة. [كشاد رابع، مسدور فارس، 2006، ص 479] كما عرفه الأستاذ جورج القوزي (Georges el - Gozi) على " أن التكوين المهني يشمل كل أشكال التحضيرات أو التعديلات لعمل مهني، و يتمثل سواء في تعليم المعارف و نقل القيم الأخلاقية أو المعارف المهنية المتعلقة بهذه المهنة" و من جهة أخرى عرفه الأستاذ طيب الخضيرى على أنه : " يقصد به التدريب المهني و يسمى في بعض البلاد العربية بالتكوين المهني إعداد الأفراد مهنيا، و تدريبهم على مهن معينة بقصد رفع مستوى إنتاجهم و اكتسابهم مهارات جديدة". [لحسن بو عبد الله، السعيد بن عيسى، 2004، ص 230]

#### 2.1. المراحل التي مر بها قطاع التكوين المهني

أ- . بداية التكوين في الجزائر: مرحلة 1962 – 1979

تتميز مرحلة 1962 – 1979 بمجموعة كلاسيكية من مؤسسات مختصة في التكوين و بعض الثانويات و المدارس التقنية ذات الطابع المهني التي هي من نتاج الاستعمار، فقد كانت الحركة الاقتصادية سنة 1967 التي تمثلت في تنفيذ المخططات و البرامج الوطنية سببا لخلق الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة في شتى الميادين و نظرا لندرة و قلة

اليد العاملة المؤهلة أثناء هذه الفترة تم التكوين بشكل سريع للعمال في دورات قصيرة من أجل إدماجهم ، أما بالنسبة للإطارات العليا كانت ناقصة على مستوى ( الوزارات مؤسسات عمومية ) فقد تم تكوينهم من خلال إنشاء هياكل مشتركة للتكوين بين هذه القطاعات. [بلقاسم سلاطانية، العدد 10 ص 131]

### ب. مرحلة توسيع التكوين المهني 1980-1989

لقد بذلت الجزائر جهود جبارة لتطوير قطاع التكوين المهني بعد الإستقلال و هذا من أجل تغطية النقص في اليد العاملة فقد عرف التكوين المهني خلال هذه المرحلة ظهور نمطين جديدين هما التمهين و التكوين عن بعد فكانت 1982 و 1985 سنة إنطلاق لهذا النمطين فكان هدفهما الأساسي هو رفع فرص التكوين المهني وتكييفها مع احتياجات سوق العمل. كما اتسمت هذه الفترة بتطور ملحوظ نظرا لإنجاز هياكل هامة و تعدد و تنوع أنماط التكوين المهني. ويميز بوفلجة غياث في [بوفلجة غياث، الطبعة 2، ص 83] بين:

#### • التكوين الإقليمي:

يظهر هذا التكوين بصفة كبيرة في مراكز التكوين المهني و التمهين حيث تجاوز عدد هذه المراكز 70 مركزا سنة 1979 ليصل 343 مركزا سنة 1989 و بلغ عدد المترشحين 113000 مسجل و جند لإستقبال هؤلاء المترشحين 6599 أستاذ سنة 1989. بنسبة 8.6% .

#### • التكوين من خلال التمهين:

يتميز هذا النمط بكونه يخص الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و 18 سنة و قد عرف هذا النوع بعض السلبيات خلال مرحلة من توسيع التكوين المهني بسبب عدم إحترام دفتر الشروط الذي يربط مؤسسات التكوين المهني بالمستغلين و غياب نصوص تطبيقية التي لم يتم خلال عدد قليل من المديرين حيث وصل إلى 200 ممتهن و نتيجة انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي سنة 1986 أدى إلى تراجع في عدد الممتهين إلى 72000 ممتهن

#### • التكوين بالمراسلة:

عرف هذا النوع من التكوين إرتفاعا ملحوظا في عدد المسجلين خلال الفترة 1987 حيث بلغ 10.314 مسجلا . كما إرتفع عدد المراسلين إلى 16000 مراسل سنة 1989 و قد عرف هذا النوع في عدة نقائص هي:

- انخفاض مجموع التخصصات المعروضة.
- تحديد الشهادات الممنوحة بعد التخرج في شهادة الكفاءة المهنية و أدى إلى تدني الإهتمام بهذا النوع من التكوين من قبل المترشحين.

### ج. التكوين المهني و اقتصاد السوق ( من سنة 1990 إلى يومنا هذا ):

عرفت فترة 1990 عدة تغيرات من أهمها إصلاحات اقتصادية أدت إلى الإنتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث مست هذه الإصلاحات قطاع التكوين المهني بهدف توفير الوسائل الضرورية للجهاز الوطني حتى يتكيف مع التحولات المؤسساتية الاقتصادية و الاجتماعية و من بين هذه الإصلاحات أهمها:

- تحديد دور مكانة الدولة في تخطيط و تسيير الوظائف الإستراتيجية و تعزيز دور الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين حول المسائل المتعلقة بالتكوين.
- منح القطاع الخاص إمكانية خلق مؤسسات للتكوين.

كما شهدت هذه المرحلة تطورات عديدة فيما يخص عدد المنشآت القاعدية و كذا إعداد المتربصين و هذا سواء في القطاع العام للتكوين المهني أو على مستوى القطاع الخاص الحديث النشأة فقد كانت مهامه الأساسية تتمحور كالتالي:

- إعداد و تحضير الشباب و الكبار الذين يرغبون في الحصول على العمل أو العمال الذين يرغبون في إعادة إدماجهم المهني.
- تلبية جزء من طلب التكوين الذي هو في تزايد مستمر نظرا لإرتفاع عدد المقصيين
- من النظام التربوي .

عرف قطاع التكوين المهني عدة تحولات و التوسعات الكبيرة خلال مطلع القرن الحالي فسنة 2002 شرع في عصرنة القطاع من خلال تأهيله قصد رد الإعتبار للتكوين المهني و تكييفه مع حاجات سوق العمل و رفع أداء مراكزه و معاهده و تسيير المؤسسات بإدخال الإعلام الآلي على مستوى المصالح الإدارية و التقنية و تنصيب مرصد للتكوين المهني و العمل الذي يهدف على انسجام القطاع مع المحيط السوسيو اقتصادي. فقد أخذ القطاع التكوين المهني عدة جوانب تتمثل أهمها في:

- تلبية حاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة.
- تلبية حاجات العملاء الأجانب.
- التفتح على التقنيات المهنية الحديثة.

### 3.1. نظام التكوين المهني في الجزائر

يتكون نظام التكوين المهني في الجزائر من أربعة شبكات، تتضمن كل شبكة مؤسسات تكون مستقلة: [سلامي منيرة، خالد سيف الدين، ص 153-154]

أ. شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني: ممثلة في: مراكز التكوين (CFPA): يبلغ عددها 735 مركزا، المعاهد الوطنية المخصصة في التكوين المهني (INSFP) يبلغ عددها 93 مركزا، المعهد الوطني للتكوين المهني (IFP): يتمثل في تكوين وتحسين مستوى المدربين وتساهم في إعداد وتوزيع التكوين المهني، مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات (CERPRQ): يقوم بإعداد الدراسات حول المؤهلات وتطورها. المعهد الوطني لتطوير و ترقية التكوين المتواصل (INDEFOC): يقوم بالمساعدة البيداغوجية و التقنية للمؤسسات الاقتصادية قصد ترقية و تطوير التكوين المتواصل. المركز الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC): مهامه تطوير التمهين والتسيير المالي للموارد كما يقوم بنشاطات الإعلام. المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية و البيداغوجية لقطاع التكوين.

- ب. شبكة المدارس الخاصة: الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخاضعين للقانون الخاص إنشاء مؤسسات للتكوين و التعليم.
- ت. شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى: يبلغ عددها 70 مؤسسة تدرب 23500 عامل سنويا أو متدربا و تخص قطاعات الفلاحة، الصحة الصناعة، الصيد البحري، البريد و المواصلات، الشباب و الرياضة.
- ث. شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية: تشمل هذه الشبكة مدارس التكوين التابعة للمؤسسات الكبرى في ميدان: الطاقة، المناجم و الصناعة حيث تبلغ قدرتها 13000 منصب تكوين.

## I. 2. مدخل إلى البطالة

### 1.2. ماهية البطالة

أ. مفهوم البطالة: [كشاد رابح، مسدور فارس، 2006، ص 295]

#### 1. تعريف المكتب الدولي للعمل (BLT):

يبنى على ثلاث شروط عند توافرها يعتبر الشخص بطالا و هي:

- بدون عمل: يعمل بدون أجر.
- مناخ للعمل فورا: يستطيع القيام بالعمل فورا.
- يبحث عن عمل: يقوم بالبحث خلال فترة معينة على العمل المأجور.

2. تعريف البنك الدولي: "العاطل هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى".

ب. أنواع البطالة: للبطالة أشكال و أنواع متعددة نذكرها في النقاط التالية

#### 1. البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة:

وهي تعني تلك الحالة التي يكون فيها التعطل عن العمل ظاهرا و التي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عن مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى، فيظهر هذا النوع من البطالة عند فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه. [طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 24]

#### 2. البطالة الموسمية:

يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب و الكبار في المواسم معينة كما هو حال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه. [محمد علاء الدين عبد القادر، 2012، ص 3]

#### 3. البطالة الدورية:

ينتشر هذا النوع من البطالة في البلاد الرأسمالية المتقدمة الذي يتعرض اقتصادها إلى الأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما يؤدي إلى تعطيل جانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي و من ثم تفشي البطالة بين العمال. [ طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 26 ]

#### 4. البطالة الهيكلية:

يظهر هذا النوع من البطالة بسبب عدم توافق الكفاءات و فرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب و الإنتاج و ذلك جراء التقلبات الاقتصادية التي طرأت في هيكل الاقتصاد كإتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة و بالتالي تصبح مؤهلات العمالة غير متجانسة مع فرص العمل المتاحة فيحدث انخفاض كبير في طلب المستهلكين. [ طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 26 ]

#### 5. البطالة الاحتكاكية:

البطالة الاحتكاكية هنا تعني أن الباحثين عن العمل و أرباب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل يبحث كل منهم عن الآخر عن طريق الإعلانات في الصحف و الاتصالات المباشرة، مكاتب التوظيف، وقد تطول فترة البحث بسبب عدم توافر المعلومات الكافية أو نقصها لدى الطرفين. [ كساد رايح، مسدور فارس، ص 296 ]

ت. أسباب ظاهرة البطالة تتمثل في النقاط التالية: [ طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 26 ]

النمو السكاني وزيادته، الركود الاقتصادي، سياسة تخفيض العمالة، اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال بسرعة وبدقة و بتكلفة أقل جعلها تحل محل اليد العاملة، ارتفاع نسب الأمية بسبب انقطاع عن التعليم، اندثار بعض الحرف و الصناعات التقليدية القديمة، عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي، التطور التكنولوجي السريع أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.

## 2.2. السياسات التي انتهجتها الجزائر من أجل مكافحة ظاهرة البطالة

من أهم هذه السياسات أو الأدوار التي يجب على الجزائر القيام بها للتغلب على مشكلة البطالة هي: [ طارق عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 36-37 ] :

1. إيجاد فرص عمل جديدة للشباب.
2. زيادة برامج التدريب التحويلي والمهني في مجال الأعمال الحرة والأعمال الحرفية.
3. توازن الدولة بين نسب الخريجين وبين الاحتياجات الحقيقية منهم وأن تحول الفائض إلى مجالات أخرى بعد أن يتم تدريبهم على المهن الجديدة.
4. تشجيع الشباب على العمل في القطاعات الأخرى غير الحكومية مع توفير الحماية اللازمة لهم حتى يتحقق لهم الاستقرار النفسي.
5. تسيير الاقتراض أمام الشباب سواء من الدولة أو من البنوك وتكون بنسبة فائدة قليلة.
6. تنمية المشروعات الصغيرة وتوجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات كثيرة.
7. دعم عملية التكوين المستمر خاصة التدريب والتأهيل.

8. تشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل.
9. التوسع في إنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة لجذب الاستثمارات إليه.

## II. دراسة حالة الجزائر 1970-2016

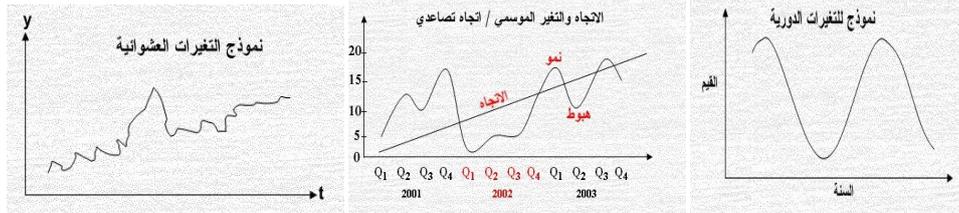
### II. 1. الطريقة و الأدوات

#### 1.1. الطريقة: دراسة السلاسل الزمنية

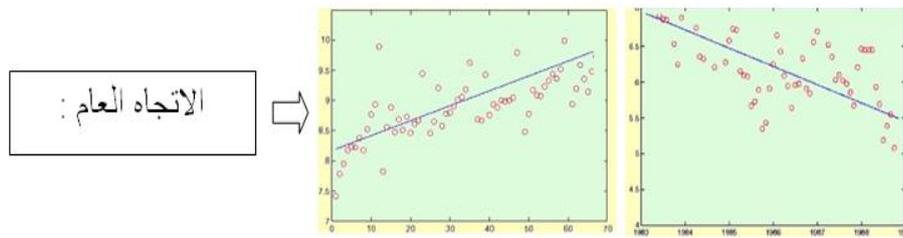
##### أ. خصائص السلسلة الزمنية

1. العشوائية: وتتمثل في المركبة العشوائية التي يجب أن تكون قد تولدت عن ظروف عشوائية. وهي تعبر عن التذبذبات غير المنتظمة. ويمكن الكشف عن المركبة العشوائية إما عن طريق تحليل المعلومات بيانياً، أو باستعمال الاختبارات الاحصائية.

#### الشكل 1 التحليل البياني للمعلومات



المصدر عبد القادر مجّد عبد القادر، 2005 ص75



المصدر : مقتبس بتصريف من المرجع [م.ص.أبو صالح-83] الصفحة 276

إلا أن هذه الطريقة لا تبين لنا بصفة واضحة هذه المركبة لذا سوف نلجأ إلى :

## 2. الاستقرارية [R. Bourbonnais;3 éd. p 220]

ويمكن من خلال رسم انتشار السلسلة الزمنية الحكم على استقرار أو عدم استقرار السلسلة. تكون السلسلة الزمنية مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن وتبايناتها المشتركة ثابتة

بمعنى أن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

$$VAR(Y_t) = VAR(Y_{t+k}) = \gamma_0$$

$$COV(Y_t, Y_{t+k}) = COV(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma_1$$

السلسلة الزمنية المستقرة لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على تغيرات موسمية وتباينها ثابت .

### 3. أنواع السلاسل الزمنية غير مستقرة

- **السلسلة من النوع (التحديدي) Les processus TS Trend stationary**

تكتب على شكل  $y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$

مع  $\varepsilon_t$  يمثل الخطأ الأبيض. السلسلة غير مستقرة لأن  $E(y_t)$  تابع للوقت. ومن أجل تحويل هذه السلاسل إلى سلاسل مستقرة تتبع الطريقة الانحدارية.

- **السلسلة من النوع (العشوائي) Les processus DS Differency stationary(aléatoire)**

تكون علاقة الاتجاه العام غير واضحة و تباينها يتغير عبر الزمن و هناك نوعين من السلاسل وهي :

الشكل 2 أنواع السلسلة DS



المصدر تومي صالح، 1999، ص125

ولإرجاع السلسلة الزمنية مستقرة نستعمل طريقة الفروق  $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$

ب. اختبار الاستقرار: [R. Bourbonnais;5 éd. p 220]

#### 1. اختبار Dickey Fuller 1979

- **المضمون :** يسمح هذا الاختبار بمعرفة أن السلسلة مستقرة أم لا كما يسمح بتحديد نوع السلسلة

الزمنية غير المستقرة من النوع TS أو DS

مبدأ هذا الاختبار يتمثل في :

(1)  $y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$

(2)  $y_t = \phi_1 y_{t-1} + B + \varepsilon_t$

(3)  $y_t = \phi_1 y_{t-1} + Bt + c + \varepsilon_t$

$H_0: \phi_1 = 1$  السلسلة الزمنية غير مستقرة

$H_1: |\phi_1| < 1$  السلسلة الزمنية مستقرة.

\* نموذج الانحدار الذاتي:

\* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت:

\* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام:

• المبادئ العامة لاختبار D-F

نقوم بتقدير  $\phi$  ب  $\hat{\phi}$  المقدره بطريقة MCO من أجل النماذج 1,2 و 3. وكذا الانحراف المعياري لكل نموذج بطريقة MCO .

$$t_{\hat{\phi}_1} = \frac{\hat{\phi}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}$$

إذا كان  $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{tab}$  نقبل  $H_0$  و نرفض  $H_1$  وهذا يعني وجود جذر وحدي.

2. اختبار [J. C. USUNIER ; 1982. p78] Phillips et Perron

وتتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي:

1. تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة ل Dickey-Fuller وذلك من أجل تقدير

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 \quad \text{الباقى } e_t:$$

2. تقدير التباين في المدى القصير:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t e_{t-i} \quad \text{3. تقدير التباين في المدى الطويل:}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل، من المهم تحديد رقم التأخر  $l$ ، ويساوي بالتقريب:

$$L=4(n/100)^{2/9} \quad \text{حيث أن } n \text{ عدد المشاهدات}$$

4 - حساب الاحصائية

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2} \quad \text{حيث}$$

ومقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية في جدول Makinon.

إذا كانت  $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{TAB}$  نقبل الفرضية العدمية  $H_0: \phi_1 = 1$  لسلسلة الزمنية غير مستقرة. ونرفض الفرضية البديلة  $H_1: \phi_1 < 1$  السلسلة الزمنية مستقرة.

ت. مفهوم الارتباط الذاتي [D. SALVATOR ; 2001.p 158]

يشير الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير.

1. دالة الارتباط الذاتي : تهتم هذه الدالة بدراسة العلاقة بين السلسلة ذاتها، أي الكشف عن

الارتباطات الداخلية للسلسلة الزمنية. لتكن  $(Y_t)$  سلسلة زمنية مستقرة و  $k$  معامل تأخير، يحدد

الارتباط الذاتي بالعلاقة :

$$\rho(k) = \frac{\sum_{t=1}^{N-k} (y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^N (y_t - \bar{y})^2}$$

حيث  $\bar{y}$  تمثل المتوسط الحسابي  $\bar{y} = \frac{1}{N} \sum_{t=1}^N y_t$  كما يمكن صياغة الارتباط الذاتي بدلالة التباين والتباين ا.  $\rho(k) = \frac{COV(y_t, y_{t+k})}{\sqrt{VAR(y_t) \cdot VAR(y_{t+k})}}$

إذن من الملاحظ أن الارتباط الذاتي يقيس درجة الارتباط بين قيم السلسلة الزمنية

## 2. خصائص الارتباط الذاتي :

$$\rho(k) = \rho(-k)$$

- الارتباط الذاتي متناظر حول الصفر أ.

$$-1 \leq \rho(k) \leq +1$$

- الارتباط الذاتي محصور بين القيمة :

-عندما  $-1 \leq \rho(k) \leq +1$  وبالتالي إرتباط السلسلة تام.

-لإفادة من حساب (k) عند عدم استقرار السلسلة الزمنية.

- نختار درجة التأخر Décalage حسب عدد المشاهدات المتاحة والمحددة بالعلاقة  $k=T/4$

### 2.1. الأدوات

بالاعتماد على الدراسات السابقة و الأدبيات النظرية سيتم محاولة اختبار العلاقة السببية التي قد توجد بين البطالة و نفقات التكوين المهني (DEPFOR) لكن بالإستعانة بمتغيرات إضافية نذكر الانفاق الكلي (GS) ، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد (GDPC) ، التضخم (INF) الاستثمار العمومي (INV) كمتغيرات مستقلة يمكنها أن تعطي تفسيراً معنوياً للبطالة و سيتم الاعتماد على برنامج eviews8 من أجل معالجة السلاسل الزمنية حيث تم اعتماد الفترة الزمنية الممتدة بين 1970 -2016.

#### أ. اختيار متغيرات النموذج:

كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة المحايدة يتضمن إقصاء الدولة عن التدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية ماعدى مهامها التقليدية التي تنحصر في الدفاع (الأمن) و تحقيق العدالة في صورة مرفق القضاء. [ أحمد عبد السميع علام، 2012، ص 44 ]. إلا أنه ومع تطور هذا الفكر، توصل البعض إلى التحدث عن إسناد مهام جديدة لها كتوزيع النفقات العامة أي المبالغ المالية التي يتم صرفها [مُجدّ عباس محرز، 2008، ص 55] وذلك خلال فترة زمنية بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع [عبد المطلب عبد الحميد، 2004، ص 173. أبو منصف، 2005، ص 95]، ويكون الأمر بالصرف هيئة ممثلة للقانون العام [حامد عبد المجيد درار، 2007، ص 378]. و من ثم يتم إخضاع عملية توزيعها لرقابة كل من السلطة التشريعية، التنفيذية و القضائية [محرزى مُجدّ عباس، 2010، ص 61] وتختلف عملية الرقابة حسب تغير أنواع النفقات إن كانت خاصة بالتسيير أو الإستثمار [محرزى مُجدّ عباس، 2010، ص 66] أو إدارية [عمر يحيوي ، 2005، ص 42]، حقيقية [سعيد عبد العزيز

2008، ص 470-471]، أو تحويلية [أحمد عبد السميع علام، 2012، ص 68]. هذا الإختلاف في طريقة الرقابة يعود للأثر الذي تخلفه هذه النفقات حيث يمتد ليمس الإستهلاك الكلي [د خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، 2005، ص 61-62]، وحتى توزيع الدخل الوطني [خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، 2005، ص 110].

من هذا المنطلق و بالإعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى و للدراسات السابقة بالدرجة الثانية تم اعتماد نفقات التكوين المهني (DEPFOR) بحكم أن النفقات هي الآداة المباشرة للدولة للتحكم في أي قطاع كما سبق إضافة إلى متغيرات أخرى من شأنها التأثير في معدل البطالة (Unem) نذكر الانفاق الكلي (GS) ، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد (GDPC) ، التضخم (INF) والذي يمثل الارتفاع في الأسعار الذي يؤدي الى وجود فجوة بين حجم السلع المتاحة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق و زيادة الطلب النقدي للسلع المعروضة، أو بالمعنى الاقتصادي هو ضعف القوة الشرائية للعملة [مُحَمَّد حلبي الجيلاني ، 2014، ص 20-21] ، الاستثمار العمومي (INV) يقصد به توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية قصد تحقيق رأس مال جديد و رفع القدرة الإنتاجية و تعويض رأس المال القديم [ماجد احمد عطاء الله، 2011، ص 12] ، و يعتبر أيضا استخدام الأصول في إقامة المشاريع الجديدة يأتي من ورائه عائد أو فائدة إضافية لها فهو نشاط استثماري ينطوي على ممارسة الأعمال يترتب عليها اتفاق و ينتج عنه تكوين أصول استثمارية يمكن تشغيلها و الاستفادة منها لفترات زمنية [خالد واصف الوزني- أحمد حسين الرافي، 2008، ص 249].

كما اعتمدت الدراسة المنهج الكمي القياسي المناسب لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و ذلك من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (fmols) Fully modified least squares. الأساس المعتمد في جمع بيانات الدراسة هو الأساس السنوي (1970-2016) و كان مصدر هذه المعلومات البنك الدولي.

## ب. صياغة النموذج:

يتم صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$Unem_t = f ( GS_t, GDPC_t, DEPFOR_t, INV_t ) \dots \dots \dots 1$$

حيث:

معدل البطالة في السنة t ممثل في Unem<sub>t</sub>

معدل الانفاق الكلي في السنة t ممثل في GS<sub>t</sub>

معدل الناتج الاجمالي الخام للفرد الواحد في السنة t ممثل في GDPC<sub>t</sub>

معدل نفقات التكوين المهني في السنة t ممثل في DEPFOR<sub>t</sub>

معدل الاستثمار العمومي في السنة t ممثل في INV<sub>t</sub>

معدل التضخم في السنة t ممثل في INF<sub>t</sub>

**ت. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:**

تخص المرحلة الأولى من هذه الدراسة التعرف على خصائص السلاسل الزمنية (بدون اتجاه عام و لا جذر أحادي، مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي) يسمح كل من اختبار ADF ديكي فولر الموسع و PP فيليبس بيرون بالكشف عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية على أساس المستوى أو الأصل (level) و على أساس الفرق الأول (1<sup>st</sup> différence) و الفرق الثانية (2<sup>nd</sup> différence) من الضروري ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة للتحديث عن تكامل مترامن في هذه المرحلة نستعين باختبارين ADF و PP للإجراء اختبار الجذور الوحيدة. يتم تقديم النماذج الخاصة بالسلاسل الزمنية حسب طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

• **بالنسبة للبطالة Unem:**

$$\begin{aligned} \Delta Unem &= p Unem_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta Unem_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1 \text{ none} \\ \Delta Unem &= p Unem_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta Unem_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2 \text{ intercept} \\ \Delta Unem &= p Unem_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta Unem_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3 \text{ trend \& intercept} \end{aligned}$$

• **بالنسبة للانفاق الكلي (GS):**

$$\begin{aligned} \Delta GS &= p GS_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta GS_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1 \text{ none} \\ \Delta GS &= p GS_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta GS_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2 \text{ intercept} \\ \Delta GS &= p GS_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta GS_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3 \text{ trend \& intercept} \end{aligned}$$

• **بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد (GDPC):**

$$\begin{aligned} \Delta GDPC &= p GDPC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta GDPC_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1 \text{ none} \\ \Delta GDPC &= p GDPC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta GDPC_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2 \text{ intercept} \\ \Delta GDPC &= p GDPC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta GDPC_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3 \text{ trend \& intercept} \end{aligned}$$

• **بالنسبة لنفقات التكوين المهني (DEPFOR):**

$$\begin{aligned} \Delta DEPFOR &= p DEPFOR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta DEPFOR_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1 \text{ none} \\ \Delta DEPFOR &= p DEPFOR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta DEPFOR_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2 \text{ intercept} \\ \Delta DEPFOR &= p DEPFOR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta DEPFOR_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3 \text{ trend \& intercept} \end{aligned}$$

• **بالنسبة للاستثمار العمومي (INV):**

$$\begin{aligned} \Delta INV &= p INV_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta INV_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1 \text{ none} \\ \Delta INV &= p INV_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta INV_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2 \text{ intercept} \\ \Delta INV &= p INV_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta INV_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots 3 \text{ trend \& intercept} \end{aligned}$$

• **بالنسبة للتضخم (INF):**

$$\begin{aligned} \Delta INF &= p INF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta INF_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 1 \text{ none} \\ \Delta INF &= p INF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta INF_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2 \text{ intercept} \end{aligned}$$

$$\Delta INV = p INV_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta INV_{-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots 3 \text{ trend \& intercept}$$

حيث:

- أ-  $\Delta UNEM$  : التفاضل الأول لمعدل البطالة.
- ب-  $\Delta GS$  : التفاضل الأول لمعدل الانفاق الكلي.
- ت-  $\Delta GDPC$  : التفاضل الأول لمعدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد.
- ث-  $\Delta DEPFOR$  : التفاضل الأول لمعدل نفقات التكوين المهني.
- ج-  $\Delta INV$  : التفاضل الأول لمعدل الاستثمار العمومي.
- ح-  $\Delta INF$  : التفاضل الأول لمعدل التضخم.

P: عدد التأخرات تم تحليله في هذه الدراسة باستعمال معامل AIC modified

- (1) : نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى.
- (2) : نموذج الانحدار الذاتي بوجود قاطع.
- (3) : نموذج الانحدار الذاتي بوجود قاطع و اتجاه عام.

## 2.II. النتائج و المناقشة

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

1. اختبار الجذور الوحيدة:

### 1.1 اختبار ADF:

المستوى: • الجدول 1 اختبار ADF - المستوى

القرار	T cal				T-stati	السلسلة
	10 %	5 %	1 %			
غير مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	0.174	None	الانفاق الكلي GS
غير مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	2.516-	Intercept	
غير مستقرة	-3.192	-3.523	-4.198	-2.962	I & T	
غير مستقرة	-1.611	-1.949	-2.625	-1.282	N	DEPFOR (نفقات التكوين المهني):
مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	-6.218	I	
مستقرة	3.209	-3.192	-3.523	-4.098	I & T	
مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	7.188	N	GDPC

غير مستقرة	-2.604	2.933	-3.596	-1.077	I	التضخم
غير مستقرة	3.192	-3.523	-4.198	-1.909	I & T	
غير مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	-1.233	N	
غير مستقرة	-2.604	-2.933	-3.596	-2.099	I	
غير مستقرة	-3.191	-3.520	-4.192	-2.129	I & T	
غير مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	-0.676	N	الاستثمار العمومي
مستقرة	-2.604	-2.933	-3.596	-3.798	I	
غير مستقرة	-3.192	-3.520	-4.192	-3.917	I & T	
غير مستقرة	1.611	-1.948	-2.621	-0.974	N	البطالة
مستقرة	2.614	-2.951	-3.639	-4.636	I	
مستقرة	-3.702	-3.548	-4.252	4.298	I & T	

• الفروق الوحيدة: الجدول 2 اختبار ADF - الفروق الوحيدة

القرار	T cal			T-stati		السلسلة
	10 %	5 %	1 %			
مستقرة	-1.611	-1.949	-2.622	-6.296	None	الانفاق الكلي GS
مستقرة	-2.605	2.935	-3.600	-6.255	Intercept	
مستقرة	-3.192	-3.523	4.198	-6.189	I & T	
مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	-16.978	N	DEPFOR (نفقات التكوين المهني):
مستقرة	-2.604	-2.933	-3.596	-8.027	I	
مستقرة	-3.191	3.520	-4.192	-7.920	I & T	
مستقرة	1.611-	1.949-	2.622	2.866-	N	GDPC
مستقرة	2.605-	2.935-	3.600-	5.521-	I	
مستقرة	-3.192	3.523	-4.198	-5.651	I & T	
مستقرة	1.611-	1.949	2.600-	6.121-	N	التضخم
مستقرة	2.605-	2.935-	3.600-	6.047-	I	
مستقرة	-3.192	-3.523	-4.198	-5.991	I & T	
مستقرة	-1.611	-1.949	-2.622	9.392	N	الاستثمار

مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	-9.274	I	العمومي
مستقرة	3.194	-3.526	-4.205	-7.129	I & T	
مستقرة	-1.611	1.949	-2.622	-5.693	N	البطالة
مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	-5.669	I	
مستقرة	3.192	-3.522	-4.198	-5.575	I & T	

التفسير:

بما أن  $t_{cal} < t_{s}$  بالنسبة للنماذج الثلاثة عند مستويات الثقة 1%، 5% و 10% ولجميع السلاسل الزمنية نقول إذن أن هذه الأخيرة مستقرة عند الفروق الأولى حسب اختبار ADF.

2.1. اختبار (PP):

المستوى: • الجدول 3 اختبار PP - المستوى

القرار	T cal				T-stat	السلسلة
	10 %	5 %	1 %			
غير مستقرة	1.611-	1.948-	2.621-	0.545	None	الاتفاق الكلي GS
غير مستقرة	2.604-	2.933-	3.596-	2.503-	Intercept	
غير مستقرة	-3.191	-3.520	-4.192	-2.955	I & T	
غير مستقرة	1.611-	1.948-	2.621-	2.385-	N	DEPFOR (نفقات التكوين المهني):
غير مستقرة	2.605-	2.933-	3.596-	8.028-	I	
غير مستقرة	-3.191	-3.520	-4.195	-7.920	I & T	
غير مستقرة	1.611	1.948-	2.621-	6.288	N	GDPC
غير مستقرة	2.604-	2.933-	3.596-	1.043	I	
غير مستقرة	-3.191	-3.520	-4.192	-1.664	I & T	
غير مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	1.248	N	التضخم
غير مستقرة	-2.604	-2.933	-3.596	-2.188	I	
غير مستقرة	3.192	3.520	-4.192	-2.205	I & T	
غير مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	-0.397	N	الاستثمار العمومي
مستقرة	-2.604	-2.933	-3.596	-3.722	I	
غير مستقرة	3.191	-3.520	-4.192	-3.664	I & T	
غير مستقرة	-1.611	-1.948	-2.621	-0.977	N	البطالة

غير مستقرة	-2.604	-2.933	-3.596	-1.400	<b>I</b>
غير مستقرة	-3.191	-3.520	-4.192	-1.437	<b>I &amp; T</b>

• الفروق الأولى: الجدول 3 اختبار PP- الفروق الأولى

القرار	T cal					السلسلة
	10 %	5 %	1 %	T-stati		
مستقرة	1.611-	1.949-	2.622-	6.432-	<b>None</b>	الانفاق الكلي <b>GS</b>
مستقرة	2.605-	2.935-	3.600-	6.599-	<b>Intercept</b>	
مستقرة	-3.192	-3.523	-4.198	-6.522	<b>I &amp; T</b>	
مستقرة	1.611-	1.948-	2.621-	16.978-	<b>N</b>	<b>DEPFOR</b> (نفقات التكوين المهني):
مستقرة	2.604-	2.933-	-3.596	8.027-	<b>I</b>	
مستقرة	-3.191	3.520	-4.192	-7.920	<b>I &amp; T</b>	
مستقرة	1.611-	1.949	2.622-	2.690-	<b>N</b>	<b>GDPC</b>
مستقرة	2.605-	2.935-	3.600-	5.521-	<b>I</b>	
مستقرة	-3.192	-3.523	-4.198	-5.654	<b>I &amp; T</b>	
مستقرة	-1.611	-1.949	-2.622	-6.121	<b>N</b>	التضخم
مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	-6.047	<b>I</b>	
مستقرة	-3.192	-3.523	-4.198	-5.991	<b>I &amp; T</b>	
مستقرة	-3.192	-3.523	-4.198	-23.473	<b>N</b>	الاستثمار العمومي
مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	-22.382	<b>I</b>	
مستقرة	-1.611	-1.949	-2.622	22.598	<b>I &amp; T</b>	
مستقرة	-1.611	-1.949	-2.622	-5.664	<b>N</b>	البطالة
مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	-5.634	<b>I</b>	
مستقرة	-3.192	-3.523	-4.198	-5.531	<b>I &amp; T</b>	

• بما أن السلاسل الزمنية كلها مستقرة عند الفروق الأولى نقول هناك إمكانية وجود تكامل متزامن بين هذه السلاسل، لدراسة العلاقة في المدى الطويل يجب التحقق من أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى LEVEL بواسطة اختبار ADF و ذلك بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى المعدلة سيسمح هذا بتقدير الدالة التي تربط السلاسل الزمنية فيما بينها.

ب. اختبار استقرارية البواقي باستخدام ADF الجدول 4 اختبار استقرارية البواقي

ADF

القرار	T cal			T-stati	
	%10	%5	%1		
مستقرة	-1.611	1.948-	2.621-	3.759-	None
مستقرة	-2.605	-2.935	-3.600	-5.634	Intercept
غير مستقرة	-3.191	-3.520	-4.192	-3.666	T & I

بما أن سلسلة البواقي استقرت عند مستويات الثقة 1%، 5% و 10% (None, Intercept) هذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي هناك علاقة في المدى الطويل، يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات في الفترة الطويلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMDLS)، حيث تم التحصل على العلاقة التالية :

$$UNEM = -0,583 INV + 0.122 INF - 0.374 GS - 0.50 GDPC + 0.076 DEPFOR + 54.324$$

(0.0001)                      (0.24)                      (0.01)                      (0.38)

(0.60)

### التفسير:

تشير قيمة معامل التحديد  $R^2=0.48$  إلى وجود قوة تفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة بالنسبة للمتغير التابع أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 48% من التغير في المتغير التابع الممثل في البطالة كما يظهر من النتائج أن معاملات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

### خلاصة:

من خلال هذا العمل تمت دراسة معدلات البطالة و مدى تأثرها بكل من نفقات التكوين المهني، الإنفاق الكلي، الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد، التضخم، الاستثمار العمومي و ذلك بالاعتماد على برنامج Eviews8 حيث توصلت النتائج إلى أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 48% من تغير معدل البطالة.

### خاتمة

إن الظروف القاسية التي مرت بها الجزائر خاصة فترة ما بعد الاستقلال ترتبت عنها آثار سلبية من بينها انتشار الأمية التي مست تقريبا جميع فئات المجتمع فكان لزاما خلق وتوفير مراكز للتعليم، مما خلف نفقات عامة كان دورها تحديث قطاع التكوين من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المتسربين من التعليم العام من خلال تكوينهم و اكسابهم للمعرفة و المهارات و الكفاءات. هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمدى أهمية الإنفاق

العام والخاص بقطاع التكوين المهني وكذا الدور الذي يلعبه في الحد من البطالة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- التكوين المهني مجال يسمح للمقصرين من الدراسة الحصول على تكوين و التأهيل من أجل تأمين مستقبلهم من خلال إيجاد فرصة العمل كما يسمح لمختلف الإدارات و القطاعات الاقتصادية بتكوين مستخدميها و تحسين آداها.
- قطاع التكوين المهني قطاع يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الموارد البشرية التي يوفرها.
- التقليل من معدلات البطالة يقتضي وجود علاقة تربط التكوين من خلال الموارد البشرية التي يوفرها.
- التقليل من معدلات البطالة يقتضي وجود علاقة تربط التكوين المهني بالعمل و هذا حتى يتم التوفيق بين ما يطلبه سوق الشغل مع ما يعرضه طالبي العمل من مؤهلات و كفاءات.
- إن خريجي معاهد التكوين المهني لهم الفرصة أو الأولوية في المساعدة و التمويل لخلق المؤسسات الصغيرة بفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تعتبر هذه الأخيرة من بين آليات أو أجهزة مكافحة البطالة.
- رغم كل الجهود الذي بذلها و الأهداف الذي حققها قطاع التكوين المهني إلا أنه لازال يعاني من ضعف في علاقته مع سوق الشغل.
- عدم رضا قطاعات سوق العمل للمستوى الذي يظهر به المتخرجون من المراكز و المعاهد فلا بد على الدولة أن تعطيه الأهمية البالغة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة له التي من بينها تأهيل الشباب و تكوينهم من أجل الدخول إلى عالم الشغل و بالتالي القضاء على مشكل البطالة لهذا كان من بين أهداف هذه الدراسة هو معرفة مدى تحقيق هذا القطاع الحيوي للأهداف التعليمية المنشودة في المجال المعرفي من خلال الإطلاع على مناهج التكوين.

## المراجع

1. مولود حشمان: نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر 1998.
2. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الأمن القومي الإسكندرية.
3. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
4. محمد حلبي الجليلي - محاسبة التضخم المالي، دار المراد للنشر و التوزيع طبعة 2014، 1-1435.
5. محمد أبو صالح، عدنان محمد عوض: مقدمة في الإحصاء. دار 1983 USA ; A Wiley Arabook.
6. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
7. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 10، 2010.
8. مجري شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، 2004.
9. ماجد احمد عطاء الله - إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 1-2011.
10. الحسن بوعبد الله، السعيد بن عيسى، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا و العالم العربي العدد 1-2004.

11. كشاد رابح، مسدور فارس، البطالة أسبابها معالجتها و أثرها على المجتمع، جزء 2، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 26 إلى 28 أبريل 2006.
12. عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار للطباعة و النشر، 2005.
13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، 2005.
14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية- 2005 .
15. طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و أبعاد البطالة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، طبعة 2، 2015.
16. سلامي منيرة، خالد سيف الدين، دور المؤسسات التكوينية المهني في دفع الشباب نحو المقاوالاتية، دراسة حالة لمنطقة النوب الشرقي (ورقلة، تقرت، حاسي مسعود).
17. سعيد عبد العزيز، المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، 2008.
18. خالد واصف الوزني- أحمد حسين الرافي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، طبعة 9-2008.
19. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، طبعة ثانية، عمان، 2005.
20. حامد عبد المجيد درار، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2008.
21. تومي صالح "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي" ديوان المطبوعات الجامعية 1999.
22. بوفلجة غياث، التربية و التكوين بالجزائر، دار النشر و التوزيع الجزائر، الطبعة 2.
23. بلقاسم سلاطانية، سوسولوجيا التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ع 10.
24. أموري هادي كاظم الحسنوي "طرق القياس الاقتصادي" دار وائل للنشر عمان -الأردن- 2002 .
25. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
26. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، 2012.
27. أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، 2013.
28. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري و المالية العامة.
29. Régis BOURBONNAIS & Jean-Claude Usunier ; Prévision des ventes -Théorie et Pratiques ; Collection Gestion 3<sup>ème</sup> édition ECONOMICA PARIS.
30. Régis BOURBONNAIS ; Econométrie- Manuel et exercices corrigés ; 5<sup>ème</sup> édition. DUNOD. 2003 Paris.
31. J.C.USUNIER ; Pratique de la prévision à court terme. Ed DUNOD Paris. 1982.
32. Dominick salvator, Ph.D. "statistics and economics ". Schaum's Outline Series McGRAW-HILL, New York, 2001

## Electronic marketing of insurance companies in Gaza

### التسويق الإلكتروني لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة

حازم احمد فراوانة<sup>1</sup>

جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان

رمضان أبو جزر<sup>2</sup>

جامعة الأقصى غزة

#### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلي بيان دور التسويق الإلكتروني لشركات التأمين ومدى تأثيره في الأسواق والشركات العاملة في قطاع غزة . والنهوض بواقع الشركات وتطويرها من اجل الارتقاء بمستوى أدائها في كل أنشطتها لمواكبة التطورات الحديثة من خلا تسليط الضوء على أهمية التسويق الإلكتروني لاسيما في عصر التكنولوجيا واهم نتائج الدراسة كانت ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد وبعض منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية بأهمية التأمين ودوره في حماية المجتمع والتقليل من أثار المخاطر التي يتعرض لها.مازال قطاع التأمين يعمل في ظل نظام دولة مما تقيدده الكثير من الضوابط والإجراءات الروتينية فضلا عن محدودية أنشطة الشركات الخاصة . تعاني شركة التأمين الوطنية من نقص الخبرات والكوادر الفنية سواء في العدد أو نوعية الخبرة علي مستوى تخصص الحاسوب والتأمين من حملة الشهادات العليا.

**كلمات مفتاحيه** التأمين، الوثيقة، أطراف التعاقد، العوض المالي، التأمين التجاري.

#### Summary

This study aims at explaining the role of electronic marketing for insurance companies and its impact on the markets and companies operating in the Gaza Strip. And improve the status of companies and develop them in order to improve the level of performance in all its activities to keep abreast of recent developments by highlighting the importance of electronic marketing, especially in the era of technology. The most important results of the study were weak awareness of insurance individuals and some business organizations and government institutions of the importance of insurance and a course in the protection of society and reducing the effects The insurance sector operates under a state system, which is restricted by a lot of routine controls and procedures as well as the limited activities of private companies. The National Insurance Company suffers from lack of expertise and technical staff, both in counting.

#### Keywords

Insurance, document, contracting parties, financial compensation, commercial insurance.

**Jel classification :** M31

<sup>1</sup> atiaf\_1998@hotmail.com

<sup>2</sup> ah201698@hotmail.com

## 1.1 المقدمة:

تعتبر التجارة الإلكترونية حصيلة الانترنت والتقانة الحديثة وتعد من أفضل وأهم إنجازات هذا العصر , إذ أن إجراء المعاملات التجارية عن طريق شبكات الانترنت قد سهل للمستهلك عملية الاختيار والشراء بطريقة مريحة تختلف عن الطرائق التقليدية , كما أعطت الشركات فرص هائلة للتطور والتوسع في أعمالها واهم ما برز هو مصطلح التجارة الإلكترونية لقطاع التأمين كأحد القطاعات الاقتصادية المهمة عموماً وشركات التأمين بشكل خاص نتيجة للتطور العلمي الذي أدى إلى خفض التكاليف وزيادة حدة المنافسة علي مستوى شركات التأمين . كما وتعد صناعة التأمين جزءاً حيويًا من الاقتصاد ولا يمكن للاقتصاد أن ينمو ويتطور بمعزل عن الاقتصاد العالمي , وان من أهم أسباب نجاح هذه الصناعة هو الإدراك الكامل للمتغيرات المتسارعة علي مستوى العالم , والتكيف مع المتغيرات الجديدة وأحداث التأثير الذي يحقق أهداف صناعة التأمين .

لقد ارتبط بقاء المؤسسات و نموها بمدى قدرتها على تسويق منتجاتها، هذا ما يبين مدى أهمية التسويق الذي أصبح يطبق في مختلف المجالات الاقتصادية. و نظراً للتطور الذي عرفه التسويق ، أصبحت قضايا تسويق الخدمات تحظى بدرجة عالية من الاهتمام و من بين المؤسسات الخدمية التي تبنت التسويق الخدماتي نجد مؤسسات التأمين. في ظل الإبحار العالمي نحو توفير المزيد من الحرية في ممارسة النشاط التأميني في جميع دول العالم على مختلف توجهاتها السياسية و الاقتصادية من خلال تخفيض الرقابة الحكومية والقيود المفروضة من جانب هيئات الإشراف والرقابة على صناعة التأمين ، وبالإضافة إلى التقدم الهائل في الآونة الأخيرة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتعاضد دور التجارة الإلكترونية في مجال تسويق السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، كأحد أبرز التطبيقات التي تمخضت عن هذا التطور، والذي يتوقع معه حدوث تغييراً جذرياً في الهياكل الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك قطاع التأمين الذي لن يكون بمنأى أو معزل عن تلك التطورات. فإن عدم استجابة شركات التأمين في الدول النامية لمثل هذه التطورات بالسرعة الكافية، وإعداد الخطط المناسبة لمواجهةها، من شأنه أن يجعلها في موقف يصعب معه تحقيق أي مزايا تنافسية . بل ومن المحتمل أن تفقد هذه الشركات القدرة على المنافسة والخروج من سوق التأمين كلياً، أو أن تتحول إلى مجرد وسيط يعمل لحساب شركات التأمين الأجنبية . ولذلك يجب إعداد الإستراتيجيات المناسبة التي تكفل لشركات التأمين تحقيق أكبر استفادة ممكنة من التجارة الإلكترونية لتدعيم قدرتها التنافسية . و تعد دراسة الأسباب الحقيقية وراء عدم انتشار هذا النوع من التجارة في مجال تسويق الخدمات التأمينية، أحد الأركان الرئيسية عند بناء تلك الإستراتيجيات .

## 2-1 مشكلة البحث:

تفتقر شركات التأمين الوطنية إلى شبكة معلومات حديثة ومتطورة ومتاحة بين المتعاملين بسوق التأمين وتعتمد بشكل كبير علي الأسلوب التقليدي إلى الوقت الحاضر , وهنا تكمن مشكلة البحث في عدم اعتماد التجارة الإلكترونية لشركات التأمين بما ينعكس علي مستوى الأداء للخدمات المقدمة .

### 3-1 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية التجارة الالكترونية التي تعد من ابرز ما حققته الثورة التقنية والمعلوماتية في هذا العصر وتكمن في إمكانية شركات التأمين علي تسير الأعمال في البلد وخارجها ,وتعد ميدانا حديثا تمكن شركات التأمين من إتمام عمليات التسويق وتبادل المعلومات والتحويلات المالية.

### 4-1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي بيان دور التسويق الالكتروني لشركات التأمين ومدى تأثيره في الأسواق والشركات العاملة في قطاع غزة . والنهوض بواقع الشركات وتطويرها من اجل الارتقاء بمستوى أدائها في كل أنشطتها لمواكبة التطورات الحديثة.

### 5-1 فرضيات البحث :

من اجل تحقيق أهداف البحث تم وضع الفرضيات الأتية :

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين توافر الموارد المالية وتطبيق التجارة الالكترونية في شركات التأمين  
الفرضية الثانية: توجد علاقة بين توافر الموارد التقنية وتطبيق التجارة الالكترونية في شركات التأمين

### 6-1 حدود البحث

شركات التأمين العاملة في فلسطين

### 1-2-1 أولاً: تعريف التأمين :

يعرف التأمين علي انه "وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بتوزيع الخسارة غلي مجموعة كبيرة من الأفراد يكون جميعهم معرضين لهذا الخطر بمقتضي اتفاق مسبق"(العنبيكي والبلداوي,1988:8)

ويعرف بأنه : عقد معاوضة يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمن أن يؤدي إلى الطرف الآخر وهو المؤمن له أو من يعينه عوضاً مالياً يتفق عليه . يدفع عند وقوع الخطر أو تحقق الخسارة المبينة في العقد وذلك نظير رسم يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له بالقدر والأجل والكييفية التي ينص عليها العقد المبرم بينهما.

ويعرف التأمين حسب القانون الفلسطيني بأنه "اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن) أن يؤدي إلي الطرف الثاني (المؤمن له)الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال ,أو إيرادا أو مرتبا,أو أي عوض مالي آخر(مبلغ التأمين)في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.(القانون الفلسطيني الفصل الأول مادة1).

### 1-1-2 ومن خلال هذا التعريف وما ذكره القانونيون نجد أن من أبرز خصائص عقد

التأمين:

- 1- أنه عقد ملزم لطرفيه فيلتزم المؤمن له بدفع الأقساط حسب الاتفاق ويلتزم المؤمن بدفع التأمين عند حصول حادث محتمل.
- 2- كما أنه عقد مفاوضة لأن كلا المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما أعطى فالمؤمن يعطي قسط التأمين والمؤمن له يعطي مبلغ التأمين عند تحقق ما يوجبه . وليست المعاوضة مقابل أمان محض يحصل عليه المؤمن .
- 3- كما أنه عقد احتمالي لأن كل طرف لا يعرف كم سيدفع وكم سيعطى على وجه التحديد لأن ذلك يتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه.
- 4- أنه عقد تجاري يهدف المؤمن منه إلى الربح والفائدة من خلال الأقساط المتجمعة لديه.

## 2-1-2- البيانات الواجب ذكرها في الوثيقة:

يوجد العديد من البيانات التي يجب أن تذكر بوثيقة التأمين ولعل أهم هذه البيانات والتي لا يمكن أن يغفلها أو تغفل إحداها أي وثيقة من وثائق التأمين ما يلي:

### 1- أطراف التعاقد:

يظهر من تعريف التأمين أو وثيقة التأمين أن هناك طرفين أو أكثر في وثيقة التأمين، والطرف الأول في الوثيقة هو المؤمن Insurer وهو الهيئة أو الشركة التي تقوم بدفع مبلغ التأمين أو التعويض في حالة تحقق الحادث المنصوص عليه، والطرف الثاني المؤمن له أو المستأمن أو المتعاقد Insured وهو صاحب الشيء موضوع التأمين والذي يقوم عادة بالتعاقد مع المؤمن بغرض تغطية الخسارة المتوقعة كما عليه القيام بسداد القسط. وكثيراً ما يظهر طرف ثالث في التعاقد يطلق عليه المستفيد Beneficiary هو الشخص الذي يستحق مبلغ التأمين أو قيمة التعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن منه وذلك في حالة انفصال شخصية المستأمن عن المستفيد، ويجب ملاحظة أنه لا بد أن توجد للمستفيد مصلحة تأمينية في المؤمن عليه أو في موضوع التأمين. وفي تأمين الحياة أحياناً يكون التأمين على شخص غير المستأمن وبالتالي يطلق عليه المؤمن عليه أو المؤمن على حياته Life Insured وهذه حالات خاصة في تأمينات الحياة حيث يظهر طرف رابع في التعاقد يطلق عليه المؤمن عليه أو المؤمن على حياته وهو الشخص موضوع الخطر، كأن تقوم الزوجة بالتأمين على حياة زوجها لمصلحة أولادها وتقوم الزوجة بدفع الأقساط فيكون الأولاد هم المستفيدون وتكون الزوجة هي المستأمن ويكون الزوج هو المؤمن على حياته وتكون شركة التأمين هي المؤمن، ومثال آخر لذلك عندما يقوم أحد المصانع بالتأمين على بعض العاملين فيه لمصلحة الورثة الشرعيين له ومرة أخرى لا بد أن تتوافر المصلحة التأمينية للمستفيدين في بقاء هؤلاء المستأمنين على قيد الحياة.

## 2- العوض المالي أو المقابل:

في عقد التأمين التجاري يتعهد المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن منه في نظير أن يدفع المستأمن القسط أو الأقساط الدورية في مواعيدها، ويسمى هذا الإلتزام المزدوج بالعوض المالي أو المقابل.

## 3- موضوع التأمين:

هي الخسارة التي تعود على المؤمن له من تحقق الخطر المؤمن منه ويجب أن يذكر في عقد التأمين الحادث المعين الذي يترتب على حدوثه خسارة مادية أو مصروفات زائدة أو نقص في الدخل أو إنقطاعه كلياً وبغض النظر إذا كان الحادث ساراً أو مخزناً.

## 4- مدة التأمين:

يصدر عقد التأمين ليغطي مدة معينة تبدأ من تاريخ معين بشرط سداد القسط الأول كأساس لبداية سريان العقد فقد تكون مدة العقد سنة أو أكثر أو أقل غير أن الغالب هو أن تكون المدة سنة تتجدد حسب رغبة طرفي التعاقد كما في تأمين الحوادث وتأمين الحريق، أما في التأمين البحري فقد تكون المدة سنة أو تحدد بمدة الرحلة، كما أنه في تأمين الحياة قد تزيد مدة التأمين على سنة وقد تكون مدة أكبر من سنة بكثير إذ تبلغ (10 سنوات) أو (20 سنة) أو تستمر مدى حياة الشخص المؤمن عليه، وفي بعض الحالات قد لا تستغرق مدة العقد أكثر من بضع ساعات كما هو الحال في بعض عقود تأمين حوادث وتأمين النقل البحري.

## 2-2 نشأة التأمين التجاري:

كان أول ظهور التأمين التجاري تأميناً للمخاطر التي تتعرض لها السفن المحملة بالبضائع وذلك في شمال إيطاليا في القرن الثاني عشر الميلادي . حيث كان صاحب البضاعة يدفع قسطاً معيناً على أنه في حال تلف البضاعة يقبض مبلغاً من المال ثم بدأ التأمين التجاري بالرواج ولكنه لم ينتقل إلى الدول العربية إلا في القرن التاسع عشر بدليل أن فقهاء المسلمين حتى القرن الثالث عشر الهجري لم يبحثوه مع أنهم بحثوا كل ما هو محيط بهم في شئون حياتهم العامة . فتناوله العلامة مُجد أمين ابن عابدين (1252 هـ) في كتابه رد المحتار على الدر المختار وسماه سوكونه . وقد تزايد التعامل به بعد ذلك حتى دخل كثيراً من المجالات الاقتصادية وغيرها . ويرى بعض الباحثين أن التأمين التجاري يتجه إلى الانكماش فالزوال وذلك أن دول العالم الغربي تتجه إلى الأخذ بالتأمين التعاوني وأن أكبر المنظمات التأمينية في سويسرا هي منظمات تعاونية . كما أن إحصائيات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972م تذكر أن التأمين التعاوني أصبح يغطي أكثر من 70% من نشاط التأمين فيها .

## 2-3 أهمية التأمين

- للتأمين دور مهم في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية نستعرض منها الآتي :
1. التعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن تحقيق الأخطار المؤمن منها .
  2. توظيف الأموال للاستثمار إذ إن أقساط التأمين تدفع قبل وقوع الخسائر وهذا يتيح لشركات التأمين استثمار هذه الأموال (مرزة2006:59)
  3. للتأمين دور اجتماعي في خدمة البيئة والمجتمع في مجالات عدة منها توفير الحماية التأمينية لمن هم اشد الحاجة إليها من إخطار يتعرضون لها ولا يدخل لإرادتهم ولا قدرة لهم علي حماية أنفسهم منها (عبد ربه، 2006:348)
  4. يخلق التأمين جوا من الراحة والطمأنينة لدي الشخص المؤمن له .
  5. تسهيل عمليات الائتمان والاقتراض لتمويل المشروعات الاقتصادية بتقديم الضمانات الكافية للمفترض برهن مال يعود للمقترض مؤمن عليه.

## 2-4 أعمال شركات التأمين في فلسطين

- يوجد في فلسطين حالياً ستة شركات تأمين فلسطينية تجارية، وشركة تأمين تكافلية، وشركة تأمين أردنية، وشركة تأمين أمريكية للتأمين على الحياة.
- وأيضاً أعلن مؤخراً عن انطلاق شركة التكافل الفلسطينية للتأمين لتكون بذلك أول شركة فلسطينية للتأمين تقدم خدماتها وفقاً للشرعية الإسلامية، كما يعرفها القائمون عليها.
- وفي الوقت الذي يرى فيه هؤلاء أن دور الشركة سيكون دوراً تكميلياً للاقتصاد الإسلامي في فلسطين الذي بدأ ينمو ويتطور خلال السنوات الماضية، انتقد آخرون قطاع التأمين الفلسطيني بشكل عام، معربين عن أملهم في ألا تقع شركة التكافل في نفس الأخطاء التي وقعت بها شركات التأمين الأخرى.
- وتختلف بعض الشركات التأمين في بعض الفروع منها شركة التكافل الفلسطينية وفقاً للشرعية الإسلامية كما ذكرت في أهدافها منها:
- تقدم الشركة جميع أنواع التأمين التي تتعامل بها بقية شركات التأمين في فلسطين، عدا "التأمين على الحياة"، كون أغلب علماء الشريعة المعاصرين يميلون إلى تحريم هذا النوع من التأمين، لذا فإنها لا تقدم هذه الخدمة للجمهور، ولكنها في الوقت ذاته تقدم الكثير من الخدمات الأخرى.
- وتشمل أعمال شركات التأمين الفلسطينية الفروع الآتية:
- أ- التأمين على الحياة.
  - ب- التأمين الصحي.

- ج- تأمين الأموال (الادخار).
- د- التأمين ضد أخطار الحريق والأخطار المتحالفة معها.
- هـ- التأمين ضد أخطار النقل والمسؤوليات المتعلقة بها.
- و- التأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المدنية.
- ز- تأمين على أجسام السفن وآلاتها والمسؤوليات المتعلقة بها.
- ح- تأمين على أجسام الطائرات وآلاتها والمسؤوليات المتعلقة بها.
- ط- تأمين المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.
- ي- تأمين ضد أخطار المهنة.
- ك- التأمينات الأخرى.

## 2-5 بعض أنواع التأمينات

### 2-5-1 التأمين البحري

يوفر هذا النوع من التأمين الحماية التي تحتاجها التجارة حيث تؤمن البضائع المشحونة عن طريق البحر أو الجو أو على الطرق البرية أو بواسطة سكك الحديد وينصب هذا التأمين على تعويض أصحاب البضائع عن الخسائر التي تلحق ببضاعتهم بسبب تعرضها لإخطار مؤمن ضدها أثناء النقل أو الشحن. أما أنواع الوثائق التي يوفرها هذا النوع من التأمين فقد أعتمد نموذج وثيقة للتأمين البحري وضعه مجمع مكنتي التأمين البحري في لندن ويطلق على الوثيقة تسمية (MAR) وتضاف لهذه الوثيقة مجموعات شروط توفر أغطية تأمين لكافة أنواع التأمين البحري وهي ثلاث

- 1- مجموعة شروط معهدية توفر غطاء وحماية تأمينية ضد أخطار النقل.
- 2- مجموعة شروط توفر حماية تأمينية ضد إخطار الحرب.
- 3- مجموعة شروط معهدية توفر غطاء تأميني ضد أخطار الإضرابات.

### 2-5-2 تأمين الحريق

يوفر هذا النوع من التأمين حماية لتعويض الخسائر. والاضرار التي تلحق بالممتلكات المنقولة (المحتويات) وغير المنقولة (المصانع، المكاتب التجارية، دور السكن) والناجمة من خطر الحريق، ويمكن توسيع التغطية لتشمل انواع أخرى من الاخطار، مثل:

- 1- الانفجار
- 2- سقوط الطائرات
- 3- العواصف، الزوايع والفيضانات
- 4- الزلازل الأرضية
- 5- الشغب والإضرابات والأذى العمدي

- 6- الإضرار الناجمة عن صدم المركبات
- 7- الاثنيار
- 8- الإضرابات والاضطرابات
- 9- الصدم
- 10- الخسائر التبعية (خسارة الأرباح)
- 11- السرقة

## 2-5-3 تأمين السيارات

(التأمين الإلزامي) المسؤولية المدنية تجاه الغير

ويشمل تأمين المسؤولية الناشئة عن استعمال المركبة استعمالاً يتطلب المساءلة القانونية للسائق/المؤمن له وذلك بما يتسببه من إضرار للغير من إصابات جسدية أو إضرار مادية التأمين الشامل) الفقد والتلف والمسؤولية المدنية تجاه الغير الحصول على هذا النوع من الشركات مباشرة ويتضمن العقد وثيقتين تخضع وثيقة التأمين الإلزامي فيه إلى شروط وإحكام نظام التأمين الإلزامي وفقاً للنظام والأسعار المقررة بموجبه ووثيقة التأمين التكميلي فيه تخضع إلى شروط وثيقة التأمين الصادرة عن الشركة وبالأسعار التي تقررها. ويمكن الإضافة على الغطاء الأساسي ملحق لتغطية خطر الحوادث الشخصية للسائق والركاب بحدود مسؤولية يتفق عليها ويقسط إضافي يناسبها.

## 2-5-4 تأمينات الحوادث العامة

و أهم أنواع هذا التأمين التي تراوحتها شركات التأمين في السوق العربي:

- تأمين السرقة
- تأمين المسؤولية العامة
- تأمين النقد أثناء النقل من البنك إلى العملاء
- تأمين ضمان خيانة الأمانة
- وثيقة التأمين البنكية الشاملة وتوفر غطاء شامل للعمليات البنكية
- تأمين المسؤولية المهنية
- تأمين كسر الزجاج
- غطاء تعويض العمال
- تأمين المواشي

## 2-5-5 تأمين الحياة

يعد الرومان أول من عرفوا التأمين على الحياة، وأول وثيقة تم إصدارها كانت عام 1653 م ومع تقدم التكنولوجيا تطور التأمين على الحياة وخاصة في ظل ظهور الإحصائيات الحديثة مثل الحسابات الاكتوارية. يوفر هذا النوع من التأمين بأشكاله المتعددة ضمان مالي إلى الأفراد عند وقوع خطر الوفاة في سن مبكرة أو الوصول إلى سن الشيخوخة وتعرض الدخل إلى النقص كما يوفر ضمان مالي للفرد في حالة البقاء على قيد الحياة لسن معينة وللورثة في حالة وفاة معيهم وتتيح الوثائق ذات النوع الادخاري حصول الأفراد على قروض لمواجهة التزاماتهم المختلفة بضمن الوثائق ومن أهم أنواعه التأمين المؤقت، المختلط، الحوادث الشخصية، تغطية العجز

## 2-5-6 التأمين الصحي

يتوفر هذا النوع من التأمين على صورتين:

- التأمين الصحي الفردي : يمنح للأفراد وعائلاتهم ويعقود منفصلة
- التأمين الصحي الجماعي : يمنح لموظفي المؤسسات والهياكل والشركات والنقابات وبصفة عقد جماعي واحد.

يقدم التأمين الصحي إلى المؤمن له منافع وخدمات العناية الطبية وما يتعلق بها من نفقات وذلك بموجب نطاق التغطيات المتفق عليها والتي تكون بالإشكال التالية:

- التغطية داخل المستشفى وتشمل أجور الإقامة والأطباء والجراحة والحالات الطارئة
- تغطيات العلاج خارج المستشفى وتشمل زيارة الطبيب والأدوية والفحوصات
- التغطية الشاملة وتشمل نفقات المعالجة داخل وخارج المستشفى

## 2-6 رابعا: التأمين والتسويق الالكتروني

تسهم أنشطة التسويق في تقديم السلعة أو الخدمة للعملاء وتزداد أهمية التسويق ونشاطاته المتعددة في شركات التأمين إذ لا يمكن لأي شركة تأمين أن تمارس أنشطتها التسويقية بنجاح دون وجود وظيفة التسويق لديها والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة الخدمات التأمينية المتمثلة بالنقاط الآتية :

- إن الخدمة التأمينية غير ملموسة , إذ لا يمكن للمؤمن له لمس أو الشعور بمردودها إلا في حالة تكبده خسارة بسبب خطر مؤمن منه(بدرأوي وضجر 2006:8)
- تعد الخدمة التأمينية غير جذابة لأن منافعها ترتبط بالحوادث المؤسفة والكوارث التي تتعرض لها الأفراد(دوفت 2002:15)

- إن الخدمة التأمينية ذات طابع احتمالي مستقبلي بأداء التعويض للمؤمن له، إذ قد يحصل المؤمن له علي هذه المنفعة أولاً يحصل بسبب احتمال وقوع الأخطار (سيف : 188)

إن الخدمة التأمينية يتم إنتاجها واستهلاكها بنفس الوقت أي لا يمكن خزنها والاحتفاظ بها لحين الطلب عليها (البكري والرحومي , 95:2008)

وهنا يأتي دور التسويق في أقناع العملاء ( خاصة الذين لم يتعرضوا لخسائر سابقة ) بأهمية التأمين والمنافع التي يقدمها إذ تسهم السياسات الإعلامية والترويجية لشركات التأمين في إقناع الفرد بشراء التأمين وإدراك اهميته حتى في حالة عدم تعرض للخسارة .

## 7-2 سياسات شركات التأمين

تقوم سياسة شركات التأمين على اكتتاب الأخطار بشروط تحقق نتائج فنية إيجابية في نهاية كل سنة وعلى ترويج الحقيقة التي تقول بأن التأمين منتج أساسي للحياة المعاصرة لا غنى لأحد عنه. وترتكز شركات التأمين على عملائها الذين يشملون الأفراد والشركات الصناعية والتجارية والزراعية العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية والذين يمثلون القاعدة الرئيسية لتطوير الشركة واستمرارها. وتعتمد شركات التأمين بشكل رئيسي على أرباحها من عملها الرئيسي وهو اكتتاب الأخطار ولهذا فإنها مدارة بطريقة تمكنها من تقديم خدمات التأمين بشكل يضمن رضا عملائها واطاعة نصب عينيهما هدف الإحتفاظ بأكبر نسبة من أقساط التأمين داخل المجتمع لإعادة استثمارها مما يعود بالنفع على المواطنين والمجتمع ككل.

## 8-2 التأمين في فلسطين وتطور مراحلها ونظرة الإسلام له:

مر التأمين في فلسطين بمراحل عديدة نتيجة تعدد الجهات التي حكمت فلسطين والذي أدى بدوره إلى تنوع الأنظمة القانونية التي سادت فيها.

### 2-8-1 المرحلة الأولى :- الحكم العثماني

نظمت السلطات العثمانية موضوع التأمين من خلال قانون شركات الضمان الصادر سنة 1845 وهذا القانون لم يتعرض سوى لتأمين الأضرار والخسائر التي تحصل للأموال وعقد عرف هذا القانون عقد الضمان على انه (تعهد بالتعويض لقاء رسم معين عن الخسائر التي تحصل للأموال المنقولة وغير المنقولة من المهالك والأخطار من أي نوع كان).

### 2-8-2 المرحلة الثانية :- الانتداب البريطاني

في البداية صدر قانون الشركات لسنة 1919 ثم جاء بد ذلك قانون رقم 18 لسنة 1929 وكانت هذه القوانين تفرض بعض الالتزامات على شركات التأمين كما صدر في فترة الانتداب البريطاني قانون خاص بالتأمين على الأضرار التي تسببها المركبة سمي (قانون تأمين المركبات الميكانيكية أمر رقم 8 لسنة 1947) وظهرت خلال هذه الفترة أيضا مجموعة من المراسيم تنظم عدة أنواع من التأمين.

### 2-8-3 المرحلة الثالثة :- مرحلة وحدة الضفة مع الأردن ووحدة القطاع مع مصر

بعد نكبة 1948 توحدت الضفة الغربية مع الأردن كما هو حال قطاع غزة مع مصر وتم تطبيق قانون كل من البلدين مع الضفة والقطاع بالإضافة لقوانين الانتداب البريطاني وبعض القوانين العثمانية التي لم تلغى ففي الضفة الغربية اصدر المشرع الأردني نظام شركات التأمين قانون 24 لسنة 1959 ثم قانون مراقبة أعمال التأمين لسنة 1965 وقانون نظام شركات التأمين 76 لسنة 1956 " أما في قطاع غزة فان الإدارة المصرية لم تتدخل في القوانين التي كانت سارية بل عملت على إهمال القوانين الإنجليزية وما جاء بخصوص التأمين هو قانون التأمين والمعاشات رقم 8 لسنة 1964 لا يتعارض لأنواع التأمين أو كيفية ممارسته أو ضبط أعماله ".

### 2-8-4 المرحلة الرابعة:- الاحتلال الإسرائيلي والتحرر الوطني

مرحلة الصحة والانتعاش للتأمين في فلسطين حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بإحياء القوانين المتروكة فأعاد المشرع الإسرائيلي تطبيق الأمر 8 لسنة 1947 ثم قام بفرض أوامر عسكرية عصرية مثل أمر تعويض مصابي حوادث الطرق رقم 677 لسنة 1976 في الضفة الغربية والأمر 544 لسنة 1976 مع بقاء قانون المخالفات الأردني لسنة 1944 ساريا بالنسبة للأضرار التي تقع على الأشياء وبعد ذلك اصدر المشرع الإسرائيلي الأمر رقم 662 لسنة 1976 الذي أمر إلزام أصحاب العمل بتأمين عمالهم واصدر أمر مراقبة أعمال التأمين رقم 1100 لسنة 93 وبعد توقيع اتفاقية أسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية اصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات الأمر رقم 1 لسنة 1994 الذي أمر بموجبه استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر السابقة التي كانت سارية المفعول قبل 67/6/5 ثم صدر القرار الوطنية رقم 95 لسنة 1995 عن السلطة الوطنية والذي يقضي بإنشاء الصندوق الفلسطيني لتعويض ضحايا حوادث الطرق.

### 2-8-5 المرحلة الخامسة :- قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005

أول قانون فلسطيني ناظم لقطاع التأمين في فلسطين حيث كان هذا القطاع يخضع شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى لحكم الإدارة المدنية التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي كانت تفرض شروطا تعجيزية على الفلسطينيين الراغبين في استصدار رخصة مزاولة مهنة التأمين أو تأسيس شركة تأمين سواء فيما يتعلق برأس المال أو الإجراءات وشروط الترخيص صدر بتاريخ 2005/10/13 مستندا على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته وعلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004 وقد ألغى بشكل صريح بموجب المادة 190 منه كل ما يتعرض مع أحكامه وكل الأوامر والأحكام الصادرة عن سلطات الاحتلال بشأن التأمين. وقد أعطى القانون للأشخاص العاملين في قطاع التأمين في فلسطين قبل نفاذه مهلة لتصويب أوضاعهم وفق شروطه ومتطلباته ويعد صدور هذا القانون من أبرز الأسباب التي قادت إلى استقرار سوق التأمين الفلسطينية حيث انه أنهى حالة من الفوضى العارمة في سوق التأمين سواء على مستوى المنافسة الضارة بين الشركات أو على مستوى تنظيم السوق وضبطها وتحسين بيئة العمل حيث رأت الشركات وجوده الحل الأمثل والأصح لضبط سوق التأمين.

فقد أسهم في استقرار سوق التأمين وحدد متطلبات وشروط الترخيص للشركات حدد الحد الأدنى لرأس المال بخمس ملايين دولار لمزاولة التأمين على الحياة 5 ملايين دولار للتأمينات العامة فقط و8 ملايين دولار للممارسة فرعي التأمين على الحياة والتأمينات العامة كما اوجب القانون إيجاد اتحاد شركات التأمين وألزم أي شركة تأمين مرخصة أو فرع لشركة تأمين أجنبية تعمل في السوق الفلسطينية بالانضمام إلى عضوية الاتحاد ووضح القانون آليات الترخيص والشروط الواجب توفرها في كل شركة حتى تتمكن من تجديد رخصتها ,و بموجب القانون أيضا تم تحديد المسؤوليات المترتبة على صندوق تعويض مصابي حوادث الطرق وعلى شركات التأمين .

## 2-9 أهم الآراء الفقيه الإسلامية التي عاجلت موضوع التأمين :

لا يجمع الفقهاء المسلمون على رأي واحد في تحليل أو تحريم عقد التأمين ويمكن أن تقسم آراؤهم حول الموضوع إلى 3 آراء أوردتها تباعا بعد الإشارة إلى رأي الإمام ابن عابدين صاحب أول بحث شرعي في الموضوع.

### 2-9-1 أولا: - رأي الإمام ابن عابدين

أطلق على عقد التأمين اسم السوكرة وتحدث عنه في كتابه حاشية رد المختار بمناسبة ذكره للمستأمنين وهم " الذين يدخلون من أهل دار الحرب الأجانب إلى دار الإسلام بإذن الإمام لإقامة مؤقتة" ويرى ابن عابدين انه "لا يحل التعاقد مع المستأمن في دار الإسلام إلا ما يحل من العقود مع المسلمين " ويميز بين حالتين الأولى أن يكون عقد التأمين قد انعقد في دار الحرب مع المؤمن وهنا إذا أرسل المؤمن بعد هلاك البضاعة مبلغ التعويض إلى التاجر المؤمن له الذي في دار الإسلام فاخذ هذا المال يعد حلالا على اعتبار انه مال حربي اخذ دون غدر أو خيانة وليس بعقد فاسد معقود في دار الإسلام أما الحالة الثانية وهي أن يكون العقد معقودا في دار الإسلام هنا لا يجوز اخذ مبلغ التعويض

### 2-9-2 ثانيا: - آراء الحرميين للتأمين

أصحاب هذا الرأي هم الأكثر عددا ويرون أن عقد التأمين حرام وقالوا بحرمة التعاقد عليه بجميع صوره وأنواعه لكونه أكل لأموال الناس بالباطل الشبهات التي حرموا التأمين على أساسها :

- 1- انه يشوبه الغرر والجهالة
- 2- يشمل شبهة التزام ما لا يلزم المؤمن بموجب عقد التأمين يدفع مبلغ التعويض أو مبلغ التأمين للمؤمن له أو للمستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه, فالمؤمن غير ملزم شرعا بدفع مبلغ التعويض للمؤمن له.
- 3- يشمل شبهة الربا والصرف .
- 4- في التأمين على الأموال يشمل شبهة المقامرة والرهان حيث يتطابق تعريف كل من الرهان والمقامرة والتأمين وتتطابق العلة من تحريمها وهي توقفها على الحظ والصدفة
- 5- في التأمين على الحياة أن عقد التأمين تحد للقدر الإلهي

ف عند تعهد المؤمن للمؤمن له أن يعيش كذا من العمر وإلا كان ضامنا لورثته مبلغا من المال، والذي يعتمد على هذا القول ويتعاقد على أساسه طمعا بالتعويض كلاهما خارج على مقتضى الشريعة الإسلامية ويرى الشيخ محمد المطيعي الحنفي أن ضمان الأموال شرعا يكون بطريقتين أولهما الكفالة : والتأمين لا ينطبق عليه شروط الكفالة وثانيهما التعدي أو الإتلاف : وهلاك المال المؤمن عليه لا يكون بتعد من شركة التأمين ولا هي أتلفته.

### 2-9-3 أدلة أصحاب هذا الرأي

1- من القرآن الكريم الآية 29 من سورة النساء ( يا أيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكن تجارة عن تراض منكم )

2- ومن السنة النبوية ما رواه ابن عمر عن النبي (ص) (نهى عن بيع الغرر)

### 2-9-4 ثالثا: - آراء القائلين بالتمييز بين أنواع التأمين

أصحاب هذا الرأي يعدون اقرب إلى تحريم التأمين , لكن هذا الفريق انقسم فيما بينه فما أباحه بعضهم حرمه البعض الآخر , فمنهم من أجاز التأمين على الأموال ولم يجز التأمين على الحياة ومنهم من أجاز تأمين المسؤولية فقط فالشيخ محمد أبو زهرة يقول " التأمين على السيارات مثلا لضمان إصلاحها ليس حراما وان كان في النفس منه شيء "

والتأمين على الحياة نوع من أنواع المقامرة لأنه أن دفع شخص بعض المال ومات فبأي حق يستحق كل المبلغ وان عاش حتى نهاية مدة التأمين فانه يأخذ المال الذي دفعه مع فائدة وهذا ربا "

### 2-9-5 رابعا: آراء القائلين بجواز التأمين بكل أنواعه وصوره وحجتهم

1- أن الأصل في العقود الإباحة والعقود بالإسلام لا تقع تحت حصر ومن الجائز إدخال كل ما تقتضي به الضرورة من عقود ما دامت مطابقة لأحكام الشرع والتأمين عقد جديد مباح إذ لم ينص على تحريمه كما أن العقود تصير جائزة شرعا وان شابتها بعض الشبهات التي تقضي ببطلان العقد إذا اقتضتها الضرورة وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الضرورات تبيح المحظورات)

2- قياس التأمين على ضمان خطر الطريق :

وهو أن يقول شخص لأخر اسلك طريقا معينة فهي آمنة ويتعهد له في حال اخذ ماله فيها أن يضمن له هذا المال . فإذا سلك الطريق واخذ ماله فعلا يضمن عند الحنفية بالتزام ضامن الطريق هو نفس التزام شركة التأمين بضمان المؤمن عليه عند وقوع الخطر .

3- قياس التأمين على الإجارة :

الحارس الجير يحقق الأمان والاطمئنان لمن استأجره كما يحقق التأمين الأمان للمؤمن لهم

4- قياس التأمين على الجعالة :

الالتزام بدفع مبلغ من المال لمن يقوم بعمل معين في الجعالة مثل دفع الأجر من رب العمل للعامل نظير حراسته المال في عقد الجعالة يقاس عليه التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له إذا قام بعمل معين وهو دفع الأقساط. 5- قياس التأمين على العقالة:

"العقل :- هو توزيع دية القتل الخطأ ونحوه على عاقلة الرجل الذين يناصروهم ويناصروه من الرجال الأحرار البالغين العاقلين الموسرين"

وفكرة العقالة إلزامية دون تعاقد والتأمين يقاس على العقالة فكلاهما يهدف إلى تفتيت الخطر عن الطريق التعاون وكلاهما نظامي تعاون وتكافل لما فيهما من توزيع العبء المالي على جميع المشاركين 5- قياس التأمين على عقد المولاة

"عقد المولاة أن يقول شخص مجهول النسب لأخر أنت ولي تعقل عني وترثني إذا أنا مت" العقل يكون في جنابة الخطأ وهو دفع التعويض المالي و عقد المولاة ينشأ رابطة شرعية (ولاء المولاة) وهي إحدى صور تأمين المسؤولية ومن أشهر القائلين بهذا القياس الشيخ احمد طه السنوسي الذي حصر بحثه في تأمين المسؤولية.

### 3-1 الاستنتاجات والتوصيات

#### 3-1-1 أولا الاستنتاجات

1. ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد وبعض منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية بأهمية التأمين ودوره في حماية المجتمع والتقليل من أثار المخاطر التي يتعرض لها.
2. مازال قطاع التأمين يعمل في ظل نظام دولة مما تقيده الكثير من الضوابط والإجراءات الروتينية فضلا عن محدودية أنشطة الشركات الخاصة .
3. تعاني شركة التأمين الوطنية من نقص الخبرات والكوادر الفنية سواء في العدد أو نوعية الخبرة علي مستوى تخصص الحاسوب والتأمين من حملة الشهادات العليا.
4. قيام شركات التأمين الوطنية بإدخال شبكة انترنت في بعض فروعها وأقسام الشركة .
5. محدودية خدمة التخاطب المباشر مع العملاء وهذا يعني عدم زيادة عدد العملاء جراء استعمال الانترنت.
6. اعتماد شركة التأمين الأسلوب التقليدي في التعامل .

#### 3-1-2 ثانيا التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فأنه يمكن إن نخرج بالتوصيات الآتية :
1. قيام شركة التأمين الوطنية بنشر الوعي التأميني بين المواطنين باستعمال وسائل الترويج والإعلان .
  2. وجود قوانين وأنظمة وتعليمات تساعد في إدخال التجارة الالكترونية في مختلف القطاعات لا سيما التأمين وذلك لتحديد حقوق والتزامات أطراف العملية كافة مما يعزز مصدر الثقة والأمان لدى الشركات العاملة من جانب والزبون من جانب آخر .

3. إشراك موظفي شركات التأمين في دورات تدريبية خارج القطر للوقوف على كل ما هو مستحدث في صناعة التأمين إقليمياً وعالمياً.
4. استعمال الانترنت والبريد الالكتروني في فروع وأقسام شركة التأمين .
5. تفعيل خدمات التخاطب المباشر مع العملاء عبر شبكة الانترنت لما يعنيه ذلك زيادة الحصة السوقية للشركة وتوفير وقت وجهد العملاء.
6. تحويل أعمال الشركة من النماذج الورقية إلى الالكترونية عبر إدخالها في الموقع الالكتروني للشركة على الانترنت لغرض زيادة الوعي التأميني لدى الجمهور .

### المصادر والمراجع

1. أبو فارة، يوسف "التسويق الالكتروني :عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت" دار وائل للنشر والتوزيع ,عمان الأردن,الطبعة الأولى, 2004,
2. العنبيكي ,جبار صبري مجّد والبلداوي ,علاء عبد الكريم "النظرية العامة للتأمين " مكتب البلاد للترجمة , والطباعة , بغداد 1988,
3. الوردى سليم علي "تسويق خدمات التأمين "هيئة المعاهد الفنية ,بغداد, 1993
4. دوفت, ترجمة سليم الوردى "تسويق التأمين " مكتبة البلورة , 2002
5. أبو غزالة ,طلال "تأثير التجارة الالكترونية على التأمين "مجلة الرائد , 2000
6. عبود ,سالم, "أثر استراتيجيات التسويق الالكتروني في نشاط التأمين في العراق " ,بغداد, 2006

**Natural Resources, Institutional Quality and Economic Growth - An  
econometric Study for a Sample of Oil Countries during the Period (1990-  
2016)**

الموارد الطبيعية، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية لعينة من الدول  
النفطية خلال الفترة (1990-2016)

بدو أمال

جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.

شبيبي عبد الرحيم

المركز الجامعي مغنية- تلمسان.

سنوسي أول إيمان

جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في عينة من 16 دولة نفطية خلال الفترة (1990-2016) في ظل شرط وفرة الموارد الطبيعية، وذلك باستعمال العائدات النفطية كمقياس لوفرة الموارد الطبيعية ومؤشرات المخاطر السياسية كمقياس للنوعية المؤسساتية، باستخدام نموذج ديناميكي بتقنية العزوم المعممة GMM التي اقترحها (Blundell et Bond 1998) للتقدير؛ أظهرت النتائج أن للنوعية المؤسساتية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، ولكن شرط وفرة الموارد الطبيعية قلل من هذا الأثر الإيجابي.

**الكلمات المفتاحية:** وفرة الموارد الطبيعية، النوعية المؤسساتية، النمو الاقتصادي، الدول النفطية،

بيانات البانل الديناميكي.

**Abstract :**

This study aims to examine the impact of institutional quality on economic growth in a sample of 16 oil exporting countries during the Period (1990-2016), in the presence of natural resources abundance condition, Using dynamic model and the generalized method of moments (GMM) proposed by (Blundell et Bond 1998), The results suggest that the institutional quality has a positive and significant impact on economic growth, while the natural resources abundance in 16 oil exporting countries reduces the positive effects of institutional quality on economic growth.

**Keywords:** natural resources abundance, institutional quality, economic growth, Oil exporting countries, Dynamic panel data.

**Jel classification :** O26, K2, O1.

## 1 . مقدمة :

يمكن القول أن أهم الأسئلة المطروحة في العلوم الاجتماعية تتعلق بالسبب الكامن وراء تباين النمو والتنمية الاقتصادية عبر الدول، أي لماذا يوجد بعض الدول أكثر فقرا من دول أخرى ؟ ولماذا استطاعت بعض الدول تحقيق نمو اقتصادي في حين تعاني أخرى من ركود اقتصادي ؟ إذ توجهت آراء بعض المفكرين الاقتصاديين في البداية إلى ربط النمو الاقتصادي في أي مجتمع بمدى قدرته على تحسين وضعية رأس ماله البشري، رأس المال المادي ومستواه التكنولوجي. ولكن ما تم ملاحظته في الواقع هو أنه على الرغم من مزاوله العديد من الدول لإصلاحات اقتصادية إلا أنها لم تستطع تحقيق هذا الهدف، وعليه في السنوات الأخيرة اتفقت بالإجماع معظم الأدبيات الاقتصادية على إعطاء دورا أساسيا لتنفيذ إطار مؤسسي وقانوني فعال من أجل تشجيع النمو وتسهيل التحولات الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية، أي بمعنى آخر تعد الإصلاحات المؤسسية ضرورية لضمان متانة الإصلاحات الاقتصادية، إذ يعتبر كل من North (1990) و Williamson (1995) من أوائل الباحثين الذين قاموا بتسليط الضوء على الدور الحيوي للمؤسسات والحكم الرشيد في تشكيل مسار نجاح اللبلدان، وهذا ما جاء به Kaufmann أن " الحكم الجيد هو المفتاح ... ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود ". ومن هذا المنطلق انبثق ما يعرف بالاقتصاد المؤسسي الذي يعتبر من الفروع الحيوية للاقتصاد، فهو يساعد على عملية صنع سياسات اقتصادية، ويعطي الأهمية البالغة للمؤسسات ويركز على دورها في تحديد السلوك الاقتصادي، الأمر الذي يدل على أن اقتصاد السوق لا يمكن أن يترك لحاله، بل هو نظام اجتماعي في حاجة إلى تصميم والدعم من طرف (القوانين، أنظمة وحكم الدولة، الأعراف والتقاليد الاجتماعية ...) حيث لا تزال هذه الأخيرة إلى يومنا هذا تعمل كنهج إبداعي قيادي يؤدي إلى اقتصاد أفضل... إذ تعمل المؤسسات ذات النوعية الجيدة بأي دولة على (تخفيض تكاليف المعاملات، تخفيف من مشاكل المعلومات غير المتماثلة والحد من السلوكيات الانتهازية)، بحيث تؤثر هذه الأخيرة بشدة على سلوك الشركات ومستوى أدائها الاقتصادي، كما تحرص هذه الشركات بشكل عام على الاستثمار في الدول التي تحمي حقوق الملكية، وتمتع بسيادة القانون وبدون بيروقراطية مرهقة، مستوى الفساد المنخفض والحرية الاقتصادية المرتفعة... كما توصل Collier (2006) و Ndulu (2006)، فضلا عن بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (2003) والبنك الدولي (2007)، إلى أن الأداء الاقتصادي الضعيف للدول الأفريقية يعود إلى الفساد وانخفاض النوعية المؤسسية، وعلى العكس من انخفاض النوعية المؤسسية، فقد أثبت Subramanian and Roy (2001) و Sobhe (2009) أن موريشيوس كإقتصاد شبه صحراوي حققت سجلا رائعا من الأداء الجيد نظرا لجودتها العالية من المؤسسات.

كما اختص جانب آخر من الأدب بدراسة النمو الاقتصادي بالدول الغنية بالموارد الطبيعية وكذا تحديد أثر وفرة هذه الأخيرة على طبيعة علاقة النوعية المؤسسية بالنمو الاقتصادي، بحيث أكد العديد من الباحثين الاقتصاديين وعلى رأسهم Sachs and Warner أنه عادة ما تنمو الدول فقيرة الموارد الطبيعية بوفرة أسرع من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، إذ أصبحت تعرف هذه الظاهرة بلعنة الموارد، ويعود السبب في ذلك أن الدول التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية تجعلها تركز كل اهتمامها على هذا الكسب المفاجئ، مهملة بذلك الاستثمار في قطاعات حيوية خلقة للقيمة المضافة. كما توصلت العديد من الأدبيات السابقة نذكر منها على سبيل المثال أعمال Lane and Tornell (1996) و Al-Kasim et al (2013) أن وفرة الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) تخلق السلوك البحث عن الربح rent-seeking وارتفاع مستويات الفساد الأمر الذي يجد من بناء مؤسسات ذات نوعية جيدة في هذه الدول.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية القيام بدراسة قياسية لأثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي، في ظل شرط وفرة الموارد الطبيعية، باستخدام بيانات السلة Panel لعينة تتكون من 16 دولة نفطية. حيث سنعمد في دراستنا على نموذج البانل الديناميكي (Dynamic Panel Model)، و طريقة العزوم المعممة للتقدير GMM.

## 2. الإطار النظري للعلاقة بين الوفرة الموارد الطبيعية، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي :

الآن هناك اتفاق واسع النطاق بين الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة النمو الاقتصادي أن النوعية المؤسسات هي مفتاح الأنماط السائدة للازدهار في جميع أنحاء العالم. وهذا لما توليه من وظائف اقتصادية أساسية، فهي من جهة تخفض تكاليف المعاملات، وتمنح الثقة والقدرة على التنبؤ للتفاعل الاجتماعي؛ وتعمل من ناحية أخرى على تسهيل تنسيق الفعاليات الاقتصادية، إذ تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسات، بحيث عرف رواد الاقتصاد المؤسسي القديم ونجد من بينهم Veben المؤسسات على أنها ليست كيانا ولكن مجموعة من الأفكار وأنماط التفكير المشتركة لمجموعة من الأفراد، فهي تشمل الأعراف والعادات وطرق التفكير حول تنظيم حقوق الملكية، كما عرفها john R commons على أنها قواعد تم انشاءها من طرف الرجال الذين يفرضونها على السلوك التعسفي، والانتهازي في التفاعل البشري، وعرفها أيضا على أنها ذلك العمل الجماعي الذي يسيطر على العمل الفردي، أما في ما يخص فكر الاقتصاد المؤسسي الجديد فقد عرف North المؤسسات على أنها قواعد اللعبة واللاعبون هم المنظمات والأسر، كما عرفها أيضا على أنها "مجموعة من الضوابط الرسمية ( القوانين، الدساتير ) وغير رسمية ( العادات والتقاليد) التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع"، وحسب Coese (1960) ليس هناك حاجة للمؤسسات في عالم الكمال المعرفة والمعلومات الكاملة. ولكن، مع تطور الاقتصادات وجعل الأمور أكثر تنوعا وتعقيدا، وزيادة من حالة عدم اليقين يدفع الأمر إلى ضرورة زيادة الاعتماد على المؤسسات للحد من عدم اليقين السلوكي من خلال توفير المعلومات التنبؤية، ومن هنا يأخذ المستثمرون بعين الاعتبار نوعية المؤسسات بوصفها عاملا هاما في تقييم مخاطر المعاملات، ذلك لأنها تخلق الحوافز والمتطلبات للمعاملات الاقتصادية والقرارات التجارية. حيث يرى North and Thomas (1973) في هذا الصدد أن المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هيكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية وبدون البيروقراطية المرهقة، وتنظيم زائدة عن الحاجة أو الفساد، وتتسم السياسات الحكومية فيها بالشفافية، والقضاء الذي لا يعيق العمل وتنعم بوجود حماية قوية ضد الجريمة والاحتيال، والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، من المرجح أن تزدهر فيها الاعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء الى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق، إذ ينبغي أن يتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار عند قياس نوعية الإطار المؤسسي، حيث عرف Rodrik (2007) في هذا الصدد النوعية المؤسساتية الجيدة على أنها تلك المؤسسات التي تدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق الممكنة، وأشار إلى أنها تضم كل من المعايير التالية : المؤسسات التنظيمية، حقوق الملكية والمؤسسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، التأمين الاجتماعي، وإدارة الصراع... إلخ، وحسب Klein (2005) تمثل مدى حماية المستثمر ضد المصادرة وأن المؤسسات المثالية في هذه الحالة تتوافق مع انعدام

خطر نزع الملكية. ومن وجهة North (1991) ينظر إلى مؤسسات "الجيدة" على أنها عبارة عن إنشاء هيكل الحوافز الذي يقلل من عدم اليقين ويعزز كفاءة - وبالتالي المساهمة في قوة الأداء الاقتصادي. ووفقا ل Knack and Keefer (1995) يشرح النوعية المؤسساتية على أنها مجموعة من الأبعاد الحوكمة (مثل سيادة القانون، إنفاذ العقود، خطر مصادرة الملكية الخاصة، ونوعية البيروقراطية، وانتشار الفساد الحكومي)، مشيرين إلى أن الاختلافات في هذا الأخيرة لها حصة كبيرة من التباين في النمو عبر البلدان. كما تظهر الدراسات الأدبية الحديثة (Alfaro et al., 2005; Glaeser et al., 2004; Acemoglu, 2003; Asiedu, 2003; Edison, 2003; Kaufmann et al, 2002) ثلاث التدابير العامة للمؤسسات: (أ) نوعية الحكم (الفساد، والحقوق السياسية، وكفاءة القطاع العام وقوة النظام القضائي)؛ (ب) وجود قوانين لحماية الملكية الخاصة وإنفاذ هذه القوانين. (ج) القيود المفروضة على القادة السياسيين. وبالتالي فوجود بيئة مؤسساتية ذات نوعية جيدة تخلق مناخ أعمال يتسم بقدرة تنافسية عالية ما يرفع من المعاملات والمشاريع الاقتصادية الأمر الذي يحفز النمو الاقتصادي. قبل أواخر 1980، كان المعتقد السائد هو أن وفرة الموارد الطبيعية مفيدة لإحداث التنمية الاقتصادية بالمنطقة. ففي سنوات الخمسينيات من القرن الماضي رأى معظم الاقتصاديون والجغرافيون أن الهبة الكبيرة من الموارد الطبيعية تسهل نمو الاقتصادي الإيجابي بأي دولة. ووفقا لنظرية التطور عند Walter Rostow (1961)، إن الموارد الطبيعية تساعد البلدان النامية على الانتقال من التخلف إلى التطور لأن توفرها على الموارد الطبيعية سيكون بمثابة "الإقلاع" الصناعي. ومع ذلك أصبح توفر الموارد الطبيعية في أي دولة في الوقت الراهن أقل أهمية مما كان عليها في الوقت السابق، بحيث لم تعد ضرورية ولا كافية لتحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادي. وكمثال حي على ذلك هو نجاح كل من اليابان وكوريا في إنتاج الصلب على المستوى العالمي على الرغم من اعتمادها الكامل على واردات الخام والحديد. كما أصبحت هذه الموارد تلعب دورا ثانويا في توليد الدخل الوطني بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. الأمر الذي دفع بطرح التساؤل التالي " إذا لم تعد الموارد الطبيعية ميزة حاسمة في النمو الاقتصادي، وما يثير الدهشة أنها قد تشكل عيبا فعليا : فهل هنالك لعنة الثراء السريع؟ حيث توصلت العديد من الدراسات الأدبية في هذه الصدد إلى نتيجة مفادها أنه عادة ما ينمو اقتصاد البلدان فقيرة الموارد الطبيعية بوثيرة أعلى وأسرع من الدول الغنية بالموارد الطبيعية. إذ نشأ ما يعرف بظاهرة "لعنة الموارد" " resource curse" مع أعمال Sachs and Warner (1995) والتي أشارا إليها على أنها أساس علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، موضحان ذلك أن البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تنمو ببطء مقارنة بالبلدان فقيرة الموارد، مفسرا حدوث لعنة الموارد عندما تقوم دولة ما بتركيز كل طاقاته على صناعة واحدة، مثل التعدين وتهمل القطاعات الرئيسية الأخرى. ونتيجة لذلك، تصبح الأمة تعتمد بشكل كبير على هذه السلع، ويصبح الناتج المحلي الإجمالي الكلي شديد التقلب. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يؤدي عدم تأسيس إطار خاص بكل من الحقوق على الموارد وتوزيع الدخل في المجتمع إلى ظهور الفساد الحكومي، الأمر الذي يقود إلى تنظيم غير عادل للصناعة، ما يصاحبه ركود اقتصادي.

## 2. الدراسات السابقة :

قامت العديد من الدراسات السابقة بتسليط الضوء على أثر النوعية المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

تهدف دراسة Nicholas Apergis, James E. Payne (2014)، إلى تحديد أثر وفرة الموارد الطبيعية (النفطية) على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1990-2013. وبالاعتماد على التكامل المشترك أظهرت النتائج في المدى الطويل أن لكل عوامل النمو الاقتصادي الكلي : الموارد

البشرية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي، جنبا إلى جنب مع متغيرات النوعية المؤسساتية: حماية حقوق الملكية، واستقلالية القضاء، وحرية التجارة على الصعيد الدولي، ما عدا البيئة التنظيمية للأعمال التي ظهرت بأثر سلبى على النمو. أما في ما يخص معامل الاحتياط النفطي فقد كان له أثر سلبى على النمو خلال عام 2003، سرعان ما تغير إلى تأثير إيجابي على النمو بعد هذه السنة، مفسرين التغير في هذا التأثير إلى تحسن نوعية المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية التي حدثت مع مرور الوقت في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي بمرور الوقت يقلل تحسين النوعية المؤسساتية من التأثير غير المواقي للاحتياطيات النفطية على أداء الاقتصاد الحقيقي. كما حاول كل من SAIMA NAWAZ, NASIR IQBAL and MUHAMMAD ARSHAD KHAN (2014)، تحديد أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية خلال الفترة 1996-2012، باستخدام البانل الديناميكي المقدر بطريقة العزوم المعممة Sys-GMM، أظهرت النتائج أن المؤسسات تؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي. وأشارت النتائج أيضاً أن السيطرة على الفساد والحفاظ على سيادة القانون هي المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل بالنسبة للدول الآسيوية محل الدراسة. وعلاوة على ذلك، تكشف النتائج أن تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي يختلف بين البلدان الآسيوية تبعاً لمراحل التنمية الاقتصادية، والأثر المقدر للمؤسسات على النمو الاقتصادي أعلى نسبياً في آسيا المتقدمة مقارنة بالبلدان الآسيوية النامية. وتسلط هذه النتيجة الضوء على دور المؤسسات ومستوى التنمية الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولذلك، فإن البلدان المختلفة تتطلب مجموعة مختلفة من المؤسسات والسياسات لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. واختبر D. Oluseun Olayungbo and Kazeem A. Adediran (2017) آثار عائدات النفط والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام البيانات السنوية من عام 1984 إلى عام 2014. وبالاعتماد على نموذج ARDL أظهرت النتائج أنه يوجد توازن طويل الأجل بين عائدات النفط، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي. ويشير التحليل في المدى القصير إلى أن النوعية المؤسساتية المقاسة بمؤشر الفساد تعزز النمو الاقتصادي، في حين أن النوعية المؤسساتية تعيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل. كما أن عائدات النفط تعزز النمو الاقتصادي على المدى القصير وتعيقه على المدى الطويل، مما يؤكد وجود فرضية لعنة الموارد في نيجيريا. كما أشاروا أيضاً إلى أن النوعية المؤسساتية مهمة في تفسير علاقة العائدات النفطية بالنمو الاقتصادي في نيجيريا. مؤكداً على وضع الحكومة لسياسات مكافحة الفساد لتخفيف من شدته وتحسين النوعية المؤسساتية في البلاد من أجل ضمان نمو مستدام للفرد، ولحماية الاستثمارات القائمة، واجتذاب استثمارات جديدة في البلد بشكل عام. حاول Ali Karshenasan and Asghar Mobarak (2012) أيضاً تحديد أثر وفرة الموارد الطبيعية على العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي لـ 33 دولة منها 12 دولة نفطية و 11 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة 1996-2007. وبالاعتماد على pooled EGLS، أظهرت نتائج الدراسة أن للنوعية المؤسساتية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لوفرة الموارد الطبيعية فكان لها أثر سلبى ومعنوي على النمو الاقتصادي بالنسبة لجميع الدول، وبعدها تم إدخال حد التفاعل بين الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية فأظهرت النتائج أن وفرة الموارد الطبيعية قد قللت من الآثار الإيجابية للنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي. كما تهدف دراسة Maya Vijayaraghavan and William A. Ward (2001) إلى البحث عن العلاقة بين الهياكل الأساسية للمؤسساتية ومعدلات النمو الاقتصادي لـ 43 دولة ذات الدخل المرتفع والمصدرة للنفط خلال الفترة 1975-1990. وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية أظهرت النتائج أن لكل من الدخل الأولي والقوى العاملة أثر سلبى ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين ظهر

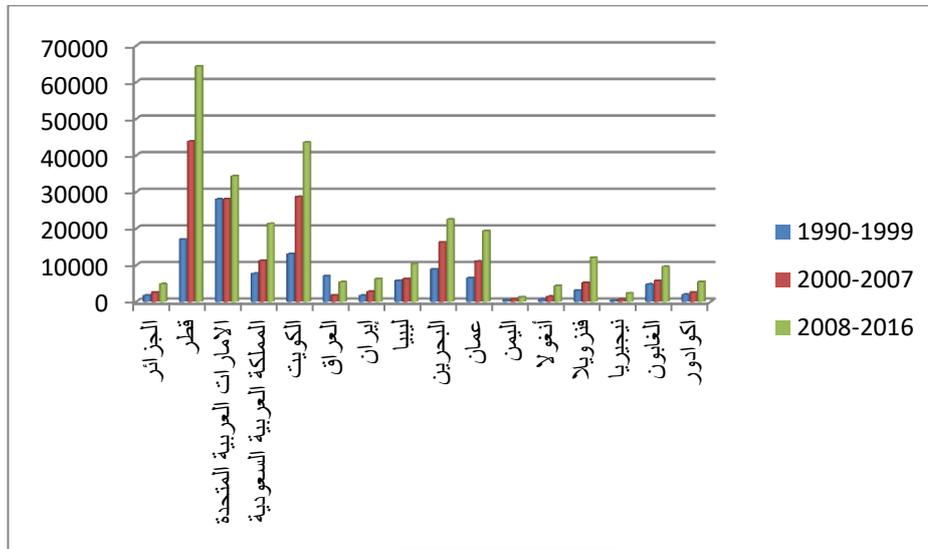
الاستثمار، الموارد البشرية وصادرات المحروقات بأثر أيجابي على النمو الاقتصادي أما بالنسبة للمتغيرات المؤسساتية فيعتبر أمن حقوق الملكية وحجم الحكومة من أهم العوامل المؤسساتية التي تفسر التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي. وتهدف الورقة Siham Matallah, Amal Matallah (2016) من جهة إلى اختبار تأثير الربع النفطي على النمو الاقتصادي ودراسة الأعراض الرئيسية لظاهرة لعنة الموارد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الوفيرة بالنفط، ومن ناحية أخرى للتحقيق في دور الحوكمة في تجنب لعنة الموارد وتحويل الربع النفطي إلى أداة للتنوع الاقتصادي في 11 بلدا مصدرا للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن) خلال الفترة 1996-2014، باستخدام الآثار الثابتة، الآثار العشوائية، وطريقة العزوم المعممة. وتشير النتائج الرئيسية إلى أن نمو الاقتصادي بهذه الدول يتأثر بشكل إيجابي ومعنوي بالربع النفطي. وبالمثل، تم تشخيص هذه الاقتصادات بلعنة الموارد. وتظهر النتائج أيضا أن الحكم عنصر أساسي في عملية التنوع، في حين أن الربع النفطي يبطئ التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع أنشطة البحث عن الربع. ويشير مصطلح التفاعل المضاعف بين مؤشر الحوكمة والربع النفطي إلى أن التأثير المشترك لهذين المتغيرين فعال في تعزيز التنوع. وباختصار، فإن تعزيز قدرات الحوكمة الرشيدة لدى هذه الدول المصدرة للنفط هو السبيل للخروج من لعنة الموارد فهي الوسيلة التي يمكن من خلالها تحويل الثروة النفطية إلى نعمة، وتتيح لهذه البلدان الغنية بالنفط المزيد من الفرص للتنوع الاقتصادي وبالتالي يمكنها من توليد نمو اقتصادي قوي ومستدام.

#### 4. تحليل الوضعية الاقتصادية للدول النفطية محل الدراسة :

##### 1.4. تطور معدلات النمو الاقتصادي :

تعتبر الدول محل الدراسة كغيرها من الدول النفطية التي تتميز بالاعتماد المتشدد على الربع النفطي، إذ يعتبر كل من النفط ومشتقاته عامل أساسي في إيرادات الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة بما فيها من نفقات انمائية. الأمر الذي جعل معدلات نموها الاقتصادي أكثر تذبذبا نتيجة تقلبات أسعار المحروقات هذا من ناحية، وكذلك الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم من ناحية أخرى.

الشكل رقم (1): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1990-2016(مليون دولار أمريكي)



فوفقاً لتقارير لبنك الدولي، استطاعت قطر أن تحقق الناتج المحلي الإجمالي قدره 152.47 بليون دولار في عام 2016 محتلتا بذلك المرتبة 53 عالمياً، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ما قيمته 59330.86 د ما جعلها تأخذ المرتبة السابعة في العالم من حيث التنمية الاقتصادية. إذ عملت قطر في الفترة الأخيرة على تنويع اقتصادها من خلال تطبيق برنامج استثماري واسع النطاق والذي يشمل عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية والصناعات التحويلية وتعزيز وتطوير الخدمات المالية والحكومية، بالإضافة إلى خدمات النقل والسياحة. حيث ارتفعت حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 43.2% في عام 2012 إلى 45.6 في عام 2013، بينما انخفضت حصة النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي من 56.8% إلى 54.4% في نفس الفترة الزمنية. أما في ما يخص الإمارات العربية المتحدة حققت الناتج المحلي الإجمالي قدره ب 348.74 بليون دولار في عام 2014 محتلة المرتبة 29 عالمياً. وكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 37622.21 د ما جعل مواقع الإمارات العربية المتحدة في المرتبة رقم 23 في العالم من حيث التنمية الاقتصادية. حيث عملت الحكومة على توظيف إيراداتها من الموارد النفطية في أحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في الصناعات والبنى التحتية. ونظراً لسياسات الرشيدة للحكومة، أصبح حالياً يساهم القطاع النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة بثلث من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. أما النسبة للثلاثين المتبقين فهي ترجع للقطاعات حيوية الأخرى كالتجارة، الخدمات، العقارات، السياحة، الصناعات التحويلية وصناعة الألمنيوم... كما سجلت الكويت الناتج المحلي الإجمالي قدره 114.04 بليون دولار في عام 2015 وناتج محلي إجمالي للفرد الواحد 28975.4 د، وشهدت انخفاضاً قدره -1.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في النصف الثاني من هذه السنة، كما أشار "بنك الكويت الوطني" إلى أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تسجيل عجز مالي طفيف نسبياً قدره ب 12% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2015-2016، كما سجلت البحرين ناتج محلي إجمالي قدره 31.86 بليون دولار أمريكي في عام 2014 محتلة بذلك المرتبة 91 عالمياً. وكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 22354.17 د، ما جعل موقع البحرين في المرتبة 32 عالمياً من حيث التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من مرونة الاقتصاد البحريني في ظل تدني أسعار النفط، إلا أن وتيرة النمو الاقتصادي قد تباطأت نوعاً ما، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً إلى 4.35% سنة 2014. وأشار التقرير الفصلي سنة 2014 إلى نمو جميع القطاعات غير النفطية، وهو ما بدأ واضحاً على وجه الخصوص في قطاع الإنشاء الذي شهد نمواً سنوياً تسارعاً من 3.6% في الربع الثاني من العام ليصل إلى 12.3% في الربع الثالث وهو ما يجعله أسرع قطاعات الاقتصاد نمواً. وحقق قطاع الفنادق والمطاعم نمواً قوياً بمعدل 7.4% على أساس سنوي. سجلت المملكة العربية السعودية الناتج المحلي الإجمالي قدره 646.44 بليون دولار في عام 2016 محتلة المرتبة 20 عالمياً. أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد بلغ 20028.65 د، الأمر الذي جعلها تأخذ المرتبة 35 عالمياً من حيث التنمية الاقتصادية. إذ تدهور النشاط الاقتصادي السعودي في السنوات الأخيرة نتيجة التداعيات السلبية الناجمة عن عملية ضبط أوضاع المالية العامة الحادة للحكومة نتيجة انخفاض أسعار النفط، ونتيجة لهذه الأوضاع، شهد النشاط في القطاع غير النفطي انكماشاً ومع ذلك لا يزال هو القطاع الأكثر مساهمة في نمو الاقتصاد السعودي، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م إلى 2.16% في عام 2014م مقارنة وفي المقابل زادت نسبة مساهمة القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.64% في عام 2014م. شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فنزويلا ارتفاعاً من 12265 د سنة 2013 إلى 18601 د سنة 2014 ومع ذلك سجلت انخفاضاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.34% سنة 2013 إلى -3.89% سنة 2014. إذ أدى تضائل عائدات النفط إلى الضعف الهيكلي في

الاقتصاد الذي نتج عنه ظهور أزمة اجتماعية وسياسية واقتصادية غير مسبوقه. فهي تواجه على المدى القصير والمتوسط وجود عجز مالي يقدر بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015، هذا المصدر من مصادر التمويل، والرقابة على الأسعار، والقيود على الوصول إلى العملات الأجنبية، وانحياز القطاع الخاص في توفير السلع الأساسية، أدت مجتمعة إلى أحداث أعلى معدلات التضخم في العالم. وسجلت الجزائر ناتج محلي إجمالي قدره 156.08 بليون دولار في عام 2016 محتلة المرتبة 52 عالميا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 3843.75 دولار ما جعلها تأخذ المرتبة 103 عالميا من حيث التنمية الاقتصادية. حيث شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من 2.8% سنة 2013 إلى 3.8% سنة 2014 وإلى 3.9% سنة 2015، مدفوعا في معظمه من طرف الزراعة وبشكل خاص الإنتاج النباتي، وبالانتعاش الملحوظ في نشاط النفط والغاز في الفصل الرابع من عام 2015. وعلى خلفية هبوط عالمي لأسعار النفط منذ يونيو عام 2014، يجب أن تكون هذه فرصة لتسريع الإصلاحات التي تهدف إلى تنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. كما سجلت الغابون ناتج محلي إجمالي قدره 14.21 بليون دولار أمريكي في عام 2014، محتلة المرتبة 113 عالميا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 7179.34 د، ما جعلها تأخذ المرتبة 72 عالميا من حيث التنمية الاقتصادية. حيث تراجع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بما من 5.64% سنة 2013 إلى 4.31% سنة 2014، ووصل إلى 4.01% سنة 2015، وذلك على الرغم من محاولة لتعويض انخفاض أسعار النفط التي طال أمدها من خلال زيادة إنتاج النفط الخام، حيث سجلت عجز مالي للمرة الأولى في هذه السنة منذ عام 1998، رغم محاولات الحكومة في كبح النفقات والحد من الانخفاض في عائدات النفط. وسجلت إيران ناتج محلي إجمالي قدره 425.33 بليون دولار في عام 2014 محتلة المرتبة 28 عالميا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 5442.88 دولار ما جعلها تأخذ المرتبة 92 عالميا من حيث التنمية الاقتصادية. حيث شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات سالبة في الفترة الأخيرة وصلت إلى -6.61% سنة 2012 نتيجة العقوبات الصارمة المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك سجلت ارتفاعا وصل إلى 4.34% سنة 2014، وذلك بسبب السماح لها بإعادة عائداتها النفطية المجمدة في البنوك الخارجية في يناير من عام 2014، ورغم هذا الارتفاع المسجل لا زالت إيران تواجه تحديا كبيرا بسبب انخفاض أسعار المحروقات، كما عملت تنويع وتحسين صادراتها غير النفطية التي زادت بمعدل 24.4% ما بين سنة (2014-2015). شهدت ليبيا انخفاضا حادا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة من 10453.97 د سنة 2013 إلى 6573.93 د سنة 2014، كما سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر انخفاضا 104.37% سنة 2012 إلى -24.0% سنة 2014، ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية التي يعيشها البلد، ناهيك عن الحصار القائم على منشآت البنية التحتية لقطاع النفط الذي أدى إلى انخفاض إنتاج النفط لأدنى مستوياته. كما سجلت العراق ناتج محلي إجمالي يقدر ب 171.49 بليون دولار في عام 2016 محتلة المرتبة 51 عالميا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 4609.60 دولار، ما جعلها تأخذ المرتبة رقم 92 عالميا من حيث التنمية الاقتصادية. حيث انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي من 6.6% سنة 2013 إلى -2.1% سنة 2014، ويرجع هذا الانخفاض إلى الاضطراب السياسي والصراع العنيف المنتشر بسرعة في البلاد وكذا انخفاض أسعار النفط. سجلت الإكوادور ناتج محلي إجمالي قدره 79.80 بليون دولار في عام 2016 محتلة المرتبة 57 عالميا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 5968.98 دولار، فهي تأخذ المرتبة 81 عالميا من حيث التنمية الاقتصادية. فخلال الفترة 2006 - 2014، ومع ذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.95% سنة 2013 إلى 3.99% سنة 2014 استجابة لانخفاض أسعار النفط منذ 2014 وقوة الدولار الأمريكي، حيث ارتفع الفقر قليلا من 22.5% في عام

2014 إلى 23.3% في عام 2015، واضطرت الحكومة إلى تقليص حاد الاستثمار العام والحد من الإنفاق على الصعيد الخارجي. وسجلت أنغولا ناتج محلي إجمالي قدره 89.63 بليون دولار في عام 2016 محتلة المرتبة 60 عالميا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 3110.81 دولار ما جعلها تأخذ المرتبة 111 عالميا من حيث التنمية الاقتصادية. حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.81% سنة 2013 إلى 4.8% نتيجة انخفاض أسعار النفط، ومن المتوقع أن يصل إلى غاية 3.5% سنة 2017. كما سجلت نيجيريا ناتج محلي إجمالي قدره 405.08 مليار دولار أمريكي في عام 2016 محتلة المرتبة 26 عالميا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 2177.99 دولار ما جعلها تأخذ المرتبة 127 عالميا من حيث التنمية الاقتصادية. حيث شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة استقرارا إذ وصل إلى 6.31% سنة 2014، ولكن سرعان ما انخفضت أسعار المحروقات في النصف الثاني من عام 2014 أدت إلى تقلص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.65% سنة 2015، كما أنه لا زال انعدام الأمن يمثل مشكلة كبيرة، خاصة في الشمال الشرقي، وعلى الرغم من تعزيز التدخلات ضد جماعة بوكو حرام، لا يزال الوضع الإنساني في التدهور. تعتبر اليمن من بين أفقر البلدان في العالم فهي ذات متوسط الدخل المنخفض حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي كأعلى قيمة له منذ 1990 (43.23 مليار د) سنة 2014، وذات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المنخفض جدا والمقدر بـ 1650.97 د سنة 2014. حيث زاد كل من انخفاض أسعار المحروقات وانتشر النزاع المسلح بين الحكومة والمليشيات في معظم أنحاء البلاد من تأزم الأوضاع الاقتصادية بالبلد.

#### 2.4. تحليل وضعية الإطار المؤسسي بالدول النفطية محل الدراسة:

لتقييم البيئة المؤسسية بهذه الدول سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات ومنظمات عالمية، حيث أثبتت مجموعة من الدراسات الإحصائية وجود صلة بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار التطور في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن تم نموها الاقتصادي، وتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

##### مؤشر الشفافية (transparency index):

يتم إصدار مؤشر الشفافية أو (مؤشر النظرة للفساد) من طرف منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993، فهي منظمة المجتمع المدني الرائدة في مكافحة الفساد من خلال قيمها الجوهرية: الشفافية، المساءلة، النزاهة، التضامن، الشجاعة، العدالة والديمقراطية، إذ يشير هذا المؤشر إلى درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية. وتباين قيمة المؤشر من 0 الذي يدل على درجة عالية من الفساد إلى 100 التي تعني درجة شفافية عالية.

الجدول رقم (01) : مؤشر الشفافية لسنة (2016)

الدولة	2016
الإمارات العربية المتحدة	66
قطر	61
البحرين	43
المملكة العربية السعودية	46
عمان	45
الكويت	41

35	الغابون
34	الجزائر
31	الإكوادور
29	إيران
28	نيجيريا
18	أنغولا
17	فنزويلا
17	اليمن
14	ليبيا
17	العراق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات تقارير منظمة الشفافية الدولية [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

ومن خلال الجدول رقم (01) يتضح أن قيمة المؤشر لكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر خلال هذه الفترة الزمنية تنحصر بين 60 و70، ما يدل على أن هاتين الدولتين تتمتعان بمستوى منخفض من الفساد الحكومي، أما في ما يخص قيمة المؤشر بالنسبة لكل من البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان والكويت تنحصر بين 40 و50، الأمر الذي يشير إلى أن هذه الدول تعاني من خطر متوسط في ما يخص انتشار فساد، في حين تنحصر قيمة المؤشر لبقية الدول ما بين 10 و30 الأمر الذي يدل على أن هذه الدول تعاني من انخفاض في مستوى الشفافية وارتفاع في مستوى الفساد، وهذا ما يعرقل الأعمال والمشاريع الاستثمارية.

مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) : يتم إصدار هذا المؤشر سنويا من Heritge Foundation و صحيفة Wall street وذلك منذ 1995 و يعكس هذا المؤشر نوعية بيئة الأعمال .

الجدول رقم (02): مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة (2014)

البلد	النتيجة الاجمالية	الترتيب دوليا
البحرين	74.3	18
الإمارات	72.6	25
قطر	70.7	34
عمان	67.1	52
الكويت	62.7	74
السعودية	62.1	78
الغابون	59.0	105
نيجيريا	57.5	116
الجزائر	50.1	154
أنغولا	48.9	156
إكوادور	48.6	159

ايران	43.5	171
فنزويلا	33.7	176
العراق	-	-
ليبيا	-	-
اليمن	-	-

Source : The heritage foundation, (<http://www.heritage.org/index/>)

فمن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن من البحرين، الإمارات وقطر تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة ، حيث تعتبر البحرين بيئة تنظيمية فعالة تتمتع بسيادة القانون من خلال تعزيزها لاستقلالية القضاء والشفافية ومحاربتها للفساد، إلا أنها تعاني نوعاً ما من نزاع الملكية ولاسيما بدون تعويض، كما أنها لا تفرض ضرائب على دخل الفرد ولا على أرباح الشركات ما عدى الشركات النفطية، كما تعتبر الإمارات واحدة من أقل الدول فساداً في الشرق الأوسط كما أنها تستطيع الحفاظ على سيادة قانونها بالإضافة إلى أنها لا تفرض ضرائب على الدخل ولا على أرباح الشركات بإستثناء البعض منها، كما يمثل إنفاقها الحكومي حوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لقطر فهي تتمتع بمستوى عالي من الاستقرار السياسي وياحترام سيادة القانون كما أنها تفرض ضرائب منخفضة على أرباح الشركات ويمثل إنفاقها الحكومي 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ما يخص عمان، الكويت والسعودية فهي تصنف بين الدول ذات الحرية الاقتصادية المتوسطة ، بحيث لا تنظر عمان بجديّة إلى الفساد، ويعتبر قضاء فيها غير مستقل وذات حماية منخفضة لحقوق الملكية، لا تفرض عمان ضريبة على الدخل، ويبلغ معدل الضريبة على الشركات 12%، ويمثل إنفاقها الحكومي 38% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يأخذ إطلاق مشروع تجاري بها خمسة إجراءات ويحتاج الحصول على التصاريح اللازمة إلى أكثر من 150 يوم. حيث ما زالت تعاني السعودية من تخلف في تخفيف القيود على أداء الأعمال بالإضافة إلى كفاءتها التنظيمية الضعيفة ولا يزال نظامها القانوني عرضة للنفوذ السياسي ويمثل إنفاقها الحكومي 38% من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للكويت تعاني من ثورات سياسية عالية ، ضعف سيادة القانون ، زيادة ظاهرة الفساد ، ويمثل إنفاقها الحكومي 37.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ما يخص الغابون، نيجيريا والجزائر فهي تصنف من بين الإقتصادات ذات الحرية في الغالب، حيث تعاني الغابون من فساد مرتفع، وبقضاء غير فعال وغير مستقل وبمحاكمة ضعيفة لحقوق الملكية وتنفيذ العقود. كما لا تزال تعاني من بيئة أعمال مرهقة، وبدء عمل تجاري جديد بها يأخذ سبع الإجراءات وما يقارب شهر، أما الجزائر فما يقدر بنصف معاملاتهما الاقتصادية تحدث في القطاع غير الرسمي، نظامها القضائي ضعيفا بشكل عام، تعاني من عوائق بيروقراطية كبيرة في النشاط التجاري والتنمية الاقتصادية، إطلاق مشروع تجاري يتطلب أكثر من 10 إجراءات، أما بالنسبة لنيجيريا فهي تعاني من الفساد منتشر، وتعتبر واحدة من أنظمة تسجيل الملكية الأقل كفاءة في العالم ما يجعل الحفاظ على حقوق الملكية صعب جداً، كما لا يزال الحصول على التصاريح اللازمة يحتاج إلى أكثر من 100 يوماً. في حين تصنف كل من الإكوادور، إيران وفنزويلا من الإقتصادات المقيدة، حيث عانت الإكوادور في فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي، الفساد، القضاء ضعيف ومشكلة المصادرة، وعلى الرغم من جهود الإصلاح الجارية، لا تزال البيئة التنظيمية الشاملة مرهقة، بدء عمل تجاري يأخذ ما يقرب من شهرين، أما في ما يخص إيران فهي تعاني من فساد منشور، النظام القضائي غير مستقل، الحصول على تصاريح العمل يحتاج إلى أكثر من 300 يوماً، أما في ما يخص فنزويلا ينتشر فيها الفساد بشكل كبير جداً، يعمل الإقتصاد الرسمي بأكمله الآن كسوق سوداء، ويقدر الخبراء أن معدل

التضخم السنوي يفوق بكثير التقديرات الرسمية، يعاني قضاها من الخلل والسيطرة التامة عليه من قبل السلطة التنفيذية، أما في ما يخص كل من العراق وليبيا واليمن لم يرصد لها بعض المؤشرات نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المزرية التي تشهدها هذه الدول. تعاني العراق من فساد منتشر في جميع مستويات الحكومة، وعلى الرغم من استقلال القضاء، يخضع القضاة لضغوط سياسية وطائفية هائلة ويتم عرضها من قبل الجمهور على أنها فاسدة أو غير فعالة، تعاني من ضعف حماية حقوق الملكية، أصبح البدء الأعمال الجديدة بما أسهل، ولكن الحصول على تراخيص تشغيل يأخذ أكثر من أربعة أشهر. أما في ما يخص ليبيا يعد الفساد فيها منتشرا، وتعتبر الميليشيات المسلحة في كثير من الأحيان نفوذا لا مبرر له وخاصة في الجنوب، كفاءتها تنظيمية سيئة للغاية، تطبيق اللوائح غير متناسق وغير شفاف، أما اليمن فهي الأخرى تعاني من تفشي ظاهرة الفساد ومن إطار قانوني غير شفاف، السلطة القضائية مستقلة اسميا ولكن عرضة للتدخل من السلطة التنفيذية، ويستغرق إطلاق مشروع تجاري 40 يوما وأكثر من خمسة أشهر للحصول على تصاريح البناء اللازمة.

## 5. الدراسة القياسية:

سنحاول من خلال دراستنا التحقق من أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في 16 دولة نفطية، وما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية تمثل متغير شرطي في العلاقة بينهما.

### 1.5. البيانات:

تم جمع البيانات المستعملة في الدراسة من قاعدة بيانات البنك العالمي وقاعدة بيانات منظمة الأونكتاد UNCTAD. وقد شملت عينة الدراسة 16 دولة نفطية (الإمارات، الجزائر، فنزويلا، إيران، ليبيا، الكويت، نيجيريا، السعودية، إكوادور، أنغولا، العراق، قطر، اليمن، عمان، البحرين، الغابون) خلال الفترة 1990-2016.

### 2.5. المؤشرات المستعملة:

- **النمو الاقتصادي:** ويقاس بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، و يرمز له بالرمز GDPC.
- بالإضافة إلى المؤشرات السابقة الذكر سيتم إدراج بعض المتغيرات المفسرة **controls variables**، والمتمثلة في:
  - **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقاس من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  - **الانفتاح التجاري:** حيث اعتبر الأدبيات بأن الانفتاح على التجارة الدولية يعتبر محدد مهم للنمو الاقتصادي، و يقاس بنسبة مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و يرمز له بالرمز Trade.
  - نسبة النقود وأشباه النقود M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو يعتبر مقياسا لتطور القطاع المالي في الدول أي حجم القطاع المالي وتوفر الأموال من طرف المصارف التجارية ومدى سهولة توفير وتقديم هذه الأموال إلى القطاع الخاص. M2.
  - **التضخم:** سيتم إضافة هذا المؤشر كمقياس لاستقرار الاقتصاد الكلي، و من أجل ذلك نستعمل معدل التضخم السنوي المقاس بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك، و يرمز له بالرمز INF.
  - **عوائد النفط:** بما أن مداخل هذه الدول تعتمد بنسبة كبيرة على النفط سنقوم بإضافة إيرادات الموارد النفطية هي الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج نسبة إلى GDP. وسنرمز لها بالرمز Oil.

- أما من أجل قياس نوعية المؤسسات **Quality Institutional** سنعتمد على 5 مؤشرات للمخاطر السياسية (**political risk index**): الصادرة عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية، وهي:
- **القانون والنظام:** يأخذ هذا المؤشر قيم بين 0 و 6 حيث تشير القيم العالية إلى وجود مؤسسات سياسية سليمة، نظام محاسبي قوي، و إحكام لتنظيم تعاقب السلطة. ويتكون هذا المؤشر من عنصرين يقاس كل واحد على حدى (من 0 إلى 3) ، يقاس عنصر "القانون" بقوة ونزاهة النظام القانوني ، أما "النظام" فيقاس بتقييد المواطنين للقانون. يرمز له بالرمز Law.
  - **الفساد:** يأخذ هذا المؤشر قيم تتراوح بين 0 و 6 حيث تشير القيم المنخفضة إلى أنه من المحتمل أن يقوم كبار المسؤولين الحكوميين بطلب مبالغ غير قانونية على شكل رشاي مرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير، الرقابة على الصرف، تقييم الضرائب، القروض...، يرمز له بالرمز Corr.
  - **الاستقرار الحكومي:** يعنى هذا المؤشر بتقييم كل من قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها المعلنة وقدرتها على البقاء في الحكم، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية (الوحدة الحكومية، القوة التشريعية، الدعم الشعبي) تنحصر قيمة كل واحدة منها بين (0 و 4)، أما القيمة الكلية فمحصورة بين (0 و 12) . يعبر 0 عن نقطة مخاطر جد عالية. يرمز له بالرمز GOVERST.
  - **النوعية البيروقراطية :** يتراوح بين (0 و 4) حيث أن القوة المؤسسية ونوعية البيروقراطية هي امتصاص آخر للصدمات التي تميل إلى التقليل من التنقيحات السياسية عندما تتغير الحكومات. لذلك، يتم إعطاء نقاط عالية في البلدان التي تكون فيها البيروقراطية قوية ومتأصلة لتحكم دون تغييرات جذرية في السياسة أو انقطاع في الخدمات الحكومية. في هذه البلدان منخفضة المخاطر، تميل البيروقراطية إلى أن تكون مستقلة نوعا ما عن الضغط السياسي وأن تكون هناك آلية متبعة في التعيين والتدريب، والعكس بالنسبة للدول التي تفتقر إلى تأثير تجسيد بيروقراطية قوية. يرمز له بالرمز Buro.
  - **الملف الاستثماري :** قيمته بين (0 و 12) تقيس العوامل التي تؤثر على مخاطر الاستثمار والتي لا تغطيها مكونات المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية الأخرى. INVEST
  - **المساءلة الديمقراطية:** وتتمثل في استجابة الحكومة لمواطنيها وأيضا للحريات المدنية الأساسية والحقوق السياسية، كما تعبر أيضا عن مدى انتشار الشفافية والمصادقية الأمر يقود إلى تعزيز الأمن والسلم Demo

### 3.5. طريقة التقدير :

تتكون عينة الدراسة من دول قد تختلف من حيث المستوى والخصائص الاقتصادية، مما يستدعي استخدام طرق الاقتصاد القياسي التي تأخذ بعين الاعتبار خاصية عدم التجانس الفردي غير ملاحظ الخاصة ببيانات البانل، وذلك من خلال استخدام نماذج البانل الديناميكي التي تستند بشكل خاص على نماذج الانحدار الذاتي التي تتميز بإضافة متغير داخلي (متغير تابع) أو أكثر بزمن مؤخر كمتغير خارجي مفسر إلى جانب المتغيرات الخارجية الأخرى المفسرة للنموذج. وأفضل طريقة من أجل تقدير هذا النوع من النماذج هي تقنية GMM التي تعتمد على افتراض أن حد الخطأ لا يتسم بارتباط تسلسلي وعلى صحة (جودة) الأدوات ( the validity of instruments). لمعالجة هذه المسائل نستخدم اختبارين تم اقتراحهما من قبل Arellano and Bond (1991) ، Arellano and Bover (1995) و Blundell and Bond (1998)، حيث أن عدم رفض الفرضيات العدمية لكلا الاختبارين يعطي دعم لنموذجنا:

- ✓ الأول هو اختبار Sargan للتحديد المفرط للقيود (Sargan test of over-identifying restrictions) الذي يختبر جودة الأدوات المستعملة في النموذج.
- ✓ أما الاختبار الثاني فهو اختبار Arellano and Bond الذي يفحص فرضية أن حد الخطأ لا يرتبط تسلسلياً، حيث نختبر ما إذا كان تفاضل حد الخطأ يرتبط تسلسلياً من الدرجة الثانية second-order.

#### 4.5 منهجية الدراسة:

سنقوم بتقدير نموذجين ، حيث سنختبر من خلال النموذج الأول العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير المعادلة (01):

$$y_{i,t} = \alpha y_{i,t-1} + \beta instit_{i,t} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \dots (01)$$

$i=1, \dots, n$  ,  $t=1, \dots, T$

حيث :

- ✓  $Y_{it}$ : تشير إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الدولة  $i$  خلال فترة زمنية محددة والذي يقيس النمو الاقتصادي.
- ✓  $Y_{it-1}$ : تمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الزمن  $t-1$ ، والذي يعتبر متغير داخلي بزمن مؤخر والذي تم إضافته للنموذج كمتغير مفسر.
- ✓  $instit_{i,t}$  تمثل مؤشرات النوعية المؤسساتية.
- ✓  $X_{it}$ : تمثل مجموعة من المتغيرات الأخرى المفسرة للنمو control variables
- ✓  $\mu_i$ : تمثل آثار التحديد أو الأثر الخاص المتعلق بعدم تجانس العينة.
- ✓  $\varepsilon_{it}$ : يمثل حد الخطأ
- ✓ ، ، : تمثل معاملات النموذج المراد تقديرها.

أما في المرحلة الثانية فسنعوم باختبار ما إذا كان لوفرة الموارد الطبيعية أثر في تحديد العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي حيث سنقوم بإدخال حد التفاعل بين وفرة الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية ( $oil*instit$ ) للمعادلة (01) بحيث تصبح كما يلي:

$$y_{it} = \alpha y_{i,t-1} + \beta_0 instit_{it} + \beta_1 (oil * INST_{it}) + \gamma X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots (02)$$

$i = 1, \dots, n$  and  $t = 1, \dots, T_i$

حيث أن  $oil$  يمثل المتغير الشرطي و المتمثل في مؤشر وفرة الموارد الطبيعية.

الفرضيات الشرطية الرئيسية تتمحور حول المعلمات  $\beta_0$  و  $\beta_1$ . حيث يتم بناء أربع احتمالات :

- ✓ إذا كانت  $0 < \beta_1$  و  $\beta > 0_0$  ، فان المؤسسات لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية تعزز هذا الأثر الايجابي
- ✓ إذا كانت  $0 < \beta_0$  و  $\beta < 0_1$  ، فان المؤسسات لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية تؤثر سلبا على هذا الأثر الايجابي (ووفرة الموارد الطبيعية قللت هذا الأثر الايجابي) .
- ✓ إذا كان  $\beta > 0_1$  و  $\beta < 0_0$  ، فان المؤسسات لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية تخفف هذا الأثر السلبي .
- ✓ إذا كان  $0 > \beta_0$  و  $\beta < 0_1$  ، فان المؤسسات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية تعزز وتفاقم من هذا الأثر السلبي .

## 5.5. نتائج الدراسة القياسية :

## الإحصاء الوصفي:

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة مكونة من 16 دول النفطية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04) : الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Observations
<b>GDPC</b>	11269.63	6015.750	96732.00	153.0757	14731.25	426
<b>INF</b>	344.5360	5.055500	137941.0	-16.12000	6682.569	426
<b>TRADE</b>	82.28533	79.59000	210.1600	0.020000	35.83244	426
<b>OIL</b>	30.72064	29.23418	70.23000	0.000000	15.23134	426
<b>M2</b>	56.32828	40.11500	5032.000	12.98000	242.8300	426
<b>FDI</b>	1.705096	0.987129	33.57000	-8.589432	3.126475	426
<b>CORR</b>	2.240904	2.000000	4.000000	1.000000	0.799547	426
<b>INVEST</b>	7.230927	7.000000	11.50000	1.083333	2.436344	426
<b>GOVERST</b>	8.276604	8.316667	11.50000	1.833333	1.965772	426
<b>BURO</b>	1.784233	2.000000	3.000000	0.000000	0.710215	426
<b>DEMO</b>	2.688928	3.000000	5.000000	0.000000	1.250399	426
<b>LAW</b>	3.499022	4.000000	6.000000	1.000000	1.259246	426
<b>PRISK</b>	61.50884	61.00000	743.1200	19.16000	35.05763	426
<b>OIL*PRISK</b>	1865.209	1790.681	26752.32	0.000000	1496.185	426

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews9

الجدول رقم (06) : تقدير أثر النوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي في ظل شرط وفرة الموارد الطبيعية باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM

Dependent variable : Gdpc	Independent variables	Gdpc(-1)	Inf	Trade	M2	Oil	Fdi	Covrst	Corr
	E(1)	0.529634*	-0.564925	64.59386*	-1.111495*	61.63276*	27.30870		
	E(2)	0.498323*	-0.539200	73.54717*	-30.53891*	8.323431	27.73785	1.463712	
	E(3)	0.597502*	-0.269992*	55.68363*	-6.094489	1.474727*	-0.340305		15.90992*
	E(4)	0.456936*	-0.094529	46.05073**	-56.96860**	-35.95936	-54.66134		
	E(5)	0.555265*	-0.744965	70.12337*	-48.64529*	-19.29652	-7.325379		
	E(6)	0.576017*	0.301808	57.79652*	-30.91749**	-34.68722**	33.10791		
	E(7)	0.479226*	-0.004172	75.77180*	-35.48402**	0.246782	46.73737		
	E(8)	0.569084*	0.153440	66.54133*	-7.107330**	-356.4987*	-60.34391		

Invsp				610.5290*				
Law					868.0017*			
Demo						365.6715		
Buro							146.8638*	
Instit								234.0437**
Instit*oil								-6.239919***
AR(2)	1.0000	0.9576	0.9425	0.9999	0.5910	0.9999	0.9416	0.9635
Sargan (p- value)	0.449869	0.403698	0.454782	0.539626	0.369815	0.298240	0.250612	0.438802

### 6.5. تحليل النتائج :

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (06) يتضح أنه فيما يخص مواصفات وجودة النماذج المقدره المختبره باستخدام اختبار Sragan لقياس مدى ملائمة أدوات النموذج واختبار Arellano and Bond (1991) للارتباط التسلسلي بين الأخطاء من الدرجة الثانية، فقد تبين عدم رفض فرضية العدم  $H_0$  لهذه الاختبارات، مما يعني ملائمة أدوات النموذج وصلاحيه كل من المتغيرات المساعدة وعدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، أي صلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير.

- ظهر التضخم بعلاقة سلبية غير معنوية مع النمو الاقتصادي . حيث ارتفاع التضخم بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب0.56 وحدة، وبالرغم من أن ارتفاع معدلات التضخم يخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية و الرأسمالية، إلا أن هذه النتيجة تتطابق نوعا ما مع الواقع، خاصة إذا ما علمنا بأن الاستثمارات المحلية والأجنبية تتركز في قطاع المحروقات الذي تحدد أسعاره في الأسواق الدولية و بالعملة

- الأجنبية. و بالتالي أثر التقلبات المتتالية في معدلات التضخم في الدول على النمو الاقتصادي كان ضعيفا و محدودا.
- ظهر الانفتاح التجاري بأثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث ارتفاع الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 64.59 وحدة، وهذا ما يدل على أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل إيجابي لسياسة الانفتاح التجاري وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
  - ظهر التطور المالي بأثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة في التطور المالي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 1.11 وحدة. وهذا يدل على أن القطاع البنكي يعيق النشاطات الاستثمارية في هذه الدول بدلا من تحفيزها، وتفسر هذه النتيجة بارتفاع درجة الكبح المالي وسيطرة الحكومة على عمل القطاع المصرفي، مما أثر سلبا على تعبئة الادخار وتخصيص الائتمان في الدول الريفية هذا من ناحية، وقد يخلق ارتفاع الائتمان المحلي حاجة أقل للتمويل وبالتالي انخفاض الفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب من ناحية أخرى.
  - ظهرت عائدات النفط بعلاقة إيجابية معنوية مع النمو الاقتصادي، حيث ارتفاع عائدات النفط بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 61.63 وحدة وهذا راجع إلى أن معدلات النمو الاقتصادية الموجبة التي حققتها هذه الدول كانت نتيجة ارتفاع عائدات صادراتها البترولية نتيجة ارتفاع أسعارها، فهو يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لهذه الدول وهذا للارتباط الوثيق لاقتصادياتها بالقطاع الواحد ألا وهو النفط، وهذا ما يدل على أن أي اضطراب يحدث في هذا القطاع يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد بأكمله.
  - أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 27.30 وحدة. وهذا لما يجلبه معه من التكنولوجيا الحديثة والخبرات الادارية والسوقية الجديدة التي تساعد على تطوير المنتج والرفع من قدرته التنافسية على الصعيد الوطني ومن تم العالمي، إلا أنها تبقى غير معنوية وهذا راجع لضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى هذه الدول وارتكاز معظم هذه التدفقات في القطاع النفطي، وجاءت هذه النتيجة موافقة للدراسات التي قام بها كل من (bachir (2001) و (Anna EK (2007).
- أما في ما يخص متغيرات النوعية المؤسسية، فقد أظهرت النتائج معنوية معظم المؤشرات المؤسسية وتوافقها مع أغلبية الدراسات التجريبية السابقة، بحيث :
- ظهر الاستقرار الحكومي بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث ارتفاع مؤشر الاستقرار الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 1.64، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن وجود استقرار حكومي بهذه الدول يخلق نوعا من الأمان والقدرة على التنبؤ، وهذا من خلال تنفيذ سياسات سليمة والتي تشير إلى استقلال الخدمة المدنية والاقتصادية عن الضغوط السياسية ومصداقية التزام الحكومة بالسياسات.
  - ظهر الفساد بأثر إيجابي ومعني على النمو الاقتصادي، حيث جاءت هذه الإشارة مخالفة للنتيجة المتوقعة فارتفاع قيمة المؤشر (التي تدل على ارتفاع في مستوى الفساد) بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 15.90 وحدة، وقد تعود هذه الاشارة إلى أن الفساد بهذه الدول يعتبر كسهل يتيح للمستثمرين تجنب البيروقراطية وتسريع تطور المشاريع هذا من ناحية، وقد ترجع هذه الإشارة أيضا إلى إمكانية هذه الشركات على تغطية تكاليف الفساد عن طريق التسهيلات الضريبية الممنوحة من ظرف هذه الدول البترولية وكذلك عن طريق العائد المرتفع والأكيد من قطاع النفط.

- ظهر الملف الاستثماري بعلاقة إيجابية ومعنوية مع النمو الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر الملف الاستثماري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 610.52 وحدة، فمحاولات هذه الدول في التحسين من هذا المؤشر عن طريق حماية المشاريع الاستثمارية من التأميم والمصادرة وكذلك التأخر في الدفع، فهذه الأخيرة تشجع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وبالتالي النمو الاقتصادي.
  - ظهر النظام والقانون بعلاقة إيجابية ومعنوية مع النمو الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر القانون والنظام بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 868.00 وحدة، وتؤكد هذه النتيجة أن النظم القانونية الفعالة والشفافة في هذه الدول تؤدي إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بتكاليف المعاملات، وحماية الاستثمار وحقوق المستثمرين وإنفاذ العقود... إلخ، أي تجعل المستثمرين المحليين والأجانب على يقين بأن استثماراتهم ستكون محمية من قبل القوانين وإنفاذها.
  - ظهرت المسألة الديمقراطية بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، فارتفاع المسألة الديمقراطية بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 365.67 وحدة، حيث استجابة حكومات هذه الدول لمواطنيها وأيضاً للحريات المدنية الأساسية والحقوق السياسية من ناحية، وانتشار الشفافية والمصادقية بها تؤدي إلى تعزيز الأمن والسلم والتي بدورها تشجع تنفيذ المشاريع الاستثمارية ومن تم النمو الاقتصادي.
  - ظهرت النوعية البيروقراطية بأثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بحيث ارتفع قيمة المؤشر بوحدة وواحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 146.86 وحدة، إن التكاليف والتعقيدات البيروقراطية تؤثر على قرارات المستثمرين وتعتبر من العوامل الهامة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، إذ تعيق البيروقراطية الخانقة في بعض دول هذه المشاريع نتيجة تعدد وطول الإجراءات الإدارية، الأمر الذي يعيق سير الإجراءات الإدارية ذات الصلة بالاستثمارات.
- أما في ما يخص قياس أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدولة النفطية وفي ظل شرط وفرة الموارد الطبيعية، فقد أظهرت أن للنوعية المؤسساتية والمقاسة بالمؤشر المركب للمخاطر السياسية آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، حيث ارتفع في قيمة المؤشر المركب للمخاطر السياسية (انخفاض في المخاطر) بوحدة واحدة يؤدي إلى نمو اقتصادي ب 234.04 وحدة، وهذا ما يدل على أن النوعية المؤسساتية الجيدة بهذه الدول والتي تتسم بارتفاع في الحرية المدنية، السياسية والاقتصادية، حماية حقوق الملكية وانخفاض في مصادرة العقود وفي البيروقراطية الخانقة والعمل بالنظام والقانون ... تجعل للمستثمرين المحليين والأجانب أكثر القدرة على التنبؤ الأمر الذي يعزز تنفيذ المشاريع. في حين ظهر حد التفاعل بين النوعية المؤسساتية والموارد الطبيعية بأثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على أن توفر الموارد الطبيعية بهذه الدول قلل من الآثار الإيجابية للنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي أي أن تأثير المؤسسات يعتمد أيضاً على الموارد الطبيعية، ويمكن تفسير ذلك بأن وفرة الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) تخلق السلوك البحث عن الربح rent-seeking وارتفاع مستويات الفساد الأمر الذي يجد من بناء مؤسسات ذات نوعية جيدة في الدول البترولية، فهذه الدول في العادة ما تتجه معظم استثماراتها في قطاع المحروقات الذي بدوره أدى إلى نمو هذا القطاع الذي يرتبط عادة مع تباطؤ النمو بشكل عام لاقتصاداتها، حيث فشلت هذه الدول بأن تنمو بوثيرة أسرع من الدول غير نفطية وعادة ما تدعى هذه الظاهرة بلعنة الموارد، ويعود السبب في ذلك أن وفرة الموارد الطبيعية يجعلها تركز كل اهتمامها على هذا الكسب المفاجئ، مهمة بذلك الاستثمار في قطاعات حيوية خلقة للقيمة المضافة.

## 6. خاتمة :

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة أثر المؤسسات على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلة لعينة من 16 دولة نفطية، وذلك باستخدام نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، و6 مؤشرات الصادرة عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية لقياس الإطار المؤسسي. واعتمادا على نموذج ديناميكي وطريقة العزوم المعممة للتقدير، بينت النتائج التجريبية وجود أثر إيجابي للنوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي وهذا ما يدل على أن توفير بيئة المؤسسات الجيدة بهذه الدول والتي تتسم بارتفاع في الحرية المدنية، السياسية والاقتصادية، حماية حقوق الملكية وانخفاض في مصادرة العقود وفي البيروقراطية الخائفة والعمل بالنظام والقانون ... تجعل للمستثمرين أكثر القدرة على التنبؤ الأمر الذي يعزز تنفيذ المشاريع. بينما عند تم إدراج مؤشرات التفاعل بين وفرة الموارد الطبيعية والمؤسسات إلى هذا الانحدار، قلل هذا الأخير من الآثار الإيجابية للنوعية المؤسسية على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى أن وفرة الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) تخلق السلوك البحث عن الربح وارتفاع مستويات الفساد الأمر الذي يحد من بناء مؤسسات ذات نوعية جيدة في هذه الدول.

وعليه لا بد على هذه الدول ضرورة توفير مناخ أعمال خل من العقوبات الإدارية الضاغطة على الاستثمار من البيروقراطية الخائفة، الحلل في تنفيذ القوانين وانتشار الفساد وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تغيير النهج من المراقبة الإدارية إلى التحكم عن طريق الإدارة الإلكترونية فهذه الأخيرة تعتبر من أهم الإجراءات التي تساعد على مكافحة الفساد. بالإضافة إلى العمل على تقوية سيادة القانون وتنفيذه، ودعم المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير، تعزيز فعالية وكفاءة النظام القانوني بهذه الدول... ناهيك على ضرورة العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الإنتاجي خارج المحروقات، وذلك وفقا لنظام الأولويات لهذه الدول والذي يتضمن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

## المراجع:

- Bernard Chavance, "économie institutionnelle des transformations agraires en Russie", l'Harmattan, 2003, p 10-11.
- North Douglass C. 1990. "Institutions, Institutional Change, and Economic Performance". New York: Cambridge University Press.
- Robert Maseland, **parasitical cultures ? the cultural origins of institutions & development**, jecon growth, springer, april 2013.
- Will Bartlett, Nevenka Žuškovič, Kreimir Jurlin, Aleksandra Nojkovič, Vesna Popovski, "Institutional Quality and Growth in EU Neighbourhood Countries", WP5/11 SEARCH WORKING PAPER, 2013, p02-03.
- Andreas Ek, "defining institutional quality – a game theoretic approach", Published by University Essay from Lunds Universitet/ Nationale Konomiska Institution eu, Sweden, 2011. P13.
- IOAN POPESCU, "Institutional Quality: Criteria, Determinants And Benefits", THE YEARBOOK OF THE „GH.ZANE” INSTITUTE OF ECONOMIC RESEARCH VOL. 21, ISSUE 1, 2012, p59.

- Abdiweli M. Ali and W. Mark Crain, "INSTITUTIONAL DISTORTIONS, ECONOMIC FREEDOM, AND GROWTH", Cato Journal, Vol. 21, No. 3, 2002, p424.
- Komlan Fiodendji, "La qualité des institutions et les investissements directs étrangers (IDE) en Afrique subsaharienne: une estimation par la méthode des moments généralisés en système", 7èmes journées scientifiques du réseau « Analyse Economique et Développement de l'AUF », Thème des journées « Institutions, développement économique et transition » Paris Les 7 et 8 septembre 2006, p11
- Bimal Chandra Roy, Satyaki Sarkar, Nikhil Ranjan Mandal, "Natural Resource Abundance and Economic Performance—A Literature Review", scientific research, 2013, p148.
- Thorvaldur Gylfason, Gylfi Zoega, "Natural Resources and Economic Growth: The Role of Investment", Economic Policy Research Unit, University of Copenhagen, 2001, p01.
- Bimal Chandra Roy, Satyaki Sarkar, Nikhil Ranjan Mandal, "Natural Resource Abundance and Economic Performance—A Literature Review", Op Cit, p148.
- Nicholas Apergis, James E. Payne, "The oil curse, institutional quality, and growth in MENA countries: Evidence from time-varying cointegration", published by Elsevier, 2014.
- SAIMA NAWAZ, NASIR IQBAL and MUHAMMAD ARSHAD KHAN, "The Impact of Institutional Quality on Economic Growth: Panel Evidence", The Pakistan Development Review 53:1 (Spring 2014) pp. 15–31.
- D. Oluseun Olayungbo & Kazeem A. Adediran, "Effects of Oil Revenue and Institutional Quality on Economic Growth with an ARDL Approach", Energy and Policy Research, 2017.
- Asghar Mobarak, Ali Karshenasan, "The Impact of Institutional Quality on Relation between Resource Abundance and Economic Growth", Iranian Economic Review, Vol.16, No.32, Spring 2012.
- Maya Vijayaraghavan and William A.Ward, "Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence from a Cross-National Analysis", centre for international trade working paper 001301, 2001.
- <sup>1</sup>Siham Matallah1, Amal Matallah, "Oil rents and economic growth in oil-abundant MENA countries: Governance is the trump card to escape the resource trap", Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 18, Issue No. 2, September 2016.

**The impact of foreign trade on inflation in Algeria:  
Period (1990-2016)**

**تأثير التجارة الخارجية على التضخم في الجزائر:  
الفترة (1990-2016)**

الأستاذة: بن خالدي نوال<sup>1</sup>

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

الأستاذة: بن يوب لطيفة<sup>2</sup>

جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس

الأستاذة: عوار عائشة<sup>3</sup>

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

**الملخص :**

تهدف هذه الورقة البحثية لقياس تأثير التجارة الخارجية على التضخم خلال الفترة 1990-2016 باستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن وباستعمال المتغيرات التالية : التضخم كمتغير تابع، صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، واردات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمتغيرات مستقلة، وتشير النتائج الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ووجود تأثير ايجابي ومعنوي لكل من الصادرات والواردات على التضخم في الجزائر.  
الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التضخم، الجزائر، التكامل المشترك.  
تصنيف JEL: E31، F10.

**Abstract:**

The objective of this study is to examine the impact of International Trade on Inflation during the period 1990-2016, by applying the co-integration test and by using the following variables: Inflation as a dependent variable and, Exports of goods and services % of GDP, Imports of goods and services % of GDP and Trade Openness as independent variables. Our empirical results show a long term relationship among these variables ,and positive significant effect of exports and imports on inflation in Algeria.

**Key words:** International Trade, Inflation, Algeria, Co-integration.

**classification JEL :** E31 ·F10.

<sup>1</sup> nbenkhalidi@yahoo.fr

<sup>2</sup> latifasanaa@yahoo.fr

<sup>3</sup> aichaaouar@yahoo.fr

## المقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في مختلف الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات تلبي الطلب العام من خلال نشاط الاستيراد، و في نفس الوقت تمكنه من تبادل السلع والخدمات و ذلك في إطار التخصص الدولي في الإنتاج الذي يعتبر أصلاً للتجارة الخارجية. ومع التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفها العالم من تحرير التجارة الخارجية، عولمة الاقتصاد، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة....، كان لزاماً على الجزائر تغيير نظامها الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، لكن تزايد الإفتتاح الإقتصادي على العالم الخارجي وما نتج عنه من تطور سريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية و سلع التجهيز والسلع الوسيطة كلها عوامل أدت إلى تفاقم مشكلة التضخم الذي ينعكس بصورة مباشرة و غير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية و كذلك يؤثر على الموازنات الداخلية والخارجية.

ومما يزيد من مشكلة التضخم تعقيداً أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ لسبب معين، ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تتراكم أثارها خلال بعد زمني معين، وبالرغم من التركيز و الاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين إلا أنه يبقى التحكم فيها والسيطرة عليها أمر صعباً، ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد أثر التجارة الخارجية عليه في الجزائر من سنة 1990-2016، وذلك من خلال علاقات قياسية تقديرية للوصول إلى نتائج واضحة.

ومن هنا يتبادر للذهن الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 ؟

### 1- الدراسات السابقة

- دراسة رياض المومني & نفل الهزيم والمعونة ب:

"تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الأردن (1992-2006)"

والتي تهدف إلى معرفة أثر متغيرات التجارة الخارجية على مستوى الأسعار في الأردن خلال الفترة 1992-2006 باستخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج جوهانسن ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وباستعمال المتغيرات المستقلة التالية: فائض الطلب (الفجوة التضخمية) للفترة السابقة، نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي الضمني لمخفض الناتج المحلي الإجمالي، و واردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم كمتغير تابع. وأشارت نتائج جوهانسن إلى وجود علاقة وحييدة على المدى الطويل بين المتغيرات المستخدمة، في حين دلت نتائج ARDL على وجود تأثير إيجابي لكل من فائض الطلب المحلي الصافي وأسعار المستوردات على معدلات التضخم في

الأردن، ووجود تأثير سلبي لكميات الصادرات على التضخم في الأردن، في حين لم يكن تأثير ذو دلالة إحصائية لكميات المستوردات.

- دراسة عفراء حضور والمعونة ب:

" أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة (1990-2010)"

التي تهدف الى تحديد كيفية ومدى تأثير معدلات التضخم في سوريا بالتضخم المستورد وصددمات التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2010) باستخدام اختبار السببية لجرانجر لكل من المتغيرين التاليين التضخم المحلي والتضخم المستورد، وأشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين السابقين وبالتالي فان التضخم المستورد يؤدي إلى حدوث التضخم المحلي.

- دراسة Yutaka Kurihara والمعونة ب:

" International Trade Openness and Inflation in Asia"

التي تهدف الى معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري الدولي والتضخم في الدول الآسيوية وذلك باستخدام بيانات البنابل لدول آسيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترتين 1990-1999 و 2000-2010 وباستعمال نموذج العزوم المعممة (GMM) والمتغيرات التالية: التضخم، الانفتاح الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وأشارت النتائج الى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة الا أن التأثير في آسيا أقوى من اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع العلم أن اليابان عانت من الركود الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي .

- دراسة Mostafa SALIMIFAR & All:

"A survey of the effect of trade openness size on inflation rate in Iran using ARDL"

التي تهدف الى دراسة الآثار طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الانفتاح التجاري و التضخم في إيران باستخدام طريقة التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1973 إلى 2010 وباستخدام المتغيرات التابع وهو التضخم والمتغيرات المستقلة التالية: الانفتاح التجاري غير النفطية هناك علاقة سلبية قوية بين البلدان، نمو المعروض النقدي و سعر الصرف، وأشارت النتائج أن الانفتاح التجاري له تأثير كبير وسلبي على التضخم، أما نمو المعروض النقدي وسعر الصرف لهما تأثير إيجابي و على التضخم خلال فترة الدراسة.

- دراسة Ramzan&All والمعونة ب:

" An Analysis of the relationship between Inflation and Trade Openness

تهدف الى دراسة العلاقة بين التضخم والانفتاح التجاري في باكستان خلال الفترة 1970-2009 باستخدام المتغيرات التالية: التضخم، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، الانفتاح التجاري والمعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وباستخدام معادلة الانحدار، وأشارت نتائج الدراسة أن معامل التحديد المعدل 0,156 مما يعني المتغيرات المستقلة وهي الانفتاح على التجارة ، عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تفسر 15,6% من

المتغير التابع ألا وهو التضخم، وان F Significance تساوي 0,026 وهي أقل من 0,05 ، مما يدل على أن النموذج مقبول، وأن كل من العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها مستوى معنوي أقل من 0,05 وبالتالي فهي أكثر أهمية من الانفتاح التجاري التي تزيد مستوى معنويتها عن 0,05.

- دراسة Mohammad Reza Lotfalipour & All المعنونة ب:

### “Trade Openness and Inflation Evidence from MENA Region Countries”

تهدف الى معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل التضخم لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 1990 إلى 2010 وباستعمال المتغيرات التالية: التضخم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الانفتاح التجاري ومعدل النمو السكاني وباستخدام طريقة التكامل المشترك للبانل، وأشارت النتائج أن كلما زادت درجة الانفتاح التجاري للدول والتي هي أساسا دول منتجة للنفط كلما كانت عرضة لمعدلات التضخم أعلى.

## 2- نظرة عامة عن التضخم والتجارة الخارجية

### 2-1: التضخم

#### 2-1-1: تعريفه

يوجد هناك عدة تعريفات للتضخم منها الذي وصفه الدكتور نبيل الروبي حيث قال : " التضخم هو حركة سعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"، ومن التعاريف الأكثر شيوعاً أن التضخم يتمثل في الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما:

- **إرتفاع المستوى العام للأسعار** : لا يعتبر تضخماً مجرد إرتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين , ذلك

لأن الإرتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الإرتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الإرتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع و الخدمات أو الإرتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك

- **الإرتفاع المستمر في الأسعار** : يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونفرق

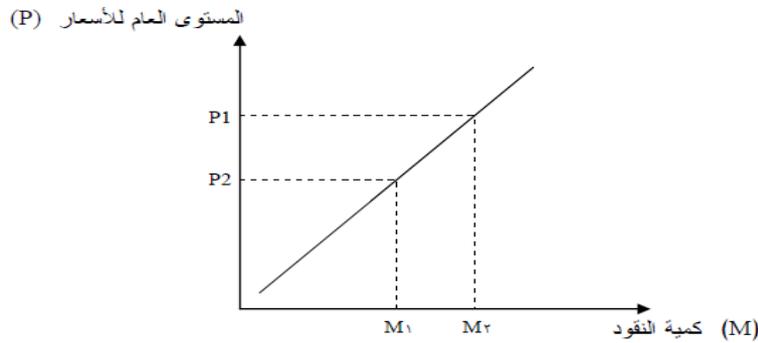
في هذا الصدد بين الإرتفاع المؤقت لمرة واحدة والإرتفاع الدائم لمرة واحدة، كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث إرتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدث إرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية .

#### 2-1-2: أسبابه

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.
- **تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (01): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار



المصدر: الشمري ناظم مُجد نوري، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 1993، ص391.

- **تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الإقتصاد حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للإرتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب .**
- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما يحصل للعراق وكوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.**

## 2-1-3: أنواعه

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي :

أ: من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

- **التضخم المفتوح (الظاهر) Open Inflation:** يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات. أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات. و لهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.

- **التضخم المكبوت Repressed Inflation:** نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظلّه أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة و الموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار، مثل التسعير الجبري Price Control ونظام البطاقات أو التقنين Rationing System.
- ب: من حيث القطاعات الاقتصادية:
- **التضخم السلعي Commodity Inflation:** هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية Windfall Profits في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- **التضخم الرأسمالي Capital Inflation:** هو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج هذه السلع.
- ج: من حيث حدة التضخم:
- **التضخم الجامح Hyper (Gallop) Inflation:** هو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج و تنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار... فزيادة في الأجور، و هكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللؤلؤ المرذول" Vicious Circle of Inflation. و هو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.
- **التضخم الزاحف Creeping Inflation:** هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، و هو تضخم تدريجي بطيء و معتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره و تجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.
- د: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:
- **التضخم المستورد Imported Inflation:** ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط).
- **التضخم المصدر Exported Inflation:** ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، و الناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".
- و: من حيث مصدر الضغط التضخمي:
- **تضخم جذب الطلب Demand-Pull Inflation:** هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة)، فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

- **تضخم دفع النفقة Cost-Push Inflation**: هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية و الصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج و الأجر بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بـ"تضخم دفع الأجر Wage-Push Inflation".

## 2-1-4: طرق قياسه

كما سبق التعرض له في التعريف بظاهرة التضخم فان المظهر العام لهذه الظاهرة يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار، ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار ، فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرا عاما على وجود هذه الظاهرة و لكنه ليس سببا لوجودها و إنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد القومي، ولهذا يجدر بنا التعرف في البداية على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في قيمة النقود، و ثانيا التعرف على الفجوات التضخمية التي تهدف إلى قياس الضغط على مستوى العام للأسعار.

### أ : الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية و زمنية للأسعار و تعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد و المشروعات و مختلف القطاعات و فيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية:

- **صيغة لاسبير**: الوزن في هذه الصيغة هو الكميات في سنة الأساس و الصيغة الرياضية هي :

$$h = \frac{\sum_{i=1}^n p_i Q_i}{\sum_{i=1}^n p_0 Q_i} \times 100$$

حيث :

**h haspyres**: الرقم القياسي  
**P1**: سعر السلعة في سنة المقارنة  
**P0**: سعر السلعة في سنة الأساس  
**Q0**: كمية السلعة في سنة الأساس

- **صيغة باش**: الوزن هنا عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدره بأسعار سنة الأساس أي :

$$p^e = \frac{\sum_{i=1}^n p_i Q_i}{\sum_{i=1}^n p_1 Q_i} \times 100$$

حيث :

**Peache P**: الرقم القياسي  
**Qi**: كمية السلعة في سنة المقارنة

و تجدر الإشارة للأسعار القياسية ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود و إنما هي مقاييس نسبية تساعد على عمل مقارنات خاصة بالقوة الشرائية للنقود بين فترتين زمنيتين و عليه فان الطريقة الثانية لقياس التضخم هي الفجوات التضخمية .

#### ب : الفجوات التضخمية

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية , فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي ابتدعها كيتز في بحثه الذي أصدره عام 1940 بعنوان كيف تدفع نفقات الحرب ، إن الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الفجوة بين المتاح من السلع و الخدمات و مدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين و بالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين . إن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم و أدوات خاصة بكل تيار فكري و من بين هذه المعايير :

- **معيير فائض الطلب الكلي** : يستند هذا المعيار إلى نظرية الكيتزية في الطلب الفعال حيث أن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي المعبر عنه بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي معبرا عنه بالأسعار الثابتة، ويعرف كيتز الفجوة التضخمية ” بأنها وجود فائض الطلب الفعال على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية. و يمكن قياس الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة و التي انعكست كليا أو جزئيا في الارتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية:

$$Dx = (Cp + CG + I) = Yr$$

حيث:

**DX** : تمثل إجمالي فائض الطلب الجارية  
**CP** : الاستهلاك الخاص بالأسعار

**CG** : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية  
**I** : الاستثمار بالأسعار الجارية

**YR** : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

- **معيير الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي** :

استنادا إلى أسس النظرية الكمية النيوكلاسيكية فان هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج القومي و أيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها و طبقا لهذه النظرية فان الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي و بالتالي الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يصبح معاملا للصفر أي:

$$B=O \quad \text{بمعنى تساوي التغيير في كمية النقود مع التغيير في إجمالي الناتج القومي}$$



: معامل الاستقرار النقدي B علما أن :

M : كمية النقود

PIB : الناتج الإجمالي القومي

$B > 0$

التغير في كمية النقود أكبر من التغير في إجمالي الناتج الوطني أي :



وفي هذه الحالة نقول عن معامل الاستقرار النقدي أنه موجب أي أن نمو النقود يفوق معدل النمو الناتج و هذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع و الخدمات و استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو القوة التضخمية و هذه الأخيرة كما يعبر عنها معامل الاستقرار النقدي تكون وراء الارتفاع المشاهد في الأسعار و اتجاهها المستمر نحو الارتفاع .

- معيار الافراط النقدي :

يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة حيث يصير ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود بمعنى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار.

## 2-2: التجارة الخارجية

### 2-2-1: تعريفها

التجارة الخارجية هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية محددة، يطلق اصطلاح التجارة الدولية، كاصطلاح مرادف للتجارة الخارجية، أو التبادل الدولي أو التسويق الدولي وإن كان اصطلاح التبادل الدولي أو التجارة الدولية يشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، بينما يشير اصطلاح التجارة الخارجية إلى قيام التجارة بين دولة واحدة، ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا.

لقد تبلور هذا الاصطلاح الجماعي للدول المشتركة في التجارة من خلال الدعوة التي نادى بها اتفاقية "برتن وودز" لإتاحة مجالات أوسع لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ثم تبلور الاصطلاح بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها.

### 2-2-2: أطرافها

وهي كما يلي :

أ: الاطراف المباشرة:

✓ **المصدر:** هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج، و قد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات كما قد تكون الدولة هي المصدرة و ذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

✓ **المستورد:** هو الذي يقوم بمشروعه في أسواق بعيدة و يشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، و لهذا فهو يختلف عن التاجر و المستورد المؤقت و الذي يستورد بقصد التصدير.

✓ **البنوك التجارية:** يقصد بها تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب و في الموعد المتفق عليه، حيث يطلق عليها بنوك الودائع، هذا و تعتبر تسوية المعاملات التجارية الدولية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري و ذلك بهدف خدمة التجارة الدولية، و ذلك من خلال إصدار مختلف الضمانات التي يتطلبها العملاء و التي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحنهم لبضائعهم .

#### ب: الأطراف غير المباشرة

وهي كما يلي:

✓ **الناقل:** تلعب عملية النقل دورا لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، و تظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي نظرا لتكلفتها الكبيرة . و كون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية و المالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، و لا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة، و هناك عدة وسائل لعملية النقل نذكر من بينها:

• **النقل الجوي:** يستخدم لنقل البضائع الأكثر أهمية، و ذات قيمة معتبرة و حجم صغير، إضافة إلى الطرود و الرسائل.

• **النقل البري:** عبارة عن نقل البضائع برا عن طريق السيارات و الشاحنات.

• **النقل البحري:** يمثل الحجم الأكبر للعمليات الدولية و التي تتم عن طريق البحر.

✓ **التأمين:** نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، و عليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعه، فالتأمين هو ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية و الجوية و البحرية و غيرها، إذ أنه يغطي أيضا الأضرار و الخسائر المادية اللاحقة بالبضائع أثناء نقلها و في بعض الأحيان أثناء عملية الشحن و التوزيع .

✓ **رجل العبور:** وهي كما يلي:

• **وكيل النقل:** هو شخص مادي أو معنوي يلتزم تحت مسؤوليته الكاملة و باسمه الخاص بنقل بضاعة من مكان لآخر لفائدة زبونه و ذلك في مقابل مبلغ مالي.

• **وكيل معتمد لدى الجمارك:** هو شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطه باعتماد من إدارة الجمارك، حيث يقوم بإجراءات الاستيراد و التصدير لفائدة زبون معين.

- وكيل بالعمولة: يتمثل عمله في التوزيع الشحن و تفرغ السلع و هو غير مسؤول عن نقل البضاعة، فهو لا يحاسب إلا عن أخطائه الفعلية التطبيقية في عمله.

### 3- التضخم و التجارة الخارجية في الجزائر:

#### 3-1: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكمل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة ، وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـ 3 مليار دولار إلا أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي ، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل.

وللمعالجة وتناول هذه الجزئية التي تعتبر في غاية ومنتهى الأهمية، والتي تتأثر بتأثير الصادرات في دالة التنمية الإقتصادية (تطور الدخل الفردي، وتحسن مستوى المعيشة)، على غرار تسريع وتيرة النمو الإقتصادي (زيادة القيمة المضافة للإنتاج الوطني).

فتنافسية الصادرات الجزائرية هشة من حيث تنوع تركيبها السلعية بسبب إعتماها المفرط على تصدير سلعة وحيدة وهو ما يعرف في أدبيات الإقتصاد بالإقتصاد السلطاني (العقدة الهولندية) ، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول غير المصدر لهذه المادة اكبر، ويكبر الفرق إلى المئات والآلاف إذا ما أجرينا المقارنة مع صادرات الدول المتقدمة.

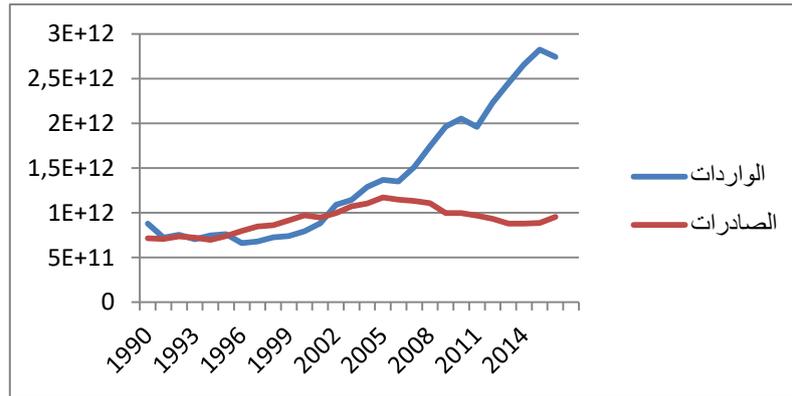
فبالإنتقال إلى بعض الدول المصدرة للنفط نجد تمثيل هذا القطاع في السعودية: 87%، في قطر: 64%، في الكويت: 90%، في ليبيا: 75%، فهذه الدول المصدرة للمحروقات التي تتفوق في قيمة صادراتها منها على الجزائر، تعمل على تنويع صادراتها خارج هذه المادة، ولم تصل أبدا إلى نسبة 97%، وعند مقارنة صادرات الجزائر مع صادرات الدول المتقدمة نجد أن القدرة التنافسية الوطنية ضعيفة جدا، فحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار فإنّ الفارق الذي يفصل صادرات الجزائر من حيث القيمة عن صادرات بعض الدول المتقدمة يصل إلى أضعاف المضاعفة، فصادرات ألمانيا كبلد غير نفطي تفوق صادرات الجزائر خارج المحروقات بـ 1301 ضعف، أي لم تمثل إليها سوى نسبة 0.076%.

وتوجد نقطة في منتهى الأهمية لا بد من إثارتها في هذا الصدد، وهي أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وسندان تذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفرزاتها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية وتتآكل

عائدات الربيع البترولي بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97% ترم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق معنى أن المؤسسة الاقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة والابتكار. الأمر الذي تمخض عنه عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي، وتكريس ظواهر التبعية الغذائية (الاستيراد). لذلك فالفائض المسجل في رصيده لا يعزى إلى نجاعة الأداء الاقتصادي (الصناعي، الزراعي، الخدمي).

و يمكن تبيان تطور صادرات و واردات الجزائر من خلال الشكل الموالي، حيث نلاحظ تطور الواردات خلال فترة الدراسة إذ نجدها في تزايد مستمر، ولم تعرف الصادرات أي تطور يذكر خلال هذه الفترة .

الشكل(02) : تطور الصادرات والواردات في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك العالمي

### 3-2: واقع التضخم في الجزائر

#### 3-2-1: تطوره

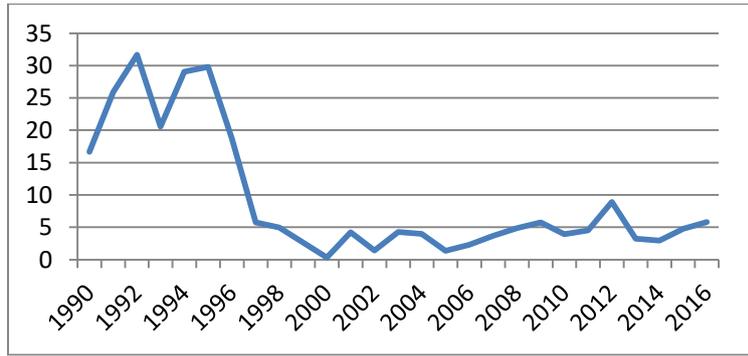
يمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر من خلال الشكل أدناه إلى مرحلتين أساسيتين خلال فترة الدراسة:

- من 1990 إلى 1996: و هي مرحلة تحوير الأسعار حيث يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية طيلة الفترة 1989-1996، و بلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.7 %، في حين بلغ هذا المعدل 20.5 %، 29 %، و 29.8 % في السنوات 93، 94، 95 على الترتيب، ويمكن إرجاع

هذه الزيادات إلى عدة أسباب أهمها: التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة (1994-1997)، و رفع الدعم الحكومي عنها.

- من 1997 إلى 2017: تميزت هذه الفترة باستقرار معدلات التضخم، وهذا بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و الذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين، فالملاحظ أن معدلات التضخم قد تراجعت بشكل محسوس مع بداية 1997 و استمرت في التراجع حتى اقتربت من الصفر العام 2000 (0.3 %)، ثم عادت لترتفع من جديد و تبلغ أعلى قيمة لها العام 2012 بمعدل 9.8%، و يفسر ذلك أساسا بالسياسة المالية التوسعية التي تم انتهاجها من طرف الحكومة و التي خصص لها مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 62 مليار دولار أمريكي حتى العام 2009.

الشكل(03): تطور التضخم في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك العالمي

### 3-2-2: أهم أسبابه

أ: اتساع الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي

سبق أن التضخم حسب الكينزيين يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي، و إذا كان الطلب الكلي في الجزائر يعرف ارتفاعا سريعا و مستمرا كنتيجة لزيادة الاستهلاك و ارتفاع عدد السكان و غيرها من العوامل، فان الأمر يختلف بالنسبة للعرض الكلي، هذا الأخير يمكن تمثيله محاسبيا في الجزائر بالنتاج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، حيث أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف نوعا من الإنخفاض

الفترة 1991-1998، و يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار برميل النفط ، فهناك ارتباط بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر بأسعار النفط.

و قد أدى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2000، على خلفية الإنفراج المالي الناتج عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام إلى حوالي 5.4% بالمتوسط خلال الفترة الرباعية للبرنامج، و أما خارج قطاع المحروقات فقد بلغ حوالي 6.5% لنفس الفترة، و هو ما تحقق بفضل قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات.

و مما ينبغي التأكيد عليه هو اختلال التوازن المسجل بين قطاعات الإنتاج السلعي وبين قطاع الخدمات في بنية الناتج الداخلي الخام، فيمكن ملاحظة أن قطاع المحروقات الذي يمثل لوحده نسبة تفوق 42% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل الفترة المدروسة، في حين ما زالت مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات منخفضة إذ لا تتجاوز نسبتها 8% في تركيب ذلك الناتج، إذ كانت 13% خلال الفترة 1990-1997، لتصبح حوالي 7% فقط خلال الفترة 1999-2012. أما القطاع الفلاحي فان مساهمته في كامل الفترة هي الأخرى ضئيلة نسبيا حيث تقدر بحوالي 10% في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، و قد انتقلت من حوالي 14% خلال الفترة 1990-1997 إلى 9% خلال الفترة 1999-2017.

#### ب: الإفراط في الإصدار النقدي

عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا متسارعا ، فقد انتقل حجمها في 1990 إلى 343 مليار دج، ثم وصلت إلى 1776 مليار دج في 1999، و يفسر ذلك بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة و المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. و الملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف نوعا من الإستقرار من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم، خاصة في الفترة بين 1980-1999.

وعرفت الألفية الجديدة نمو متزايدا للكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 11013 مليار دج عام 2012، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في حجم الإئتمان و زيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ حوالي 7 مليار دولار (حوالي 520 مليار دج) خلال الفترة 2001-2004 ثم الإنطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 - 2009 والذي خصص له هو الآخر مبلغ إجمالي يقدر بنحو 4203 مليار دينار جزائري إي ما يعادل حوالي 55 مليار دولار.

فقد تطورت الكتلة النقدية M2 من 1990 إلى 2012، حيث يمكن أن نلاحظ التراجع الملحوظ للكتلة النقدية و مركباتها خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 1997، و هو ما يفسر بالسياسة المالية و النقدية المتشددة التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بغرض السيطرة على معدلات التضخم.

فتغيرات الكتلة النقدية بالمقارنة مع تغيرات معدلات التضخم مرت فترات مختلفة:

ـ **1996-1990**: انقلبت فيها الصورة و أصبحت معدلات تغير الأسعار أكبر من معدلات تغير العرض النقدي.

ـ **1997-2017**: و هي تشبه المرحلة السابقة، مع ملاحظة بعض الفروق كالإنخفاض الملحوظ الذي عرفته معدلات التضخم.

#### ج: ارتفاع الأجور

تمثل الأجور المصدر الأساسي لإستهلاك العائلات، و بالتالي فان حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الكلي للسلع و الخدمات في البلاد، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي، ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي و الطلب الكلي، و هو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية.

فقد تطورت الكتلة الأجرية في الجزائر من 1990 إلى 2017، حيث سجلت انخفاضا خلال الفترة 1997-1993، و بداية من 1998 بدأت تميل نحو الزيادة و الارتفاع. و نشير هنا إلى نسبة كتلة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام قد بلغت حوالي 29% العام 2012 مقابل 21% العام 2000.

#### د: عجز الميزانية

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، و لذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي و فائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية.

ففي الفترة الممتدة بين 1990 و 1996 تم تسجيل عجز في الميزانية و يرجع ذلك أساسا إلى تراجع أسعار النفط، و هو ما يؤثر سلبا على موارد الدولة التي تحتل الجباية البترولية فيها أكثر من 50%.

و بالرغم من الإرتفاع الذي عرفته أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة فقد استمر تسجيل العجز في إطار سياسة مالية توسعية حيث انتقل فيها العجز من نحو 4% إلى الناتج الداخلي الخام العام 2003 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام العام 2012. هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم و حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية و التي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات.

#### و: التضخم المستورد

يمكن التفكير بأن التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية و سلع التجهيز و السلع الوسيطة، أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية، و خاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، و التي شهدت فيها العديد من الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرا في الأسعار، خاصة ما تعلق بالمواد الغذائية.

#### 4- الدراسة القياسية

##### 4-1: متغيرات الدراسة

انطلاقا بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت تأثير التجارة الخارجية على التضخم والتي سبق ذكرها، تم استخدام ثلاثة متغيرات، وهي كما يلي:

**التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي:** يشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل، لذلك يعتبر مؤشر فعال في قياس التضخم، ويرمز له ب  $INF$ .

**الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:** وهي تشمل قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم، ويرمز لها ب  $M$

**الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:** هي تشمل قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، ويرمز لها ب  $X$

ويأخذ نموذج الدراسة الصيغة التالية:

$$INF = b_0 + b_1M + b_2X + \varepsilon_t$$

مع العلم أن:

$M$ هو الواردات	$INF$ هو التضخم
$\varepsilon_t$ هو المتغير العشوائي	$X$ هو الصادرات

#### 4-2: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات DATABANK للحصول على متغيرات الدراسة، مع العلم أن كل البيانات هي سنوية وبالنسب المئوية، ونقوم باجراء هذه الدراسة خلال الفترة 1990 الى 2016، وقد تم اختيار هذه الفترة بسبب قيام الاصلاحات الاقتصادية والانتقال الى النظام الرأسمالي في سنة 1990م الى يومنا هذا، وباستخدام برنامج Eviews 9.

#### 4-3: وصف متغيرات الدراسة

يوضح الجدول الموالي نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج خلال فترة الدراسة 1990-2016:

الجدول(01) : وصف متغيرات الدراسة

	INF	M	X
المتوسط	160,528	26,547	33,475
الوسيط	133,964	24,937	33,205
أعلى قيمة	310,489	36,789	48,810
أدنى قيمة	19,8453	20,788	21.783
الانحراف المعياري	96,627	4,511	8.564
معامل Skewness	0,240	0,841	0,297
معامل Kurtosis	1,722	2,695	1,955
احصائية Jarque-Bera	2,095	3,290	1,625

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 9

يبين الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لمتغير معامل الانكماش الناتج المحلي الاجمالي كانت في سنة 2013 في حين كانت أدنى قيمة له في سنة 1990، أما بالنسبة لمتغير الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت أعلى قيمة له في سنة 2015 وأدنى قيمة له في سنة 2000، وبالنسبة لمتغير الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت أعلى قيمة له في سنة 2006 وأدنى قيمة له في سنة 1993، وان معامل Skewness لكل المتغيرات يختلف عن الصفر مما يدل على وجود توزيع غير متناظر، وأظهرت احصائية Jarque-Bera أن جميع المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

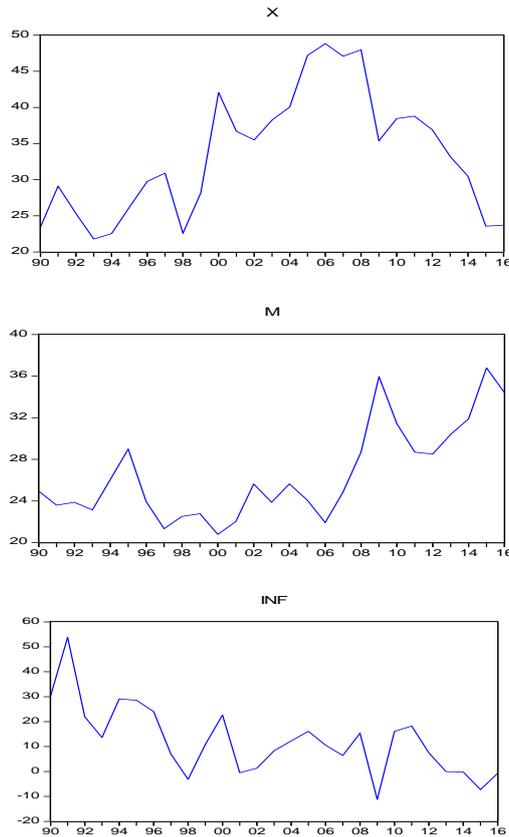
#### 4-4: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تهدف هذه الاختبارات الى التأكد من وجود جذر الوحدة بمعنى عدم استقرار السلاسل الزمنية أو غياب جذر الوحدة أي استقرارها لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2016، وكذا تحديد رتبة تكامله، ويفضل قبل القيام بدراسة استقرار السلاسل الزمنية تمثيلها بيانيا.

#### 4-4-1: التمثيلات البيانية لمتغيرات الدراسة

يتضح من خلال الأشكال الآتية أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وذلك لاحتوائها على اتجاه عام نحو الزيادة في بعض المتغيرات ونحو النقصان في متغيرات أخرى، وهو ما توضحه الأشكال التالية:

الشكل (04) : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews9

#### 4-4-2: اختبار جذر الوحدة

نستعمل لاختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولر الموسع، والجدول الموالي يوضح النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول (02) : اختبار استقرار السلاسل الزمنية

عند الفرق الأول			عند المستوى			
ADF			ADF			
بدونهما	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام	بدونهما	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام	
3,30-	4,26-	4,19-	2,28	-0,70	2,48-	<b>INF</b>
4,74-	4,74-	4,67-	0,41	1,25-	2,52-	<b>M</b>
5,23 -	5,12-	4,76-	0,37 -	1,64-	1,11-	<b>X</b>

### المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

علما أن t الجدولية:

عند مستوى معنوية 5% : -3,60 وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني

-2,98 وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت

-1,95 وفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level) حيث أن قيم t المحسوبة هي أكبر من قيم t الجدولية عند مستوى المعنوية 5% سواء بوجود حد ثابت أو في حال وجود حد ثابت و اتجاه العام للزمن أو بدونهما، وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

وبإعادة نفس الاختبار عند الفروق الأولى (First difference) أصبحت السلاسل مستقرة حيث وجد أن قيم t المحسوبة كانت أصغر من قيم t الجدولية عند مستوى المعنوية 5% سواء بوجود حد ثابت أو في حال وجود حد ثابت و اتجاه العام للزمن أو بدونهما، وبالتالي رفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول أي وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

### 4-5: اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1)، فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (Johansen, 1988) الذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة (r) وعندها يمكن الحصول على الحالات التالية:

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر ( $r = 0$ ) أي الفرضية العدمية تساوي الصفر  $H_0 : r = 0$  ضد الفرضية البديلة  $H_1 : r > 0$ ، فإذا تم رفض الفرضية العدمية تنتقل الى الاختبار الموالي وذلك اذا كانت  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيمة الذاتية للجدول وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد ( $r = 1$ ) أي الفرضية العدمية تساوي الصفر  $H_0 : r = 1$  ضد الفرضية البديلة  $H_1 : r > 1$ ، فإذا تم رفض الفرضية العدمية تنتقل الى الاختبار الموالي، وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي 1.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للاثان ( $r = 2$ ) أي الفرضية العدمية تساوي الصفر  $H_0 : r = 2$  ضد الفرضية البديلة  $H_1 : r > 2$ ، فإذا تم رفض الفرضية العدمية تنتقل الى الاختبار الموالي، وهكذا.
- إذا تم رفض الفرضيات العدمية، نقوم في النهاية باختبار الفرضية العدمية  $H_0 : r = k - 1$  ضد  $H_1 : r = k$ ، وإذا تم رفض الفرضية العدمية فان رتبة المصفوفة تصبح  $r = k$  وبالتالي لا يوجد

علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك لأن كل المتغيرات (0) I. و الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك:

الجدول (03): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار الامكانية العظمى		اختبار الأثر		قيم المتجه	فرضية العدم
القيمة الحرجة %5	قيمة الامكانية العظمى	القيمة الحرجة %5	قيمة الأثر		
21.13162	23.64184	29.79707	32.95771	0.611582	$R = 0^*$
14.26460	7.234072	15.49471	9.315874	0.251260	$R \leq 1$
3.841466	2.081802	3.841466	2.081802	0.079899	$R \leq 2$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يبين الجدول أعلاه سولء في اختبار الأثر أو اختبار الامكانية العظمى أن قيمة الأثر وقيمة الامكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، مما يعني رفض فرضية العدم بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ولا يوجد قيم أخرى في كلا منهما من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل على وجود متجه واحد للتكامل المشترك وبالتالي فان رتبة المصفوفة تساوي الواحد، وبالتالي نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة: التضخم (INF) والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (M) والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (X) أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات ما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها. وبالتالي يمكن تقدير معادلة التكامل المشترك كما يلي:

الجدول (04): تقدير معادلة التكامل المشترك

Dependent Variable: INF

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	18.39215	3.029034	6.071952	0.0000
X	5.797243	1.636910	3.541578	0.0017
C	-515.8838	106.2432	-4.855689	0.0001
R-squared	0.676547	Mean dependent var		165.9390
Adjusted R-squared	0.648421	S.D. dependent var		94.27748
S.E. of regression	55.90097	Sum squared resid		71873.13
Long-run variance	4686.520			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبين من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- ✓ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,64 وبالتالي فان المتغيرات المفسرة ألا وهي الصادرات والواردات تفسر حوالي 64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ألا وهو التضخم؛
- ✓ ان كل زيادة في كل من الصادرات والواردات تؤدي الى زيادة التضخم في الجزائر وهي معنوية لان قيمة الاحتمال أقل من 5%.

#### 4-6: نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة عند نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1) ، ووجود علاقة تكامل مشتركة واحدة فسيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق انجل - غرانجر ذو الخطوتين كما يلي:

**الخطوة الأولى:** يتم في هذه المرحلة تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب البواقي.

**الخطوة الثانية:** يتم فيها تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعمل على تعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، ويتم ذلك بإدخال البواقي المقدرة في معادلة الانحدار كمتغير مفسر متباطئ بفترة واحدة ، بالإضافة الى ادخال الفروق للمتغيرات الأخرى، وذلك كما يلي:

$$d(GDP) = b_0 + b_1 d(PUB) + b_2 d(PRI) + b_3 ECT_{t-1}$$

مع العلم أن:

$ECT$  معامل تصحيح الخطأ

$b_3$  معلمة قوة الرجوع الى التوازن التي يجب أن تكون معنوية وسالبة.

ونتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(GDP)  
Method: Least Squares  
Date: 07/05/18 Time: 19:26  
Sample (adjusted): 1991 2016  
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M)	-1.105418	1.035354	-1.067672	0.2972
D(X)	1.458477	0.531021	2.746553	0.0118
RESID01(-1)	-0.047186	0.049098	-0.961067	0.0470
C	10.49678	2.323046	4.518543	0.0002

R-squared	0.509250	Mean dependent var	10.20222
Adjusted R-squared	0.442329	S.D. dependent var	15.59252
S.E. of regression	11.64408	Akaike info criterion	7.888111
Sum squared resid	2982.860	Schwarz criterion	8.081664
Log likelihood	-98.54544	Hannan-Quinn criter.	7.943847
F-statistic	7.609778	Durbin-Watson stat	1.263104
Prob(F-statistic)	0.001140		

### المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبن من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد 0.442329 ما يعني أن 44,2329% من التغير الحاصل في التضخم ناتج عن التغير في كل من الصادرات والواردات، أما الباقي 55,7671% فهو مفسر من قبل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذه الدراسة، ونلاحظ معنوية معامل تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني ان التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 4,71% وهي ضعيفة جداً، ونلاحظ أنه يوجد علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات والتضخم في الآجال القصيرة، إلا أن الواردات هي غير معنوية لأن قيمة الاحتمال 0,29 أكبر من 0,05 مما يعني لا يوجد علاقة بين التضخم والواردات في الآجال القصيرة، كما أظهرت نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial بقبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين باستعمال اختبار ARCH بقبول فرضية العدم أي ثبات التباين مما يعني أن نموذج الدراسة خالي من هذه المشاكل وهو ما يبينه الجدولان المواليان:

### الجدول (06): اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	8.758015	Prob. F(2,22)	0.0016
Obs*R-squared	11.96813	Prob. Chi-Square(2)	0.0025

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

### الجدول (07): اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.695692	Prob. F(1,24)	0.4125
Obs*R-squared	0.732435	Prob. Chi-Square(1)	0.3921

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

**الخلاصة :**

يتبين من خلال هذه الورقة البحثية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لمتغيرات هذه الدراسة في الجزائر باستخدام بيانات سنوية من 1990 أي بداية الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني للانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي الى سنة 2016، وهو ما تؤكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات ألا وهي التضخم، الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات ما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها، وهو ما تؤكد في الإطار النظري السابق حيث تستورد الجزائر أغلب حاجياتها من الخارج ولعدم كفاية عوائد الصادرات النفطية لتغطية الواردات مما ينجم عنه عجز في الميزان التجاري و يجعلها مرتبطة ارتباطا كليا بالخارج مما يعني أن التجارة الخارجية تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني وبالتالي فان الأسعار تتأثر بكل من الواردات وكذا الصادرات في الأجل الطويلة، كما تبين من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك وجود علاقة طردية ومعنوية بين متغيرات الدراسة، وأوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ أنه معنوي وسالب مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويلة بين متغيرات الدراسة، كما تبين عدم وجود علاقة بين التضخم والواردات في الأجل القصيرة.

**المراجع**

- \_ أحمد غنيم، الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي أضواء على الجوانب النظرية و النواحي التطبيقية، الطبعة السابعة، 2003.
- \_ الشمري ناظم مُجد نوري، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 1993.
- \_ رياض المومني & نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الأردن (1992-2006)، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ( 27 ) ، العدد ( 1ب )، 2011 .
- \_ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر 1993.
- \_ سعيد عبد العزيز عثمان، الاعتماد المستندي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.
- \_ صبحي تادرس قريضة ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الإسكندرية، 1995.
- \_ صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.
- \_ عفراء خضور ، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة ( 1990-2010 )، مجلة جامعة البعث - المجلد - 73 العدد، 2015.
- \_ عمر شريف، أهمية الإصلاحات الاقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010.
- \_ عبد الله بن سليمان السكران، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1970-1999)، دراسات إقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الإقتصاد السعودية، المجلد 04، العدد 08، 1423 هـ.

- إبراهيم عبد الحفيظ، دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- \_\_ غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- \_\_ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب، القاهرة، 2002.
- \_\_ مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 1، الأردن، 2000.
- \_\_ مولود حشمان و عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، 2005، جامعة الجزائر.
- \_\_ نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- \_\_Mostafa SALIMIFAR & All “A survey of the effect of trade openness size on inflation rate in Iran using ARDL” Theoretical and Applied Economics Volume XXII, No. 3(604), 2015.
- \_\_Mohammad Reza Lotfalipour & All “Trade Openness and Inflation. Evidence from MENA Region Countries” Economic Insights – Trends and Challenges, Vol. II (LXV), No. 2/2013
- \_\_Ramzan&All “An Analysis of the relationship between Inflation and Trade Openness “Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, vol 5, no 3,2013.
- \_\_Yutaka Kurihara “ International Trade Openness and Inflation in Asia” Research in World Economy Vol. 4, No. 1, 2013.

An econometric study of the real exchange rate in Algeria for the period  
1980-2017

دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة  
2017 – 1980

عبد الله بن سلوى رشيدة<sup>1</sup>

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

موسليم حسين<sup>2</sup>

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

ملخص :

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة معالجة قياس سلوك سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من خلال بناء نموذج يضم جميع المتغيرات المفسرة له ومن تم تقدير العلاقة بين تلك المتغيرات وأثرها على سعر الصرف الحقيقي الفعلي خلال الفترة من 1980-2017 وذلك حتى يمكن اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي، كما وقد اعتمدنا في نمذجة المتغيرات الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل في حالة الجزائر على تطبيق نموذج Edwards لتقدير انحدار تصحيح الخطأ والتكامل المتزامن ثم تحليل العلاقة عن طريق دوال الاستجابة الفعلية وتحليل التباين، وقد أسفرت النتائج على أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر بجملة من المتغيرات أهمها معامل التحرير التجاري، وتوصلنا أيضاً على وجود علاقة تكامل واحدة في المدى الطويل بين التغيرات الاقتصادية وسعر الصرف الحقيقي الفعلي كما أن أي صدمة تحدث في إحدى هذه المتغيرات لها استجابة من سعر الصرف الحقيقي.

**الكلمات المفتاحية:** نظريات سعر الصرف، سعر الصرف الحقيقي، نموذج Edwards، نماذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ.

التصنيف: C32,C3

**Abstract :**

Through this study, I tried to measure the real exchange rate behavior in Algeria by constructing a model that includes all the explanatory variables. The relationship between these variables and their effect on the actual real exchange rate was estimated during the period 1980-2017. We have also used the modeling of the basic variables that affect the real long-term exchange rate in the case of Algeria to apply the Edwards model to estimate the slope of error correction and simultaneous integration and then to analyze the relationship by means of actual response functions and variance analysis, The

<sup>1</sup>abrimpot@gmail.com

<sup>2</sup>houssine.mousslim@mail.univ-tlemcen.dz

results indicate that the real exchange rate is affected by a number of variables, the most important being the commercial liberalization coefficient.

**Keywords:** Exchange rate theories, Effective Real Exchange rate , Edwards model, Cointegration and vector error correction model, Algeria.

**JEL Classification:** C3, C32

### مقدمة:

يعتبر سعر الصرف حلقة ربط بن اقتصاديات الدول ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، بالإضافة إلى أن له أثر على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ( معدل التضخم، معدل النمو، رصيد ميزان المدفوعات)،

فمن المعترف به أن المحافظة على سعر صرف مستقر ومتوازن نسبيا مهم جدا في تعزيز النمو الاقتصادي لأي بلد وأي اختلال في سعر الصرف في تؤدي إلى حالة من الشك وعدم اليقين ومخاطر في اتخاذ قرارات الاستثمار مما ينتج عنه أثر على سبلي الأداء الاقتصادي الكلي، فنرى أن العديد من الدول النامية اتجهت الى تبني أنظمة صرف أكثر مرونة بأنها تتصف بأنها تعطي تعديلا اسرع لسعر الصرف نحو التوازن خاصة بعد الصدمات، بالرغم من أن النظريات الاقتصادية تقترح بان طبيعة الأنظمة ليس لها علاقة في توازن المتغيرات الحقيقية في المدى الطويل ، حيث أشار الاقتصادي Mundel أن عودة سعر الصرف الحقيقي لمستواه التوازني في الأجل الطويل يتحقق مهاما كان النظام المتبع في حين يشير Friedman أن عودة المتغيرات الحقيقية للتوازن في المدى الطويل تختلف بين الأنظمة. ومن هنا تظهر أهمية البحث عن النموذج الأمثل الذي يكفل التوازن الداخل والخارجي، فقد تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية ركزت من خلالها على تحرير سعر الصرف والتوجه نحو إعطاء القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ومن هنا تبرز معالم طرح الإشكالية كالتالي:

### الإشكالية:

ماهي العوامل المحددة لسعر الصرف؟ وما أثرها على سعر الصرف الحقيقي الفعلي؟

### أهمية البحث:

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في كونه يعطينا مفاهيم حول سعر الصرف الذي يعتبر كحلقة ربط بين اقتصاديات الدول، كما يعطينا فكرة عن بعض المتغيرات المحددة لسعر الصرف بالإستناد على النظريات الاقتصادية،

### النهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لونها يتناسبان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح لنا بفهم المتغيرات قيد الدراسة ( سعر الصرف الحقيقي ) وكيفية قياسه، أما المنهج التحليلي فيسمح لنا بتحليل النتائج.

### تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى 3 عناصر:

- الإطار النظري لسعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له.
- بعض الأدبيات والدراسات السابقة..
- تقدير سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر للفترة 1980-2017.

## 1. تعريف سعر الصرف وأشكاله

### 1-1. تعريف سعر الصرف:

يعرف بسعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها"

ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم. ويقصد بسعر الصرف أيضا أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية"

### I. 2 أشكال سعر الصرف:

لا يمكننا واقعا تحديد العلاقة بين العملة الوطنية وعملة دولة أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها وإنما تندرج إعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أشكالا أخرى بحيث يكون لكل شكل مدلوله واستعماله

### I. 1.2. سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين. I. 2.2.

### سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يأخذ بعين الإعتبار الأسعار في البلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي هو (P\*) وكان (E) هو سعر الصرف الإسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي

$$£ = E.P/P$$

حيث يعكس £ الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني

### I. 3.2. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية

### 2. النظريات المحددة لسعر الصرف:

#### 1-2. نظرية تعادل القوة الشرائية: La parit de pouvoir d'achat

(PPA)

لنظرية تعادل القوة الشرائية تفسيران، فهي من جهة الأصل نظرية لتحديد سعر الصرف لكن حالياً تستعمل كثيراً للمقارنة بين مستويات المعيشة بين البلدان. ويعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي " GUSTAV Gassel" الذي قام بصياغتها عام 1921، عندما أصدر كتاب بعنوان " النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914"

تعادل القدرة الشرائية هي النظرية التي وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق الصرف لعملة بين بلدين، تنطلق هذه النظرية من فكرة أن سعر الصرف يتطور بدلالة القدرة الشرائية للعملة حيث تقوم على الفرضيات التالية:

1- كمال الأسواق المالية أي غياب الرقابة الإدارية وتكاليف التبادل والجباية.

2- كمال أسواق السلع والذي يترجم بغياب حقوق الجمارك وأعباء التبادل،

خلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، بمعنى أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، وأن سعر الصرف وهو يؤدي إلى تحويل قدر من العملة الوطنية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدولتين أي أن القوة الشرائية للنقود إذا تم التعبير عنها بعملة مختلفة ينبغي أن لا تتغير من دولة إلى أخرى وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين ومنه التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية في كلا الدولتين وعليه فإنه عند تساوي القوة الشرائية لعملتين في زمن معين يتحدد السعر التوازني الذي يستقر عند سعر الصرف. وتأخذ نظرية تعادل القوة الشرائية صيغتين: صيغة مطلقة وصيغة نسبية.

#### 2-1-1. الصيغة المطلقة : PPA Absoue

توضح هذه الصيغة إمتداداً لقانون السعر الوحيد أنه بموجب هذا القانون ينبغي أن يكون لنفس السلعة سعر واحد في كل الأقطار، حيث يستلزم "أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية و الأجنبية"

تشير النظرية في صورتها المطلقة في حالة بلدين، أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملة كل في بلدها، ويكون سعر صرف أي عملة يساوي النسبة بين مؤشري الاسعار في بلدي العملة، فإذا رمزنا لسعر الصرف بالرمز  $E_t$  وإلى مؤشر الأسعار بالرمز  $P^t$  وإلى مؤشر الأسعار الأجنبية بالرمز  $P^*$  فإنه يمكن التعبير عن الصيغة المطلقة

$$E_t = \frac{P^t}{P^*} \quad (1) \quad \text{للنظرية بالمعادلة التالية:}$$

## 2-1-2. الصيغة النسبية: PPA Relative

نتحدث هنا عن تغير سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، فنقول أن سعر التوازن سيتحقق عندما يتساوى معدل التغير من سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، فإن وجدت معدلات تضخم مختلفة فإن سعر الصرف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات. ومنه فإن الصيغة النسبية اهتمت بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر يحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

## 2-2. نظرية تعادل معدلات الفائدة: (PTI) Parité des taux d'intérêt

حسب هذه النظرية معدلات الفائدة السائدة في دولتين تؤثر وبعد فترة معينة على سعر الصرف هاتين الدولتين حيث تسعى للكشف عن العلاقة الموجودة بين سوق الصرف وسوق النقد الوطني. وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة السائد في ذلك البلد وبعد تلك المدة أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر بعد نفس المدة والعكس صحيح

## 2-3. النظرية الكمية:

تتم هذه النظرية بكمية النقود المطروحة للتداول دون التطرق لمصادر تزايد الكمية المتداولة، فهي تفسر التغيرات في أسعار الصرف على أساس كمية النقود حيث الزيادة في كميتها تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي ارتفاع الأسعار الداخلية وكم نتيجة حتمية سوف تزداد الواردات وتقل الصادرات وهذا يقابله زيادة في الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الـ|أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية

## 2.4. سعر الصرف الحقيقي ونموذج التوازن العام :

إن نماذج التوازن العام تميز بين ونوعين من القطاعات الاقتصادية: القطاع المعروض والقطاع التابع (المحتوى)، في هذه النماذج يرتبط سعر الصرف الحقيقي بالأسعار النسبية المتعلقة بالسلع المتبادلة بالنظر إلى السلع غير المتبادلة، وبالتالي فإن المنتجين للسلع التبادلية يخضعون للمنافسة الدولية على عكس السلع الغير لتبادلية، ولقد قدم

- كل من (H.Joly) و (al) نموذج بسيط بمعاملين: المستهلك والمنتج من أجل وضع مخطط لحساب سعر الصرف الحقيقي، حيث يرتكز هذا النموذج على الفرضيات التا
- ❖ إقتصاد مفتوح صغير ينتج نوعين من السلع: المتبادلة وغير المتبادلة .
  - ❖  $P_t = e \cdot P_t^*$  حيث أن  $P_t$  و  $P_t^*$  هما أسعار السلع التبادلية المحلية والخارجية و  $e$  هو سعر الصرف الإسمي.
  - ❖ مستهلكين يعظمون منافعهم، ومنتجين يعملون على تعظيم الأرباح.
  - ❖ سوق السلع التبادلية هو داءما متوازن (الإنتاج يتعادل مع الاستهلاك).

### 3- استعراض الدراسات السابقة:

- تناول موضوع سعر الصرف التوازني العديد من الدراسات من أهمها:
- ✓ قام Edwards (1989) بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني لمجموعة من الدول النامية، حيث افترض وجود مجموعة من المتغيرات الاقتصادي الكلية ل سعر الصرف الحقيقي التوازني مثل التقدم التكنولوجي، تراكم راس المال، مستوى الغنفاق العام بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار، ومجموعة من العوامل المحددة لسعر الصرف.
  - ✓ وفي سنة 1996 قام Halpern et Wyplosz بالبحث في المحددات الأساسية لسعر الصرف التوازني موعة من الدول السائرة في مرحلة الانتقال في شرق أوروبا، حيث ركز الباحثان على أهمية إنتاجية العمل، عوامل الصرف، ومعدل المشاركة في سوق العمل
  - ✓ بينما اختار Parikh et Kahn في سنة 1997 اقتصاد جنوب إفريقيا للبحث في محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني بتطبيق نظرية التكامل المترامن، وقد أوضحت النتائج بأن سعر الصرف الحقيقي التوازني دالة في مجموعة من المتغيرات مثل أسعار الذهب، نمو الإنتاجية، تكاليف النقل، وعوامل الصرف. كما بين تأثير وزن المديونية على سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى القصير. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نمو الإنتاجية في جنوب إفريقيا يؤثر في انخفاض سعر الصرف الحقيقي للزائد مقابل الدولار في الأجل الطويل، في حين أنه لا يوجد لها أي تأثير في الأجل القصير..
  - ✓ في عام 1998 قام Agliettal بإيجاد نموذج سعر صرف حقيقي توازني يأخذ بعين الاعتبار أثر Balassa، حيث يعتبر صافي الوضعية الخارجية عامل تمثيلي للتنافسية خارج الأسعار، حيث يعرف

صافي الوضعية الخارجية بالرصيد المتراكم للميزان الجاري. فكلما ازداد التراكم في بلد ما، كلما ارتفع صافي وضعيته الخارجية، وكلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي التوازي.

✓ دراسة ALLAHOUM.M.ACHOUCHE et H.KERBACHELLION  
et T.KORANCHELLION

حيث سلطت دراستهم على اختلال سعر الصرف الحقيقي في الجزائر بالنسبة لقيمتها التوازنية في المدى الطويل، وحسب نتائج دراستهم كان سعر الصرف أقل من مستواه التوازي حتى سنة 1985.

✓ دراسة مصار منصف: محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري (1990-2003) باستعمال طريقة VAR وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، حيث تدور غشكالية البحث في محاولة بناء نموذج قياسي لتفسير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والمتغيرات الاقتصادية الكلية وحسب هذا الباحث فإن تقدير سعر الصرف في الجزائر يشكل صعوبة كبيرة وذلك لعدم مقدرة النماذج القياسية والسلاسل الزمنية على تفسير السلوك العشوائي لاسواق الصرف.

✓ قنيش محمد: محاولة تقييم سعر الصرف للدينار الجزائري في ظل التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة وهران وتدور إشكالية البحث في محاولة تقييم التقلبات في سعر الصرف الدينار على التوازنات الاقتصادية الكلية ومن نتائج الدراسة أنال تقلبات الزائدة في معدلات الصرف الحقيقية سيؤدي إلى حدوث تكاليف كبيرة على التوازنات الكلية.

#### 4- دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي للفترة 1990 – 2017:

##### 4-1. تقديم متغيرات النموذج:

سنعتمد في تقدير نموذج سعر الصرف الحقيقي في الجزائر على نموذج (Edward) في سنة 1986 وعلى نموذج (Cachin,Ail) في سنة 2002 الذي يفترض أن الاقتصاد صغير يعتمد على نوعين من السلع سلع موجهة للتصدير و سلع غير قابلة للتجارة، حيث يهدف هذا النموذج إلى توضيح تأثير المتغيرات الأساسية على القيمة الحقيقية لسعر الصرف، وسنقوم باستخدام بعض المتغيرات الوكيلية عوض عن بعض المتغيرات التي لم يتوافر بيانات عنها والجدول التالي يوضح لنا المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج:

جدول رقم (01): التعريف بالمتغيرات المستخدمة في النموذج

رمز المتغير	نوع المتغير	إسم المتغير
REER	متغير تابع	سعر الصرف الحقيقي الفعلي
TOT	متغير مستقل	صافي معدل التبادل التجاري: يستخدم كمؤشر وكيل عن الوضع الخارجي

متغير مستقل	درجة الانفتاح التجاري:	<b>OPEN</b>
متغير مستقل	الإنفاق الحكومي	<b>GOV</b>
متغير مستقل	المعروض النقدي	<b>M2</b>

المصدر: من إعداد الباحثين

إن قيم المتغيرات التي نحن بصدد دراستها مأخوذة من بيانات البنك الدولي وهي عبارة عن إحصائيات سنوية للفترة الممتدة من 1990-2017 وتمثل فيما يلي :

متغيرة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مأخوذة من بيانات صندوق النقد الدولي

متغيرة صافي معدل التبادل التجاري تستخدم كمعير وكيل عن الوضع الخارجي وقيمها مأخوذة من

بيانات صندوق النقد الدولي

متغيرة درجة الإنفتاح التجاري وتحسب على أنها  $(X+M / PIB)$

متغيرة الإنفاق الحكومية وتم استخدام متغير وكيل عنها وهو النفقات الحكومية للإستهلاك العام وهي

مأخوذة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من بيانات صندوق النقد الدولي

متغيرة المعروض النقدي وهي متغيرة وكيلة عن الكتلة النقدية مأخوذة من بيانات صندوق النقد الدولي

بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

سيتم نمذجة القيمة الفعلية لسعر الصرف بالإعتماد على نموذج Edward كما هو موضح في الدالة التالية:

$$REER = f(TOT, OPEN, GOV, M2)$$

ولغرض تقدير المعلمات لابد من إدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة:

$$\text{Log}(REER) = \beta_0 + \beta_1 \text{Log}(TOT) + \beta_2 \text{Log}(OPEN) + \beta_3 \text{Log}(GOV) + \beta_4 \text{Log}(M2) + U$$

#### 2.4. دراسة وتحليل السلاسل الزمنية والنتائج القياسية:

قبل البدء في تقدير النموذج يجب التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية لأن أحد الشروط الضرورية للتكامل

المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة

#### 1.2.4. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

سنعتمد على إختبار ديكي فولر ADF وإختبار فيليب بيرون PP لجذور الوحدة وكانت النتائج كما هي

موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): نتائج إختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية عند المستوى

المتغيرات	إختبار ADF	إختبار PP
<b>Log REER</b>	-1,042	-1,320

-2.348	-2.258	<b>Log TOT</b>
-2.461	-2.453	<b>Log OPEN</b>
-1.198	-1.198	<b>Log GOV</b>
-0.914	-0.637	<b>Log M2</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج الإختبار لكل متغيرات الدراسة القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند جميع مستويات المعنوية 1% و 5% و 10% وبالتالي نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي وجود جذور الوحدة وبالتالي عدم إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات ولكي يتحقق استقرار السلاسل سنجري فروق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (03): نتائج إختبار **ADF** و **PP** بعد اجراء الفروقت من الدرجة الاولى

اختبار <b>PP</b>	اختبار <b>ADF</b>	المتغيرات
-4.435	-4.406	<b>DLog REER</b>
-6.765	-6.825	<b>DLog TOT</b>
-4.354829	-4.544	<b>DLog OPEN</b>
-4.422355	-4.363	<b>DLog GOV</b>
-4.847	-4.838	<b>DLog M2</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن إختبار **ADF** و **PP** بعد المفاضلات الأولى للمتغيرات أعطى قيما ل  $t\phi$  المحسوبة أصغر من القيم الحرجة الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم وبالتالي عدم وجود جذر الوحدة مما يعني السلاسل مستقرة. وبالتالي هناك احتمال وجود تكامل مشترك

## 2.4.2. تحديد طول فترة الإبطاء في النموذج :

نعتمد في هذا على عدة معيير والنتائج كانت كما يلي :

الجدول رقم (03): تحديد طول فترة الإبطاء

Lag	LagL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-24.86511	NA	0.256698	1.478007	1.522445	1.493347
1	26.92103	97.65388*	0.014097	-1.424059	-1.3351*	-1.393379
2	28.32776	2.572301	0.013777*	-1.4473*	-1.313985	-1.4012*
3	28.86102	0.944632	0.014158	-1.420630	-1.242876	-1.359269

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم 03 أعلاه وبالإعتماد على معيار سوارتتش حيث يوضح لنا أن طول فترة الإبطاء التي يجب أن يتضمنها النموذج فترة واحدة فقط .

### 3.4. اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون: JOHANSON test

يفضل استخدام اختبار جوهانسون لأن النموذج متعدد وللتحقق من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تتصف بخاصية التكامل المتزامن أي العلاقة بين التغيرات تكون متجهة للتوازن في الإجل الطويل، سنعمد على اختبار الأثر ولقد تبين لنا مسبقاً أن درجة التأخير المناسبة هي (1-1) بالإعتماد على معيار سوارتتر، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم(04): اختبار التكامل المتزامن johansen cointegration

الإحتمال	القيم الحرجة Critical value 5%	الأثر	قيم الدراسة Eigenvalue	فرضة العدم
0.0151	69.81889	75.90100	0.419436	r= 0
0.0532	47.85613	47.56612	0.419436	r= 1
0.0796	29.79707	27.99092	0.343745	r= 2
0.1213	15.49471	12.82752	0.172935	r= 3
0.0144	3.841466	5.992111	0.153333	r= 4

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه *trae* إحصائية الأثر أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم أي وجود متجه تكاملي واحد وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

### 4.4 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في الال الطويل والتحقق من الشرط الأول والمتمثل في تكامل السلسلتين من نفس الدرجة، سنقوم بتقدير هذه العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتحصلنا على النتائج التالية:

<b>logreer = 4.687 + 0.319 logtot – 0.566 logopen + 0.363 loggov – 0.352 logm2</b>					
$t_{\hat{\beta}_i}$					
: ( 4.030)	(2.219)	(-1.799)	(3.106)	(-6.179)	
$\delta_{\hat{\beta}_i}$ :	( 1.162)	(0.144)	( 0.314)	(0.117)	(0.057)
$R^2 = 0.9167$ $Dw = 0.49$ $F_c = 90.899$					
<b>Prob (F-statistique)= 0.000</b>					

حيث:

$t_c$ : هي قيم إحصاءه ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة

$\delta_{\hat{\beta}_i}$ : الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة .

$R^2$ : تمثل معامل التحديد والذي يوضح لنا نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

$DW$ : تمثل إحصائية ديرين واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

$F_c$ : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وتتناول معنوية النموذج ككل.

#### 1.4.4. تحليل ونفسير النتائج:

من خلال نتائج التقدير يمكن تفسير النتائج كالتالي:

✓ نلاحظ أن إحصائية  $F_c$  تقدر ب 90.899 وباحتمال يقدر ب 0,000 ما يعني أن النموذج

معنوي ومقبول إحصائيا بشكل عام.

✓ نلاحظ من خلال نتائج التقدير أيضا أن معامل التحديد  $R^2$  أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج،

حيث أن  $R^2 = 0.9167$  تمثل 91,67% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الحقيقي الفعلي

مشروحة من طرف المتغيرات المستقلة والباقي أي نسبة 8,33% يعود سببها إلى عوامل ومؤثرات أخرى

لم يتضمنها النموذج.

✓ معامل الحدار العنصر الثابت يقدر ب 4.687 وهو معنوي إحصائيا.

✓ معامل الحدار معدلات التبادل التجاري موجب ومعنوي أي أنه يؤثر إيجابا على سعر الصرف الحقيقي

ويقدر ب 0.319 وهذا معناه أن ارتفاع معدلات التبادل التجاري بنسبة واحدة 1% يؤدي إلى

ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 31.9% مع ثبات المتغيرات الأخرى

✓ معامل الحدار الإنفتاح التجاري سلبى وغير معنوي وهذا يعني أنه يؤثر سلبا على سعر الصرف الحقيقي

وهو يقدر ب -0.566 أي أن ارتفاع معادل الإنفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض سعر

الصرف الحقيقي ب 56.6% .

- ✓ معامل انحدار الانفاق الحكومي موجب ومعنوي ويقدر ب0.363 أي أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 36,3%
- ✓ معامل الكتلة النقدية سلبى ومعنوي ويقدر ب -0.352 أي ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي على إنخفاض سعر الصرف الحقيقي بنسبة 35.2%.

#### 2.4.4 اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ: vcm

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك نقوم بالرحلة الثانية والأخيرة حيث في هذه المرحلة نقدر العلاقة في المدى القصير وهذا ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ وهو مسار تعديلي يسمح بإدخال المتغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل الجدول التالي يوضح نتائج التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

الجدول رقم(04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

نموذج تصحيح الخطأ			dLog REER	المتغيرات
الاحتمال	الخطأ المعياري	إحصائية t		
0.3995	0.032357	-0.854363	-0.027644	الحد الثابت
0.9662	0.085456	0.042708	0.003650	dLog TOT
0.5485	0.227909	-0.606725	-0.138278	dLog OPEN
0.0006	0.135865	3.837817	0.521424	dLog GOV
0.3839	0.211826	-0.883339	-0.187114	dLog M2
0.0194	0.107220	-2.465903	-0.264395	E(-1)
0.481493				R <sup>2</sup>
1.188455				DW

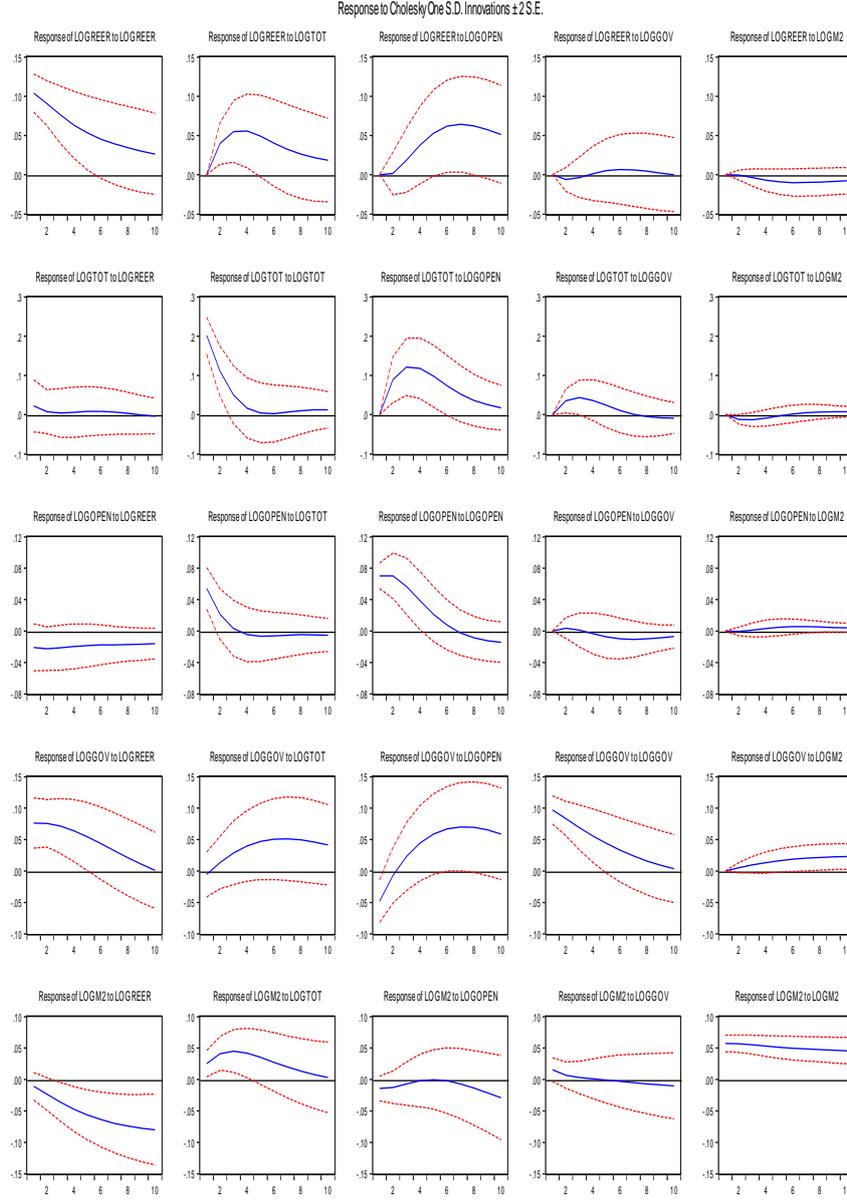
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج 8 Eviews

#### 1.2.2.4 تحليل النتائج:

- ✓ من خلال الجدول يتضح لنا أن معامل التحديد  $R^2 = 0.4819$  وهذا يعني أن جودة التوفيق ضعيفة نسبياً أي أن 48.19% من المتغيرات المستقلة تفسر لنا تغيرات سعر الصرف.
- ✓ كما أن المعلمة E(-1) فكانت قيمته -0.2643 وهذا يعني أنه في كل فترة سنة يتم تعديل مايزيد عن 26,43% من اختلالات توازن سعر الصرف في المدى الطويل وهذا مايدعم فرضية التكامل المتزامن.

## 4.4 دوال الإستجابة الدفعية :

الشكل رقم (01): دوال استجابة التدمة الفعل



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال نتائج تقدير دوال الإستجابة الدفعية الموضحة في الملحق رقم 07 ومن خلال الشكل رقم 01 أدناه تبين لنا مايلي:

- ❖ **استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات التي تحصل فيه:** نلاحظ من خلال الشكل البياني أنه لو حصل صدمة في سعر الصرف الحقيقي فإن سعر الصرف الحقيقي يبدأ بالتنازل من الفترة 01 إلى غاية الفترة 07 يبدأ بالثبات أيضا على طول الفترة كانت الإستجابة إيجابية.
- ❖ **استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات التي تحصل في معدلات التبادل التجاري TOT:** نلاحظ من خلال الشكل أن استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات التي تحدث في معدلات التبادل التجاري كانت موجبة حيث بدأت بالتزايد إلى غاية الفترة الثالثة ثم بدأ بالانخفاض والى غاية نهاية الفترة.
- ❖ **استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات التي تحصل في الانفتاح التجاري OPEN:** نلاحظ من خلال الشكل أنه لو حصل صدمة في درجات الانفتاح التجاري فان سعر الصرف الحقيقي يستجيب بشكل موجب ويتصاعد إلى غاية الفترة السادسة ثم يبدأ بالاستقرار.
- ❖ **استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات التي تحصل في الإنفاق الحكومي GOV:** نلاحظ من خلال الشكل أن استجابة سعر الصرف للصدمات التي تحدث في الإنفاق الحكومي كانت سلبية وبشكل ضعيف إلى أن تنعدم في الفترة الرابعة ثم تتزايد بشكل إيجابي وضعيف أيضا وتبقى الاستجابة مستقرة من الفترة السادسة إلى أن تنعدم في آخر الفترة.
- ❖ **استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات التي تحصل في الكتلة النقدية M2:** من خلال الشكل نلاحظ أنه لو حصل صدمة في الكتلة النقدية فان سعر الصرف يستجيب بشكل سلبي حيث يبدأ بالتناقص إلى غاية الفترة الخامسة ثم يستقر إلى غاية نهاية الفترة

## 5.4, تحليل التباين:

الجدول رقم(04):نتائج تحليل التباين

RESPONSE LOGREER							
Period	S.E.	LOGREER	LOGTOT	LOGOPEN	LOGGOV	LOGM2	
1	0.103903	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	
2	0.143532	92.19349	7.614511	0.012047	0.178853	0.001103	
3	0.172582	83.19271	15.46257	1.137429	0.162658	0.044634	
4	0.195858	75.03509	20.08046	4.595875	0.132191	0.156382	
5	0.215624	67.96812	21.73249	9.827002	0.169179	0.303214	
6	0.232632	62.17462	21.67799	15.47322	0.231840	0.442323	
7	0.246917	57.70597	20.96633	20.50287	0.272414	0.552415	
8	0.258477	54.41959	20.16321	24.50420	0.280473	0.632523	
9	0.267518	52.07150	19.48480	27.48376	0.269495	0.690437	
10	0.274419	50.41408	18.97356	29.62142	0.256137	0.734798	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 8

من خلال جدول تحليل التباين الموضح أعلاه، يمكن تحليل النتائج على المدى القصير والمدى الطويل كالتالي:

## 1.5.4. على المدى القصير:

يتضح من خلال النتائج أن 92% من تباين الخطأ بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي الفعلي مفسرة بصدمات من المتغير نفسه، وهذا خلال الفترة الثانية ثم تبدأ بالانخفاض بشكل تدريجي لتصل إلى 76% خلال الفترة الرابعة وهذا الانخفاض يرجع إلى تأثير بعض المتغيرات المستقلة الأخرى حيث يعتبر معدل التبادل التجاري أهم متغير في تفسير تباين سعر الصرف الحقيقي بنسبة 20% ثم يليه التحرير التجاري بنسبة 4%.

## 1.5.4. على المدى الطويل:

من خلال الجدول نلاحظ أنه ابتداءً من الفترة الرابعة ترتفع نسبة لتحرير التجاري في تفسير تباين الخطأ لسعر الصرف الحقيقي الفعلي من بين المتغيرات المستقلة الأخرى تليها معدلات التبادل التجاري أما الانفاق الحكومي والكتلة النقدية لم تصل نسبة تفسيرها إلى 1% وبالتالي فإنه في المدى الطويل نسبة تباين الخطأ لسعر الصرف الحقيقي الفعلي مفسرة بصدمات تحدث في المتغير نفسه بلغت لأنى مستوى خلال آخر فترة ب 50%، وأيضاً مفسرة بصدمات تحدث في معدلات التبادل التجاري بنسبة 18% وصدمات تحدث في التحرير التجاري بنسبة 29% أما الكتلة النقدية والانفاق الحكومي فنسبة تأثيرهما شبه معدومة.

## الخاتمة:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشراً لقياس درجة تنافسية البلد في الأسواق المالية، أما سعر الصرف التوازني فيمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي فهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة، ومن أجل دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي في الجزائر قمنا بإجراء دراسة قياسية عن طريق نمذجة المتغيرات الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل، وذلك بتطبيق نموذج Edwards لاختبار وتقدير الحدار تصحيح الخطأ والتكامل المتزامن لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى غاية 2017 حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة تكامل واحدة في المدى الطويل بين التغيرات الاقتصادية وسعر الصرف الحقيقي الفعلي.
  - يستجيب سعر الصرف الحقيقي الفعلي للصدمات التي تحدث في معدلات التبادل التجاري ومعامل التحرير التجاري بنسبة أكبر من الانفاق الحكومي والكتلة النقدية.
  - الكتلة النقدية لا تفسر تباينات أخطاء سعر الصرف الحقيقي الفعلي على المدى الطويل وأهم مفسر له هو التحرير التجاري.
- وبعد الخروج بهذه النتائج يمكننا إعطاء بعض التوصيات :
- سباب تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير.
  - النظر في كفيات القضاء على الإختلالات في سعر الصرف.
  - إيجاد سعر الصرف الحقيقي التوازني للاقتصاد الجزائري وهذا باستعمال نماذج أخرى كنموذج سعر الصرف الطبيعي.

## قائمة المراجع:

1. العباس بلقاسم (2003)، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. بلقاسم العباس (2003)، "سياسات أسعار الصرف"، مجلة جسر التنمية، الكويت.
3. حمدي عبد العظيم (1984)، "سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة
4. طاهر لطرش (2003)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجمعية، الجزائر
5. مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد (2006)، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت
6. عادل أحمد حشيش (2000)، "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية
7. لولو موسى بوخاري (1999)، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية" مكتبة حسين المصرفية، بيروت، الأطروحات والمذكرات:
1. بن قدور علي (2013)، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

2. بن عيني رحيمة(2006)، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
3. جبوري نُجْد(2007)، أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي، دراسة حالة اقتصاد الجزائر، المغرب، السعودية وعمان باستخدام نماذج اشعة الإنحدار الذاتي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،

1. AETATUIN,F(1992) , « les taux de change »2éme édition , P U F, presse Universitaires de France .
2. BENASSY ,A(1993), « comment se fixcent les Taux de changes : un bilan » economie et prévision N°107
3. BOURGUINAT,H(1995), Finance internationale,3émé édition ;PUE,PARIS, P378
4. BOUR Isard P,(1986),lessons prom empiritical models of exchange rate, American economic association
5. J . Zambujal-Oliveira Miguel Faria (2011), « Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach”, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3
6. PAYARD Jusette ,(1986),Risque su charge, librairie Vuibert,; Paris
7. PERYRARD JOSETTE(1995), «Gestion financière internationale »,3éme édition Vuibert, Paris
8. PHILLIPPE Avoya et autre (1993) , «Finance appliquée » Paris dunod
9. HEVEL Moly ;CELINE Pringint ;NECOLAT Sobazie,(1992),economiea de mérisin, N° 123-124
10. www.worldbank.org

## The principle of risk management in Islamic banks (Case Study of Al Baraka Bank of Algeria)

### مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)

مختار بونقاب<sup>1</sup>

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

مريم بالأطرش<sup>2</sup>

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

#### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، لذا تم استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر وفكر إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية. وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لعرض مختلف العناصر المرتبطة بمبدأ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة المبدأ الذي يستند عليه بنك البركة الجزائري في إدارة مخاطره. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: بعض الاجراءات التي يعتمدها المصرف في إدارة مخاطره تخالف مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة المخاطر، فكر إدارة المخاطر، مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بنك البركة الجزائري.

#### Abstract:

The aim of this study was to highlight the principle of risk management in Islamic banks. Therefore, the various concepts related to risk management and risk management thought in Islamic banks have been reviewed. The descriptive analytical approach has been followed as it is appropriate to present the various elements associated with the principle of risk management in Islamic banks, along with the use of the case study method because we are studying the principle on which Al Baraka Bank Algeria is based in managing its risks. The study has come up with a set of results, most importantly: some of the procedures adopted by Al Baraka Bank Algeria in managing its risks are contrary to the profit and loss sharing principle .

**Keywords:** risk management, risk management thought, profit and loss sharing principle, Al Baraka Bank Algeria.

**JEL Classification:** G32, Z12, P4

<sup>1</sup> moukhtar8@gmail.com

<sup>2</sup> bellatrechmeriem@gmail.com

## تمهيد

شهد العالم عام 2008 أزمة مالية عالمية مدمرة عصفت بعدد المؤسسات المالية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أفلس أكثر 100 مصرف يتقدمهم مصرف ليمان براذر (رابع أكبر مصرف في و.م.أ). لكن المتابع لمسيرة المصارف الإسلامية التي لم تتجاوز أربعة عقود يقف مندهشا أمام المناعة الذاتية والقوية لهذه المصارف تجاه هذه الأزمة، حيث خرجت منها بأقل الخسائر بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية.

تتميز المصارف الإسلامية كما قلنا أنفا بمناعة ذاتية تجعلها قادرة على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار بفضل منتجاتها التي تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، وصيغها التمويلية الفعلية لا الشكلية، هذا الكلام لا غبار عليه من الناحية النظرية، لكن الواقع يكشف عديد المخاطر التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي من بينها: مشكلة السيولة بشقيها، إدارة فائض السيولة ونقص السيولة، اعتماد التمويل على عمليتي المراجعة والتورق، حيث تكاد هاتين الصيغتين تكونان النشاط الرئيسي للاستثمار بالمصارف الإسلامية، إذ بلغت في بعضها نسبة 90%، بالإضافة إلى ضعف التمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة. وعلى هذا الأساس فإن الصناعة المصرفية الإسلامية تعاني من ضعف نظامها الخاص بإدارة المخاطر.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو المبدأ الذي تستند عليه المصارف الإسلامية في إدارتها لمخاطرها؟

للإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

- أساسيات حول المخاطر؛
- إدارة المخاطر؛
- مبدأ إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي وبنك البركة الجزائري.

## 1- أساسيات حول المخاطر

### 1-1- تعريف المخاطر

#### 1-1-1- التعريف اللغوي للخطر

الخطر (بفتح الحاء والطاء)، في الأصل هو الرهن، وهو ما يخاطر عليه، ولا يقال إلا في الشيء الذي له قدر ومزية.

ويعرف قاموس أكسفورد الخطر، بأنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة، تترتب على ذلك نتائج سيئة وخسارة.

#### 1-1-2- التعريف المالي للمخاطر

تعددت التعاريف التي تناولت المخاطر، وسنحاول التطرق لأهم هذه التعاريف كالاتي:

- 1- هي "الوضع الذي نواجه فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع".
- 2- هي "الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة".

### 1-1-3- التعريف الفقهي (الشرعي) للمخاطر

قال الإمام مالك (رحمه الله): "والأمر عندنا أن من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الإناث من النساء والدواب، لأنه لا يدرى أ يخرج أم لا يخرج؟ فإن خرج لم يدر أ يكون حسنا أم قبيحا أم تاما أم ناقصا أم ذكرا أم أنثى؟ وذلك كله يتفاضل إن كان على كذا، فقيمته كذا، وإن كان على كذا، فقيمته كذا. قال أيضا: ولا ينبغي بيع الإناث واستثناء ما في بطونها، وذلك أن يقول الرجل للرجل ثمن شاتي الغزيرة (كثيرة اللبن) ثلاثة دنانير فهي لك بدينارين ولي ما في بطنها، فهذا مكروه لأنه غرر ومخاطرة".

وقال الشافعي (رحمه الله): "إذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان، أو شهد لك به عليه شهود، أو ما أشبه هذا فأنا له ضامن لم يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى له ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجهه فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا وإنما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة".

وكذلك تحدث ابن القيم (رحمه الله) عن المخاطر فقال: "والمخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك. والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله، ومن هذا النوع يكون أحدهما قد قمر الآخر، وظلمه، ويتظلم أحدهما من الآخر بخلاف التاجر الذي قد اشترى السلعة، ثم بعد هذا نقص سعرها، فهذا من الله سبحانه ليس لأحد فيه حيلة، ولا يتظلم مثل هذا من البائع.

إن الخطر في المفهوم الفقهي متعلق بالعقد، ويشير إلى عدم التيقن الذي تولده العلاقة التعاقدية، فالعقود في الشريعة الإسلامية يجب أن تكون واضحة في بيان الحقوق والالتزامات المتولدة منها، فإذا شابها الغموض أو عدم الوضوح انقلبت إلى عقود خطر بصرف النظر عن الظروف الخارجية المحيطة بالمتعاقدين فإن هذه لا تدخل في مفهوم الخطر بمعناه الفقهي.

### 1-1-4- تعريف الخطر في الاقتصاد الإسلامي

إذا عرفنا الخطر بأنه احتمال وقوع الخسارة، فمن الواضح حينئذ أن الخطر غير مرغوب في الشريعة الإسلامية، لأنه يعرض الثروة للخسارة والضياع، وهو ينافي مقصد الشريعة من حفظ المال وتنميته. بل قد صرح القرافي رحمه الله أن الضمان، وهو من أبرز صور حفظ المال، مقصود للعقلاء.

كما قلنا سابقا ليس من مقاصد الشريعة الإسلامية تعريض المال للخطر، وإنما هي تشترط الضمان في الربح، والضمان هنا يعني تحمل المسؤولية المال، وهي مسؤولية تابعة للملكية وليست منفصلة عنها، فاشترط الضمان اشتراط لتحمل المسؤولية الناتجة عن الملكية، وهو ما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام: (الخراج بالضمان)، فالمسؤولية هي المقصودة، لأنها تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات وتوجه الحوافز لتحقيق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي، لكن ليس المقصود هو التعرض للمخاطرة، فالمخاطر هنا تابعة للقطاع الحقيقي

المنتج لأنها تابعة للملكية، وليست مستقلة بحيث تصبح هدفا في ذاتها. أما الضمان المستقل عن الملكية فلا تجوز المعاوضة عليه، لأنه غرر بإجماع الفقهاء.

تكون المخاطرة مقبولة عندما تتبع النشاط الاقتصادي الذي يولد الثروة، على عكس المخاطرة الضارة التي لا تضيف قيمة مضافة للنشاط الاقتصادي، وهذا فرق جوهري بين المخاطرة المقبولة وتلك الممنوعة في الاقتصاد الإسلامي.

### 1-1-5- التعريف المصرفي للمخاطر

تعريف المخاطر من الناحية المصرفية بأنها:

- 1- "احتمالية حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستثمار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".
  - 2- "احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه".
- مما سبق يتضح أن القاسم المشترك لمصطلح المخاطر هو حالة عدم التأكد وعدم معرفة النتائج المستقبلية لأعمال المصرف، ولذلك يمكن القول بأنها هي احتمالية تعرض المصرف لخسائر مستقبلية غير متوقعة، تؤدي إلى انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، أو تضع قيود تحد من قدرة المصرف على الاستثمار وتحقيق أهدافه.

### 1-2- مفهوم الخطر حسب مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

الخطر هو الإشراف على الهلاك، خوف التلف والمراهنة، وهذه المعاني تدور حول التردد والاحتمال بين وقوع الشيء وعدم وقوعه. والمخاطر هي المغارم والتبعات وتحملها، وانتظارها أمر لا بد منه في صحة المعاملات، وهو من قبيل تحمل المسؤولية وتعزيز المشاركة وتحقيق العدل ونفي الغبن والغرر ومنع الضرر والظلم. وفيه الإقرار بالمخاطر التي لا تنفك عن طبيعة النشاط الاقتصادي والإنساني وضبطها باعتدال.

ويحمل مفهوم تحمل المخاطر المعاني التالية:

- احتمال وقوع المخاطر وانتظارها، دون إرادة وقوعها والتشوف إلى تحصيلها، بل الفطرة والشرع والمصلحة تأبي ذلك؛
- بذل الجهد لمنعها أو تقليلها وحمايتها؛
- تحملها عند وقوعها، والالتزام بالوفاء بما يكون غرما على الشركاء؛ تطبيقا لمبدأ المشاركة والمسؤولية؛
- تحمل المخاطر يكون في المعاملات المباحة فقط، وليس في المحرم كالميسر؛
- تحمل المخاطر يمثل جهدا من الشريك يقابله العائد، وكلما زادت المخاطرة زاد العائد؛

- أن المخاطرة جزء من تبعه الهلاك التي يتحملها الضامن، وذلك أن الضمان يشمل تحمل مخاطر الملكية، وهي احتمال وقوع الهلاك والخسارة بالمال أثناء حيازته له، كما يشمل تحمل آثار الهلاك والخسارة بعد وقوعها، وهذا لا يسمى مخاطرة، فيكون تحمل المخاطرة جزءاً من الضمان؛
- تحمل المخاطر يمنع الفجوة بين النشاط المالي والنشاط الحقيقي الذي يقوم فيه العمل والجهد البشري الدور الرئيس في توليد القيمة المضافة.

وعليه، فلا يجوز التنصل من المخاطر عند وقوعها، أو عدم تحملها قبل وقوعها، ومنه اشتراط مقدار محدد من المال، أو ربح مقطوع، فهذا يدخل في الغرر المنهي عنه، ومخالف لمبدأ المشاركة وتحمل مخاطرها. وهو اختصاص أحد الشريكين أو الفريقين بالغنم، وتعرض الآخر للغرم. وهو الربا المحرم ونحوه.

### 1-3- العلاقة بين مفهوم الخطر ومفهوم عدم اليقين

للمخاطرة علاقة بمفهوم عدم اليقين، ذلك أن المخاطرة هي احتمال وقوع أمر غير متيقن الوقوع. أما الأمور اليقينية فلا يكتنفها الخطر، ووجود الخطر يولد عدم اليقين، فالتعرض للخسارة في التجارة مخاطرة ولكن إذا وقعت فإنها لم تعد عندئذ مخاطرة بل صارت أمراً يقينياً، وانخفاض القيمة السوقية لأصل رأسمالي هو مخاطرة ولكن انخفاض قيمته بفعل الاهتلاك (بسبب الاستعمال ومرور الوقت) ليس مخاطرة لأنه أمر متيقن وغير محتمل، والعلاقة العكسية واضحة بين العائد على الاستثمار والمخاطرة.

فالمستثمرون مستعدون لتحمل مخاطر عالية على استثماراتهم إذا قابلها احتمال تحقق عوائد مجزية، والمستثمر يهتم بقياس المخاطرة حتى لا يتحمل مخاطر عالية مقابل عوائد متدنية، وقد بين فرانك نایت منذ أوائل هذا القرن أن الفرق في المفهوم الاقتصادي بين الخطر وعدم التيقن، هو أن الخطر ما كان ممكناً قياس احتمالات وقوع المكروهات فيه، أما عدم التيقن فهو الحال الذي لا يكون ممكناً أو لا يكون مجدياً قياس هذه الاحتمالات.

### 2- إدارة المخاطر

تتضمن إدارة المخاطر بالمصارف القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف، قياسها، حصر آثارها المترتبة عليها، ومن ثم ابتكار الحلول واختيار الحل المناسب لمعالجتها، وتهدف عملية إدارة المخاطر بالمصرف إلى تمكينه من تحقيقه أهدافه بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

### 2-1- تعريف إدارة المخاطر

تعددت التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر، وسنحاول التطرق لأهم هذه التعاريف كالاتي:

- 1- هي "عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات".
- 2- هي: "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا".

3- هي: " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".

نلاحظ أن التعريفات السابقة لإدارة المخاطر تركز على النقاط التالية:

- إدارة المخاطر مرتبطة بحالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر؛
  - تهدف إدارة المخاطر للحد من إمكانية حدوث الخسارة وإبقائها في حدودها الدنيا؛
  - إدارة المخاطر عملية متكاملة تتضمن (رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها)؛
  - إن إدارة المخاطر تعمل على تقليل احتمالات إعسار أو إفلاس المنشأة.
- من خلال ما سبق يمكن للباحثين تعريف إدارة المخاطر (في المصارف الإسلامية وغير الإسلامية) على أنها: هي عملية متكاملة ومستمرة تتضمن رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها، وتهدف هذه العملية إلى الحد من إمكانية حدوث الخسارة وإبقائها في حدودها الدنيا، وبالتالي المحافظة على استمرارية المصرف ومركزه المالي.

## 2-2- أساليب التعامل مع المخاطر

يوجد الكثير من الأساليب التي تعتمد المصارف في تعاملها مع المخاطر التي تواجهها، يمكن تلخيصها كما يلي:

**2-2-1- تجنب المخاطر:** يرفض الفرد أو المؤسسة أحياناً قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة. ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع المصرف عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة بسبب الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار. ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوباً سلبياً وليس إيجابياً في التعامل مع الأخطار، لأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوباً غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

**2-2-2- تقليل المخاطر:** لتقليل المخاطر تقوم المؤسسة المالية حسب هذا الأسلوب برصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم التي يجري تصميمها لذلك الغرض.

**2-2-3- نقل المخاطر:** يتم مواجهة الخطر حسب هذه الطريقة بتحويله إلى طرف آخر، نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكته لهذا الشيء. ويعتبر التأمين من أهم وسائل نقل المخاطرة وأكثرها انتشاراً، حيث تقوم شركات التأمين بتعويض الأفراد والمنشآت المعرضين لخطر معين عن الخسارة المادية المحتملة التي لحقت بهم نتيجة حدوث الخطر المؤمن منه وذلك مقابل مبلغ محدد مقدماً يسمى قسط التأمين.

وبدورها تستعمل المصارف التقليدية هذا الأسلوب لنقل المخاطر التي تواجهها إلى المتعاملين معها، ويظهر ذلك جلياً في القروض التي تقرضها لعملائها، حيث أن هذه المصارف لا تتحمل أي خسارة قد تحدث لقروضها، فالعميل مطالب بسداد أصل القرض زائد الفوائد المترتبة عليه سواء ربح أو خسر.

**2-2-4- التجزئة وتنويع المخاطر:** ويقصد بها تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر، وذلك بجانب التنوع بالنسبة لكل جزء من الأجزاء في الحالات التي تسمح بذلك بما يحقق انتشاراً للمخاطر على المستوى المالي أو الجغرافي، كل ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر (الشيء المعرض للخطر) للتجزئة.

**2-2-5- التحوط:** يختلف التحوط عن التأمين في كونه نقل للمخاطر مع التنازل عن امكانية الربح.

**2-2-6- المشاركة في تحمل المخاطر:** بخلاف فكر إدارة المخاطر في الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على نقل المخاطر من طرف لآخر، فإن فكر إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، الذي بموجبه يتم تقاسم المخاطر بين مختلف الاطراف المساهمة في العملية.

### 2-3- أهمية إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة، وتكمن أهميتها فيما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية أموال المودعين، الدائنين والمستثمرين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بما كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستويات؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛
- حماية صورة المصرف بتوفير الثقة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

### 3- مبدأ إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي وبنك البركة الجزائري

#### 3-1- مبدأ إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من حياة الناس وتعاملاتهم، لذلك اعترفت الشريعة الإسلامية بها واعتبرت اتباع مبدأ المشاركة في الربح والخسارة شرطاً أساسياً في إبرام العقود وتنفيذها حتى تكون مشروعة، وهذا المبدأ مستنبط من قوله عليه الصلاة والسلام: "الخراج بالضمان" ومن قول الفقهاء "الغنم بالغرم"، ومعنى هذه القاعدة: كما أكدته مجلة الأحكام العدلية: (أن من ينال نفع شيء يجب أن يتحمل ضرره)، هذه القاعدة العظيمة من محاسن التشريع الإسلامي القائم في كل أحكامه على العدل والمصلحة، حيث تحقق العدل بين الناس في تعاملاتهم، بخلاف النظام الربوي الذي يضمن للمقرض فائدة الإقراض "الغنم" دون أن يتعرض للمغامر والمخاطر التي يتحملها المقرض وحده. وبالتالي فالحديث والقاعدة قد وضعا مبدأً شرعياً أساسياً في المعاملات المالية، وهو أنه لا بد من تحمل الخسارة كي يحل الربح.

ولا سبيل لتحقيق العدل وإنقاذ الأفراد والمجتمعات من الاستغلال والظلم والأزمات المالية الخانقة إلا إذا جعل الاستثمار معتمداً على صيغ يشارك فيها أطراف التعامل بالغنم والغرم، كصيغ المشاركات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها من الاستثمارات التي تقوم على اشتراك طرفين أو أكثر في تحمل المغارم والتمتع بالمغانم، وها هو البنك الدولي يقرر في معرض معالجته لمشكلة الديون التي تعصف ببعض دول العالم أنه لا بد من استبدال الديون بالمشاركة حتى يتحقق الاستقرار في العالم.

بخلاف الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد في إدارة المخاطر على نقلها من طرف إلى طرف، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، الذي بموجبه يتم تقاسم المخاطر بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية المالية أو المساهمة في الدورة الاقتصادية. ونورد فيما يلي مجموعة من الأمثلة توضح الضوابط التي وضعها الشارع الحكيم حتى يتم تقاسم المخاطر بين مختلف الأطراف المشاركة في المعاملة:

- يتعين على البائع في عقد البيع أن يتحمل كافة المخاطر المتعلقة بالسلعة ما دامت في ملكه (تبعه الهلاك أو التلف أو نقص القيمة..) إلى أن يبيعها ويسلمها للمشتري؛
- يتحمل المستأجر مخاطر هلاك الأصل الذي قبضه في حالة تعديه أو إهماله له، ويجب عليه تسديد أجرته وإن لم يستعمله، طالما أنه تسلمه ودخل في حوزته. أما فيما يخص المخاطر المتعلقة بالأصل المؤجر فيتحملها مالك العين المؤجرة، لأن أي هلاك يلحق بالأصل دون تعدي أو إهمال المستأجر يجب أن يتحمل تبعته المؤجر، كما يتعين عليه تحمل نفقات التأمين والصيانة الأساسية للأصل المؤجر والضرائب المفروضة على ملكية هذا الأصل أو دخله؛
- يتحمل رب المال لوحده في عقود المضاربة مخاطر هلاك موجودات المضاربة أو خسارتها أو نقص قيمتها، طالما أن ذلك لم يحدث بسبب تعدي المضارب على هذه الموجودات أو التقصير في حفظها. أما المضارب فإنه يتحمل مخاطر جهده وخبرته إذا لم تحقق المضاربة ربحاً.

كما قلنا آنفاً هناك اختلاف كبير بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي فيما يخص إدارة المخاطر وأساليب تقليدها، لأن التمويل التقليدي قائم على منتج واحد يتم دراسته وتقوم مخاطره للحد منها، وهو الإقراض بفائدة. بينما التمويل الإسلامي لديه عدد كبير من المنتجات يختلف كل منها عن الآخر، ولكل منها مخاطره، لذلك هناك منتجات مختلفة وطرق عديدة لتقوم مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وإدارتها والحد منها، فليس صحيحاً القول بأن: "مبادئ إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية هي نفسها المبادئ التي تدار بها المخاطر في المصارف التقليدية" كما كتب البروفيسور روندي ويلسون. لأن إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. في حين يعتمد فكر إدارة المخاطر في الاقتصاد الرأسمالي على مبدأ نقل المخاطر من طرف لآخر.

والخلاصة أن إدارة المخاطر والتحوط جائز شرعاً بتوافر الشروط الثلاثة التالية:

– يجب أن تكون المخاطر المراد التحوط منها أو تقليدها هي بحد ذاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– إدارة المخاطر يجب أن تكون بطرق وعقود شرعية، وألا تتعارض مع المبدأ "الغنم بالغرم"؛

– أن يكون الهدف هو إدارة المخاطر وتقليلها فقط وليس إزالتها أو الترحيل منها بجعلها منتجات مالية.

والجدول الموالي يوضح الفرق بين فكر إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي ونظيره الرأسمالي.

### الجدول رقم (3-1): جدول مقارنة بين فكر إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي ونظيره الرأسمالي

أوجه المقارنة	إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي	إدارة المخاطر في الاقتصاد الرأسمالي
المبادئ	المشاركة في الربح والخسارة	نقل المخاطر من طرف لآخر
الادوات المستخدمة	صيغ التمويل الإسلامي، العريون، خيار الشرط، الشرط الجزائي	الفائدة الربوية ومشتقاتها، المشتقات المالية
خصائص أدواتها	تتميز بالوضوح، التنوع، المشروعية والعدالة	تتميز بالغموض، التعقيد، المجازفة وعدم العدالة
النتيجة	(قيمة مضافة) تقليل الخسائر وتقاسمها بين الأطراف المتعاملة	(معادلة صفرية) طرف خاسر وطرف رابح

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات السابقة.

3-2- عرض مقاصد ومآلات حديث "الخراج بالضمان" وقاعدة "الغنم بالغرم"

3-2-1- عرض مقاصد حديث "الخراج بالضمان" وقاعدة "الغنم بالغرم"

يتمثل الوجه المقاصدي لحديث "الخراج بالضمان" في تحقيق العدل بين المتعاملين، من جهة مقابلة العائد والمكسب للتبعة والضمان، تكون مظنة للعدل ونفي الظلم والغبن، وهي كذلك مظنة لنفي الخصومة والعداوة، بموجب توزيع المغامر والمغارم على المتعاقدين، وتعزيز المشترك بينهما بحرية إرادة وصفاء سريرة وشفافية معاملة.

وتتمثل هذه المقاصد في:

- إقامة العدل بين المتعاملين، بالفوز بالشيء وربحه، وتحمل تبعته ومخاطره؛
- تحقيق التراضي بين المتعاملين، ومظنته العدل والاشترك في المسؤولية، والريح والخسارة، وانتفاء الغبن والابتزاز والأناية؛
- دوام المعروف والتعاون بين المتعاملين، ونفي التباغض والتنازع بموجب الاستئثار بالريح والتصل من المسؤولية والمشاركة؛
- تحفيز الهمم وتفعيل المبادرات وتحرير الإرادات من التخوف الشديد خارج محله، والتردد الدميم بمقتضى اهتزاز الثقة في المتعاملين.

### 3-2-2- عرض مآلات حديث "الخراج بالضمان" وقاعدة "الغنم بالغرم"

يراد بالمآلات في مقام هذا البيان مآلات أفعال الناس من المتعاملين والتجار والهيئات والمؤسسات، في مجال التجارة والمال في الواقع المعاصر وغيره. فاغتنام الإنسان الربح ووسائل ذلك من العمل والملك والضمان، يعد فعلا إنسانيا تجاريا وماليا يؤدي إلى مآله، الذي هو الاستحقاق المشروع والكسب الحلال، والذي هو كذلك مراتب أو صور شتى في مآلات هذا الفعل، كمال التوازن والانتظام والاستقرار في مسيرة المعاملات، ومآل التحابب والتآلف بين الناس ومآلات أفعال الناس في قاعدة (الغنم بالغرم)، وحديث "الخراج بالضمان" تتفاوت فيها بيانات العلماء وأظهرها وأجملها وأجمعها:

- تقرير طريق الاستحقاق (طلب الحق وأخذه والاختصاص به والتصرف فيه...) على قاعدة العدل والإحسان والمعروف، وترسيخ الوعي الإرادي بهذا الطريق، واعتباره الأصل الذي يرجع إليه ويعول عليه، دون الارتكان إلى ذرائع الابتزاز والغصب والتحيل والغبن والغرر والضرر...؛
- تأصيل معنى تحمل المسؤولية، وتعزيز روح المشاركة والمفاعلة في التنمية والإنتاج والبيع والإجازات والخدمات والتمويل والاستثمار...؛
- منع النزاع وحسمه، ودرء مقدماته وتقليل آثاره وأضراره، وتعميم المودة والرضا بين المتعاملين على أوسع نطاق وبحسب الممكن والميسور؛
- التحفيز على التطوير الإنتاجي، والتدريب على المسؤوليات، وإحكام التخطيط والدراسات، وبذل الجهد والتصدي للمخاطر وتقليلها.

### 3-3- مبدأ إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري

ينتهج بنك البركة الجزائري استراتيجية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر، وتتجلى مظاهر هذه الاستراتيجية في قيام المصرف باستحداث مديرية لإدارة المخاطر وتأسيس لجنة إدارة المخاطر الائتمانية، هذا بالإضافة إلى اتباعه مجموعة من الاجراءات عند قيامه بمنح التمويل لطالبيه. وفيما يتعلق بإدارة مخاطر صيغ التمويل، فإن المصرف يعالج هذه المخاطر من خلال اعتماده مجموعة متنوعة من الحلول والاجراءات منصوص عليها في مواد العقود التي يتعامل بها، وعلى سبيل المثال، وبما المراجعة تعتبر أكثر صيغة يتعامل بها المصرف، نورد فيما يلي بعض الحلول والاجراءات التي يتبناها بنك البركة الجزائري لمعالجة مخاطر المراجعة على سبيل المثال:

- **المخاطر التعاقدية:** حسب المادة الثانية من العقد، يأخذ المصرف بالزامية الوعد بالشراء لمعالجة المخاطر التعاقدية الخاصة بالطرف الآخر؛
  - **عدم مطابقة السلع للمواصفات:** حسب المادة الثانية من العقد، فإن العميل يلتزم بعدم الرجوع على المصرف بخصوص أي عيب أو خلل في هذه السلع؛
  - **مخطر تعرض السلع للتلف قبل وفاء العميل بالدين المستحق للمصرف:** تنص المادة السابعة من العقد على أن العميل يلتزم بتأمين السلع محل العقد ضد كافة المخاطر مع إعطاء المصرف الحق في ان يحل محله في قبض أي تعويضات في حالة حدوث أي حادث؛
  - **المخاطر الائتمانية ومخاطر التخلف عن تسديد الأقساط:** حسب المادة السادسة من العقد فإنه يحق للمصرف أن يفرض على المدين المماطل غرامة تأخير على المبلغ المستحق غير المدفوع في الأجل المتفق عليها بالنسبة المنصوص عليها في الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري. وهكذا فإن كل خطر تتعرض له كل صيغة من صيغ التمويل يعالجها المصرف من خلال الاجراءات المنصوص عليها في مواد العقود التي يتعامل بها، وبالتالي نستطيع القول بأن بنك البركة الجزائري يحتاط كثيرا لمتخلف المخاطر التي تواجه صيغه التمويلية.
- أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 فشل الفكر المصرفي التقليدي (الربوي) في إدارة مخاطر المصارف، حيث أفلست العديد من المصارف ومنيت اخرى بخسائر فادحة، بينما لاحظنا تماسك الكثير من المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة، وذلك بفضل مناعتها الذاتية واعتمادها على منتجات قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ هو طوق النجاة، الذي بسببه خرجت المصارف الإسلامية من هذه الأزمة بأقل الخسائر، ومن هنا زاد الاهتمام بالمصارف الإسلامية وبمبادئ منتجاتها القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، بل وهناك توجه عالمي نحو أخلقة الاقتصاد ونحو دراسة وتطبيق قاعدة "الغنم بالغرم" في المعاملات المالية والمصرفية لتقوية مناعة الأسواق المالية والنقدية ومواجهة الأزمات المستقبلية.

إن أهم مبدأ تقوم عليه إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. لكن عند اسقاط هذا المبدأ على منتجات بنك البركة الجزائري، نجد أن بعض الاجراءات التي يعتمدها المصرف تخالف

قاعدة " الغنم بالغرم"، وفي الجدول الموالي نذكر بعض هذه المخالفات على سبيل المثال لا الحصر، مع ذكر رأي الفقهاء في هذه المخالفات.

الجدول رقم (2-3) يوضح بعض الإجراءات والمنتجات المخالفة لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة في

بنك البركة الجزائري

المخالفة	رأي الفقهاء
تحميل المستأجر مسؤولية عدم مطابقة الاصول المنقولة للمواصفات وكل نزاع قد ينشأ بخصوص الأصول المنقولة مع البائع الأول باعتباره متعديا أو مقصرا في أداء الوكالة	إن ضمان العين المؤجرة يكون على المالك لا على المستأجر، وبذلك يتحمل المؤجر ما يلحق العين من غير ناشئ من تعد المستأجر أو تفريطه
إلزام المستأجر بالتكفل بالصيانة الدورية للأصول المنقولة وبإجراء الاصلاحات الضرورية لها أثناء تنفيذ العقد	تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر لا على المستأجر طوال مدة الإجارة
توكيل المستأجر بتأمين الأصول المنقولة وتحديد التأمين طيلة مدة الايجار ضد كافة المخاطر	يجب أن يكون التأمين تعاونيا إسلامياً لا تجارياً، وأن يتحملة المالك المؤجر وليس المستأجر
فرض غرامة تأخير على العميل في حالة تأخره عن الدفع	إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم
يعتبر العميل المسؤول الوحيد فيما يخص نوعية ومواصفات البضاعة محل عقد المراجعة، ويلتزم بعدم الرجوع على المصرف بخصوص أي عيب أو خلل في هذه السلع	تقع مسؤولية التلف قبل التسليم على المأمور، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه
يلتزم العميل بتأمين السلع محل العقد (المراجعة) ضد كافة المخاطر مع إعطاء المصرف الحق في ان يحل محله في قبض أي تعويضات في حالة حدوث أي حادث	التأمين على سلعة المراجعة مسؤولية المؤسسة في مرحلة التملك، وتقوم بهذا الإجراء على حسابها باعتبارها مالكة للسلعة وتتحمل المخاطر المترتبة على ذلك
يلتزم العميل بتأمين السلع محل العقد (المراجعة) ضد كافة المخاطر مع إعطاء المصرف الحق في ان يحل محله في قبض أي تعويضات في حالة حدوث أي حادث	التأمين على سلعة المراجعة مسؤولية المؤسسة في مرحلة التملك، وتقوم بهذا الإجراء على حسابها باعتبارها مالكة للسلعة وتتحمل المخاطر المترتبة على ذلك

**المصدر:** من إهداء الباحثين بناءً على:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي: القرار رقم 110(12/4) المتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك، الدورة الثانية عشرة، الرياض-السعودية، من 25 جمادى الآخرة 1421هـ إلى غرة رجب 1421هـ (23-28 سبتمبر 2000م)؛
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي: القرار رقم 133 (14/7) المتعلق بمشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية، الدورة الرابعة عشرة، الدوحة-دولة قطر، 8 - 13 ذو القعدة 1423هـ، الموافق 11 - 16 كانون الثاني (يناير) 2003م؛
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي: القرار رقم: 40 - 41 (5/2 و 5/3) المتعلق الوفاء بالوعد والمراجعة للأمر بالشراء، الدورة الخامسة، الكويت-دولة الكويت، من 1- 6 جمادى الأولى 1409 الموافق ل 10 - 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م؛
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعيار الشرعي رقم (8) المتعلق بالمراجعة.

**الخاتمة**

يعاني بنك البركة الجزائري من نقص كبير في أدوات إدارة مخاطر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي ينبغي على المصرف العمل على سد هذا النقص من خلال تطبيق مخرجات الهندسة المالية الإسلامية وتطوير منتجات أخرى لإدارة مخاطره بشكل أحسن، ونعتقد بأن أفضل سياسة لإدارة مخاطر المصرف هي سياسة التنوع، وبالتالي فالمصرف مطالب بإعادة النظر في اعتماده الكبير على صيغ البيوع، بمعنى الخروج عن عالم المراجعات والدخول في عالم الأسواق والاستثمار الحقيقي، وكما قلنا آنفاً فإن الأزمة المالية العالمية أثبتت فشل الأدوات المصرفية القائمة على الربح الثابت المضمون، ومن هنا ينبغي على المصرف التعديل في بعض الإجراءات التي يعتمد عليها حتى تصبح مطابقة لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لأن هذا المبدأ هو الطريق الوحيد الذي يمكن المصرف من تحقيق الأرباح بأمان.

**الهوامش والمراجع**

- أحمد الشرباصي: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1981، ص: 134.
- The oxford illustrated dictionary: oxford university press, London-United Kingdom, 1989, P: 728.
- مُجد علي القري: المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي (دراسة فقهية اقتصادية)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد: 09: العددان: 1 و 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، 2002، ص: 4.
- Emmett J. Vaughan and Therese M. Vaughan: Fundamentals of Risk and Insurance, John Wiley & Sons, 1999, p: 7.
- مُجد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ط1، ج3، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة-مصر، 2003، ص: 467.
- أبو عبد الله مُجد بن إدريس بن العباس الشافعي: الأم، بدون طبعة، ج7، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1990، ص: 125.

- مُجد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، ط27، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ج5، 1994، ص: 723.
- مُجد علي القرني، مرجع سابق، ص: 18.
- Sami AL\_Suwailem: Hedging in Islamic Finance, Occasional Paper No.10, Islamic Development Bank, Jeddah- kingdom Saudi Arabia, 2006, P: 56.
- سامي بن إبراهيم السويلم: مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت-لبنان، 2013، ص: 152.
- سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 154.
- The Financial Services Roundtable: Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks (A Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles), June 1999, p: 5.
- نوال بن عمارة: إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطفى، 20، 21 أكتوبر 2009، ص: 2.
- نور الدين بن مختار الخادمي: الإطار المقاصدي والتعليلي والمالي لأحداث المجموعة الثانية، بحوث ندوة البركة السابعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، 13-14 يونيو 2016، ص: 271، 272.
- مُجد علي القرني، مرجع سابق، ص: 7.
- مُجد عبد الحميد عبد الحي: استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب-سوريا، 2014، ص: 14.
- Carry, Behader : Risk-Based Internal , Auditing , May 2002.
- The Financial Services Roundtable, op cit, p: 9.
- بلعزوز بن علي: استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد: 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2009، ص: 335، 336.
- نوال بوعكاز: حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2011، ص: 84، 85.
- نوال بوعكاز، مرجع سابق، ص: 87، 88.
- رواه الخمسة وصححه الترمذي.
- علي حيدر: درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، ط1، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1991، المجلد: 01، ص: 90.
- عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان: تطبيق المفهوم العام للأحداث النبوية الشريفة والأحكام الفقهية وتحقيق المناط على المعاملات المالية والتجارية المعاصرة في أحداث المجموعة الثانية، بحوث ندوة البركة السابعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، 13-14 يونيو 2016، ص: 210، 211.
- (بتصرف) حسين حامد حسان: آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية الحادي عشر في البحرين، المنامة - البحرين، 7-8 ماي 2012، ص: 2 وما بعدها.
- نور الدين بن مختار الخادمي، مرجع سابق، ص: 257-258.
- نفس المرجع، ص: 265-266.

## Mechanisms of the Central Bank in exercising control over commercial banks

### آليات البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية

تياتي مريم<sup>1</sup>

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

#### الملخص :

من أجل ضمان السير الحسن للعمل المصرفي لابد من تطبيق نظام للرقابة يضمن حماية لحقوق المودعين في ذلك البنك . و البنك المركزي و ما يستخدمه من آليات في الرقابة على التجارية خير دليل على هذا . فالرقابة الداخلية إلى جانب الرقابة الخارجية أهم وسيلتين يستعملهما البنك المركزي لكشف التجاوزات و المخالفات التي تقوم بها البنوك الخاضعة لهذه الرقابة التي تكون غايتها ضمان السير الحسن للعمل المصرفي .

**الكلمات المفتاحية :** الرقابة الداخلية - المصرف - البنك المركزي - الرقابة الخارجية - كشف التجاوزات .

#### Abstract:

In order to ensure the good functioning of the banking system, a control system must be applied to guarantee the protection of depositors' rights in that bank. And the Central Bank and the use of mechanisms in the control of trade is the best proof of this. Internal control, besides external oversight, is the most important means used by the Central Bank to detect violations and irregularities committed by banks subject to this control, whose purpose is to ensure the good conduct of the banking business .

**key words :** Internal control - The bank - Central Bank - External oversight - Revealed abuses.

**JEL Classification:** M41, G21, G2, G22.

#### مقدمة :

تعتبر رقابة البنك المركزي من أهم أشكال الرقابة المصرفية ، حيث يمثل الجهة الرئيسية والأولى المسؤولة عن ضمان استمرارية النظام المصرفي ، و يهدف من خلال رقابته إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي وحماية المساهمين والدائنين للبنك ؛ والتأكد من تقييد البنوك بالقوانين والأنظمة ؛ والمحافظة على سلامة وسيولة أصولها ؛ وتوفير إدارة رشيدة لها .

يعتبر البنك المركزي أيضا رقيباً على أنشطة القطاع المصرفي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها وأبعادها أو لإفلاسها حيث يتمتع بكامل المسؤولية في رقابة البنوك المرخصة والإشراف عليها طبقاً لقانون النقد

<sup>1</sup>merientienti@gmail.com

والقرض ، ويعد البنك المركزي من أهم المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الاستقرار المالي الذي يعتبر من المؤسسات العمومية الإدارية التي تتدخل الدولة بواسطتها لرقابة وتنظيم النشاط المصرفي. وأمام خصوصية الدور الذي يؤديه البنك المركزي باعتباره المشرف الأول على الجهاز المصرفي وصاحب الرقابة الأولى على المؤسسات المصرفية والمالية ، واعتبار وظيفة الرقابة على البنوك التجارية من أهم وأحدث الوظائف الموكلة إليه ، حيث يتولى عملية

تحقيق مدى سلامة المركز المالي للبنك وراقبتها بما يكلفها استنادا لنص المادة 35 من الأمر 03 - 11 المعدلة بالمادة 02 من الأمر رقم 10 - 04. وعليه سنطرح التساؤل الموالي : ماهي الآليات الرقابية للبنك المركزي التي يمارسها على البنوك التجارية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى :

أولا - الرقابة المصرفية

ثانيا - آليات البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية

أولا : الرقابة المصرفية

تتبع أهمية الرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية لمختلف الدول، أي أن أهمية الرقابة تكمن في الإطمئنان على سلامة رأس مال المساهمين والمستثمرين و تحقيق أرباح عليه ، بالإضافة إلى جميع المودعين و ذلك حتى يطمئنوا على ودائعهم و استثمارية دفع فوائد عليها ، و جمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات الائتمانية الذين يهتمهم نجاح البنك لضمان استمرارية أعمالهم التي تعتمد في جزء منها على التسهيلات المقدمة من طرف البنك . و أخيرا السلطات النقدية ممثلة أساسا في البنك المركزي الذي يسعى إلى حماية الفئات السابقة.

## 1 - ماهية الرقابة المصرفية :

### 1.1 - تعريف الرقابة المصرفية :

هناك العديد من التعاريف حول الرقابة المصرفية نذكر منها مايلي :

- الرقابة المصرفية هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية و النقدية المطبقة ، و التأكد من صحة تطبيق القوانين و الأنظمة و التعليمات المصرفية الصادرة من جهة ، و الإشراف و المراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف و الرقابة على البنوك من جهة أخرى.

- تمثل الرقابة بصفتها إحدى وظائف الإدارة محور الارتكاز الذي تستند إليه هذه الأخيرة للتأكد من أن الأداء العملي يتم وفق الأهداف المخططة و المعايير الموضوعية و الرقابة كحاجة جوهرية تنشأ نتيجة احتمال حدوث أية أخطاء أثناء تنفيذ الخطط المرسومة .

فالرقابة هي التأكد من أن ما تم عمله موافق لما خطط له مسبقا ، و لها مفهوم واسع جدا يطبق على الأشخاص و المواد و الأعمال .

## 2.1 - أهمية الرقابة المصرفية :

للرقابة المصرفية أهمية بالغة تتمثل فيما يلي :

- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء الطويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.
- الحرص على حقوق المودعين و امكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها .
- تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به في عمليات المدفوعات و قدرة النقود على القوة الشرائية للعملية الوطنية .
- الحرص على حقوق المودعين و امكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها .

## 2 - أنواع و أهداف الرقابة المصرفية :

### 2.1 - أنواع الرقابة المصرفية :

يمكن تصنيف الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها إلى رقابة داخلية و رقابة خارجية .

\* **الرقابة الداخلية :** عرفتها اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا بأنها العملية التي تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعية من طرف الإدارة بهدف التمكن من التسيير لأعمال المؤسسة بطريقة منظمة ، و احترام السياسات و البرامج المسطرة و حماية الاصول و ضمان قدرة المستطاع صحة و دقة المعلومات المسجلة . فهي عادة ما تهدف إلى رفع مستوى الكفاية الانتاجية و تنظيم المشروع لتوضيح السلطات و الصلاحيات و المسؤوليات .

### \* الرقابة الخارجية ( رقابة البنك المركزي )

يوجد ثلاث أنواع من الرقابة الخارجية و هي :

- الرقابة المكتبية : يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بتقديم كافة البيانات و المعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية الإدارية و الفنية ممثلة بالقوائم المالية ، و ما يتبعها من بيانات و احصائيات و تقارير تفصيلية لجميع الحسابات ، و ذلك بشكل دوري و يعتمد تحديد فتراته على نوعية تلك البيانات و حاجة البنك المركزي لها .
- الرقابة الميدانية : يقوم البنك المركزي بتفتيش البنوك مباشرة ووفقا لمنهج محدد ، و التفتيش المعني ليس تدقيقا بقدر ما هو تقييم فهو يهدف إلى التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية ، و ذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات و في سجلات البنك ثم ينطلق فريق التفتيش للإطلاع على مدى تنفيذ البنك للأنظمة و التعليمات الصادرة إليه و عليه أيضا التأكد من الحسابات و فاعلية وسائل الرقابة الداخلية للبنك ، ثم يقدم بعدها تقرير مفصلا بنتائج أعمال التفتيش متضمنا المخالفات و الملاحظات و مقترحا للإجراءات التصحيحية اللازمة.

\* رقابة الأسلوب التعاوني : يشترك البنك المركزي مع البنوك في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ، و يتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات ، و ذلك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي و وحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات و التوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.

## 2.2 - أهداف الرقابة المصرفية :

اهم اهداف الرقابة المصرفية هي :

- المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين .
  - دعم وحماية الجهاز المصرفي .
  - منع تركيز الملكية بأيدي فئة قليلة من المستثمرين .
- وهذا سيؤدي بالنتيجة الى توفير الضمان والأمان وحماية اموال المودعين وقيام هذه المصارف بلعب دور هام وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- وبناءً على ذلك فإن الغاية الأساسية التي يسعى البنك المركزي تحقيقها من قيامه بوظيفة ومهمة الرقابة و الإشراف المصرفي في تقييم أداء المصارف معتمداً على نظام الرقابة الذي يعتمده ما يلي :
- 1-ضمان السلامة والأمان للمصارف والأدوات المالية وتفعيل الدور الاساسي في الادارة المثلى للسيولة.
  - 2-بناء نظام مالي كفء وتنافسي وتحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض معدل التضخم.
  - 3-تحقيق الاستقرار النقدي ، أي تعديل كمية النقد في التداول وتحقيق توازن دورة الاعمال وضغط التضخم .
  - 4-صيانة سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني .
  - 5-حماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان والتركيز على مشاريع الدعم الاجتماعي.

ثانيا - آليات البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية :

تنص تشريعات الدول المتعلقة بالبنوك المركزية ، على خضوع البنوك لرقابة البنك المركزي بهدف متابعة نشاطها، و تتم هذه الرقابة عن طريق آليات يستعين بها البنك المركزي من اجل ممارسته لهذه المهمة ، و تساعد هذه الاخيرة البنك المركزي على الكشف عن المخالفات المرتكبة من طرف البنوك و التنبأ بالتجاوزات البنكية . و تتمثل هذه الآليات في كل من رقابة المستندات و الوثائق أين يهتم المفتشون بالبيانات الائتمانية المتوفرة ، و كل ما يتعلق بالميزانية و تحقيق الارباح و الخسائر لكل عام ، و كذا دراسة حسابات البنك التي تستعمل كمؤشر للدلالة عن مدى سلامة مركزه المالي ، أما الآلية الأخرى فتتمثل في التفتيش الدوري التي تتم في عين المكان أي عن طريق قيام أعوان البنك بتفتيش ملفات البنوك بالقيام بزيارات مفاجئة لها .

## 1 . الرقابة المكتبية :

تعتبر الرقابة المكتتبية من أهم أنواع الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي ، حيث تعمل هذه الرقابة على تطوير منهج رقابي فعال لتحليل المخاطر التي يتعرض لها كل بنك بحيث يمكن تتبع أنواع و تطور المخاطر التي تواجه البنوك و تقييم مدى تأثير بعض الأحداث على البنوك ، و كذا تطوير نظام إنذار مبكر يسمح للبنك المركزي باتخاذ إجراءات استباقية للتأكد من أمان و سلامة الجهاز المصرفي .

و هذا النوع من الرقابة يجعل من عملية الرقابة المكتتبية فعالة ، و التي تعتمد بالدرجة الأولى على دقة و صحة البيانات المزودة من قبل البنوك ، و هذا ما يدفعنا لتعريف الرقابة المكتتبية و كيفية ممارستها لهذه الرقابة .

### 1.1 . تعريف الرقابة المكتتبية :

تم الرقابة المكتتبية عن طريق م ا رجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك ، حيث أن تحليل هذه البيانات يسهل عملية الرقابة والوقوف على الوضع المالي والإداري ، ومعرفة مدى تقييد هذه المؤسسات بالأنظمة والقوانين والتعليمات.

يمارس البنك المركزي هذه الرقابة عن طريق إجراء فحوصات دورية على البيانات التي يطلبها من البنوك التي تكون تحت تصرفه من أجل الإشراف على حقيقة مراكزها المالية ودرجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف ، ومن بين هذه البيانات نجد عناصر الأصول الخسائر، والميزانية ، حيث تقوم البنوك عادة بموافاة المعلومات للبنك المركزي والتي تكون على فترات دورية تبعا لمقتضيات العمل ومتطلبات البنك المركزي.

يتمتع البنك المركزي أثناء أداء دوره الرقابي بحرية تامة في الحصول على البيانات والمعلومات التي يريدتها حيث لا توجد أية قيود يحتج بها اتجاه البنك المركزي ، فله مطلق الحرية في الاطلاع عليها وتحديد الوقت الذي يراه مناسباً وذلك من أجل تحقيق أهدافه الرقابية ، ومنه نجد أن البنك المركزي لم يقيد بمبدأ السرية المصرفية .

### 1.2 . ممارسة الرقابة المكتتبية :

يمارس البنك المركزي الرقابة المكتتبية عن طريق حصوله على المعلومات والكشوفات في المواعيد المحددة ووفقاً للنماذج التي يقرها البنك المركزي ، كما يمكن له طلب معلومات إضافية في حالة ما إذا أرى ضرورة الإيضاح وعلى البنك المرخص أن يقدمها في المواعيد المسددة ، كما يمكن للبنك المركزي أن يقوم بنشر هذه المعلومات لكن بشرط أن لا يكون في هذا النشر الكشف عن أعمال البنك المرخص إلا إذا حصل على موافقته.

تكون الكشوفات والبيانات الدورية التي يزود بها البنك المركزي إما بشكل يومي مثل الكشف اليومي والذي يحتوي على رصيد الحساب الجاري للبنك المرخص لدى البنك المركزي ويكون الهدف منه معرفة الرصيد والاحتساب الاحتياطي النقدي لكل بنك من البنوك المرخصة.

كما يمكن أن يكون بشكل شهري كالبيان الشهري الذي هو عبارة عن ميزانية شهرية لكل بنك مرخص تعكس كافة نشاطاته حيث يتم تحليلها بهدف م ا رقبة الأداء واحتساب النسب النقدية والمالية المتعددة ، وكشوفات التركزات الائتمانية والاستثمارات والعقارات المستملكة ، وكذا كشوفات ربعية عن كفاية رأس مال والتوزيع

القطاعي للودائع والتسهيلات وحسابات مالية ربع سنوية ، وكشوفات السيولة حسب مبدأ الاستحقاق<sup>1</sup> كما يحتوي هذا البيان على قسم من الموجودات وهو جانب المدين وقسم المطلوبات وهو جانب الدائن<sup>2</sup> .

إضافة إلى التقرير السنوي، حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى البنوك وذلك للتثبت من تنفيذ قراراته والتأكد من خلو نشاط البنك من أي مخالفة كما يراقب البنك المركزي النسب المالية والنقدية ومن أهمها:

- نسبة السيولة القانونية وحدها الأدنى % 100 لإجمالي العملات و % 70 للدينار .
- السيولة حسب الاستحقاق .
- نسبة كفاية رأس مال وحدها الأدنى (% 12 ) من الموجودات المرجحة بالمخاطر ، وأن لا تتجاوز مجموع ملكية البنك في رأس مال جميع الشركات (% 50 ) من رأس مال البنك المكتتب به .
- تقديم خدمة الأخطار المصرفية للبنوك حيث يطلب من البنوك التصريح عن أخطار كافة عملائها والتي تزيد تسهيلاتهم عن 20 ألف دينار ، وهذا من شأنه مساعدة البنوك على اتخاذ القرار المناسب عند منح أي تسهيلات لعملائها في ضوء أخطار هؤلاء العملاء.

## 2 . الرقابة الميدانية :

يقصد بالتفتيش الدوري الرقابة الميدانية التي نعي بما تلك الرقابة التي يمارسها أحد أجهزة أو موظفي البنك المركزي على البنوك التجارية والمؤسسات المالية في عين المكان ، حيث وإن كانت الرقابة الميدانية هي رقابة استثنائية لكن لا بد من التعرف عليها لكونها تهدف إلى تحقيق النزاهة المصرفية .

### 2 . 1 . الرقابة الميدانية :

يقوم البنك المركزي بالتفتيش الدوري للبنوك وفقاً لمنهج محدد من خلال تكليف موظف أو أكثر من موظفيه بفحص دفاتر وسجلات أي بنك ، وعلى الموظفين في هذا البنك أن يقدموا التسهيلات لموظفي البنك المركزي فيما يخص الدفاتر والحسابات والوثائق المطلوبة.

في حالة ما إذا رأى البنك المركزي بعد التفتيش أن أعمال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين أو المساهمين ، عليه أن يشعر البنك المرخص بذلك خطياً وأن يطلب منه بيان أريه المفصل في نتائج التفتيش ، ولبنك المركزي بعد ذلك إصدار أوامره إلى البنك المرخص بالتوقف عن الأعمال والأساليب المضرة وتصحيح الأوضاع الناجمة عنها .

### 2 . 2 . أهداف الرقابة الميدانية :

يهدف التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية الإبقاء على الثقة العامة في نزاهة الجهاز المصرفي بشكل عام والبنوك بشكل خاص ، وذلك يكون بالتحقق من الأهداف التالية أثناء القيام بعملية التفتيش:

التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية ، وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات في سجلات البنك ، ثم ينطلق فريق التفتيش للإطلاع على مدى تنفيذ البنك للأنظمة والتعليمات الصادرة إليه سواء كان من السلطة النقدية أو من الأجهزة الحكومية المختلفة أو من مجلس إدارة البنك نفسه ، كما يكون على فريق التفتيش التحقق من مدى مطابقة الحسابات والتأكد من مدى فعالية وسائل الرقابة والضبط الداخلي في البنك ، ثم يتم تقديم تقريراً منفصلاً حول نتائج أعماله متضمناً المخالفات والملاحظات بحيث يتم اقتراح الاجراءات التصحيحية اللازمة من قبل فريق التفتيش ، ومن أجل التأكد من سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك يتم استخدام نظام (CAMELS) الذي يشير إلى الأحرف الأولى من نشاطات البنك وهي رأس مال ، نوعية الموجودات ، الإدارة ، الربحية ، السيولة ومن ثم حساسية الموجودات لمخاطر السوق . كما تقوم فرق التفتيش أيضاً أثناء زيارتها إلى البنوك بالتحقق :  
من وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية والإطلاع على الهيكل التنظيمي وتركيبه مجلس الإدارة ، التحقق من ربحية البنك وسيولته ومدى تقييد البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ، تقييم أنظمة الضبط والحماية على تكنولوجيا المعلومات.

## الخلاصة :

ان طبيعة وخصوصية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم للإشراف والرقابة المصرفية يعتمدها البنك المركزي لتحقيق أهدافه و أغراضه بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي و تقييم اداء المصارف ، يرتكز نظام الرقابة والتفتيش على مجموعة عناصر مهمة ذات علاقة بواقع المتغيرات البيئية المحيطة وبواقع الاداء التشغيلي للمصرف ولهذا فأن اختيار هذه العناصر يعتمد على طبيعة المتغيرات البيئية التي تتغير وتتبدل ولهذا فأن عملية الرقابة المصرفية تتطلب بشكل مستمر تحديثاً و اضافة لمتغيرات قد تكون جديدة في البيئة المصرفية وهذا ما يحققه نظام CRAFTE الذي اضاف عنصرين اساسيين مهمين الى تقييم الاداء المصرفي هما عنصرا الحوكمة وعنصر ادارة الخطر وهي من العناصر التي اكتسبت اهمية كبيرة في الوقت الحاضر وذات علاقة بالأداء المصرفي .  
غير ان نظم الرقابة المصرفية تحتاج الى التطوير والتحديث في ظل المتغيرات البيئية المحيطة وما تفرضه طبيعة التقنيات والعوامل والعناصر ذات العلاقة بالعمل المصرفي وما تفرضه معايير القياس والأداء في تقييم الأداء المصرفي.

## المراجع :

- 1 - الإمام صلاح الدين محمد أمين ، صادق راشد الشمري ، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجاً لمجلة الإدارة و الإقتصاد ، السنة الرابعة و الثلاثون ، العدد التسعون ، 2011 .
- 2 - أوغمران سفيان ، أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي ، حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017 .
- 3 - إيهاب غازي زيدان ، مدى تطبيق معايير بازل على قطاع المصارف الخاصة في سوريا ، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية و المصرفية ، سوريا ، 2009 .

- 4 - جلاوي رشيدة ، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015 .
- 5 خالد أمين عبد الله ، التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2012
- 6 - صلاح الدين مجّد أمين الإمام ، صادق راشد الشمري ، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFT نموذجاً مجلة الإدارة و الإقتصاد ، السنة الرابعة و الثلاثون ، العدد التسعون ، 2011
- 7 - حسن صلاح الدين ، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال : تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الالكترونية ، دار الكتب الحديث ، القاهرة ، 2010 .
- 8 - خالد أمين عبد الله ، التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2012 .
- 9 - شيخ عبد الحق ، الرقابة على البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، 2009 . 2010 .
- 10 طباع نجاة ، الوضعية القانونية للبنوك والمؤسسات المالية المتعثرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم ، تخصص قانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2016 .
- 11 - عاشوري صورية ، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة BNA ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة ، جامعة سطيف ، 2010 . 2011 .
- 12 - مجّد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، مصر ، 2008 .
- 13 - مرصاد صالح ، مجّد الأمين طفيش ، المراجعة الداخلية و التدقيق في البنوك التجارية ، دراسة حالة حول التدقيق على عمليات التمويل في بنك البركة الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2013 .
- 14 - زيدان مجّد ، جبار عبد الرزاق ، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، أيام 11 . 12 . مارس ، 2008 .

## Human resources in the context of sustainable development and full operation Japanese and Malaysian experience as a model

### تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل التجربة اليابانية و الماليزية نموذجاً

صديقي أحمد<sup>1</sup>

جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر

الطيبي عبد الله<sup>2</sup>

جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر

#### الملخص:

إن التنمية المستدامة التي تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن، هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموازنة بين ثلاثة أركان رئيسية هي: البشر، الموارد والبيئة.

وعلى اعتبار أن الموارد البشرية هي أحد الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، فإن الاهتمام بها وتنميتها لتحقيق تنمية بشرية مستدامة يعد ضرورة حتمية ومسؤولية كبيرة على عاتق كل حكومة تنشأ لتحقيق التنمية المستدامة. والتنمية البشرية المستدامة -التي تعني تركز عملية التنمية على الرجال والنساء وخاصة الفقراء والفئات الضعيفة مع حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة- لها خمسة جوانب رئيسية هي: التمكين، التعاون، الإنصاف، الاستدامة والأمن.

وبما أن تحقيق التشغيل الكامل للموارد البشرية يستلزم بالضرورة مستويات أعلى من النمو المستمر المصاحب للتطور البيئي إلى جانب إصلاح الأضرار البيئية والتي هي متعددة في أفضل حالاتها، ومن هنا تدرك الحكومات ومن بينها الجزائر حجم المشكلة وصدارة أهميتها في تنمية المجتمع. فالجزائر كدولة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، و تدرك حجم الصعوبات التي تواجهها، لذلك تحاول جاهدة الاهتمام بالتنمية البشرية بهدف الوصول إلى التشغيل الكامل.

**الكلمات المفتاحية:** الموارد البشرية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية المستدامة، تنمية المجتمع، التشغيل الكامل، التجربة اليابانية والماليزية .

<sup>1</sup> seddiki\_ahmed82@yahoo.fr

<sup>2</sup> tayebiabdellah@yahoo.fr

**Abstract:**

The sustainable development that means the magnification of net gains from the economic development with ensuring the quality of services and natural resources over time, is an interactive mobility development take on its responsibility the approval between its three basic elements witch are: human, resources and ecology.

And because the human resources is one of three basic elements of sustainable development, so give it the interest and development to realize a sustainable human development is an imperative and a big responsibility of each government seeks to achieve sustainable development. The sustainable human development -that means the development process focused on men and women specially the poor and vulnerable groups with protecting the life chances for future generations, the natural systems that life depends as well- has five basic sides witch are: empowerment, cooperation, equity, sustainability and security.

The realization of full operation of human resources requires higher levels of growth associated with the development of environmental in addition to the remediation of environmental damage witch in impossible at its best situations, so the governments including Algeria are aware about the size of problem and its importance in forefront of community development. Algeria as a country aims to realize sustainable development recognizes the difficulties that are face, so it try to give the interest to human resources in order to reach full operation.

**Key words:** human resources, sustainable development, sustainable human development, Community Development , full operation, The Japanese and Malaysian experience.

**Jel Classification:** J24, Q01, Q10, F63.

**المقدمة:**

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو والتنمية وبلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

وقد أسفرت تجارب الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة أن هذا الأخير مرهون بوجود تراكم رأسمالي (مادي) كبير، لكن دراسات لاحقة أثبتت أن الجزء المهمل أسيء تقديره، وحصر مفهوم رأس المال المادي (الإنتاجي والاجتماعي بدرجة أقل) وأهمل دور ومساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، وفي هذا تجن على الحقائق التي أثبتت أنه يفسر نسبة معتبرة منه.

منذ ذلك الحين والدراسات تتوالى لفهم حقيقة الموارد البشرية وكيفية تنميتها وتقويمها وتحقيق التراكم المطلوب والمجدي في رأس المال البشري للمساهمة في تحقيق مستوى نمو كاف لتحقيق التنمية المنشودة والرفاهية للإنسان.

على ضوء ما سبق ذكره تحاول هذه المداخلة، تسليط الضوء على التنمية المستدامة ثم التنمية البشرية المستدامة مع عرض تجارب بعض الدول في هذا المجال، وفي الأخير التطرق لطرق وتقنيات تنمية الموارد البشرية بطريقة فعالة في ظل التنمية المستدامة وذلك بهدف تحقيق التشغيل الكامل.

**1. التنمية المستدامة، مفهومها وأركانها:**

بما أنه قد تم التطرق من قبل بشكل مفصل لماهية التنمية المستدامة وكل ما يتعلق بها، فإننا سنتناول باختصار كل من مفهوم التنمية المستدامة وأركانها.

### 1.1. مفهومها:

لقد ظل مفهوم التنمية المستدامة مقتصرًا على الندوات المغلقة، ولم يظهر إلى حيز الوجود إلا في بداية الثمانينات حين أخذ مفهوم التنمية المستدامة معان جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد. وسنوجز باختصار السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

أ- **مؤتمر ستوكهولم** بين 5-16 جويلية 1972: نظمت الأمم المتحدة و حضره 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، برز من خلاله مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة " حيث تم التوصل إلى انه يجب أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان.

ب- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP**: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم أي سنة 1982 و تتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية و جعل الأنظمة البيئية الوطنية والدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك.

ت- **تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي** 27 أبريل 1987: في سنة 1987 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحمل عنوان "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها" هذا التقرير يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة .

ث- **قمي الأرض بريوديجانيرو 1992 و جوهانسبرغ 2002:**

- قمة الأرض بريوديجانيرو 1992 : لقد اهتمت قمة ريو بالقضية البيئية لعموم الكوكب و حضرها 150 رئيس دولة و ملك و قد جاءت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و الإنسان.

- قمة الأرض بجوهانسبرغ : عقدت هذه القمة في سبتمبر 2002 م و قد تميزت عما سبقها حيث وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم و حددت خططها لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب و الاغتسال إلى النصف.

وتم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة الذي صدر عام 1981 تحت عنوان: **الإستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة**، على أنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة. وقد تأثر هذا التعريف بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة وضرورة المحافظة على

خصوبة الأرض الزراعية، مما حفز أن تخطو الحركة البيئية خطوة مهمة في أن تقدم تقريرها النهائي والذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" إلى الجمعية العامة للبيئة والتنمية عام 1987 فكان صدور هذا التقرير بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، لأنه ولأول مرة دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.

وعرفت التنمية المستدامة حسب تعريف بروتلاند على أنها التنمية التي تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة ودون تحقيق مثل هذا التطور فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة الشاملة وقد أكد التقرير الارتباط المتبادل ما بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا.

نستخلص مما سبق أن التنمية القابلة للاستمرار تتضمن:

- الوفاء بمحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بمحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- الأخذ بسياسات التوقعات و الوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة.
- وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية في إطار التنمية القابلة للاستمرار.

## 2.1. أركان التنمية المستدامة:

- أكد تقرير بروتلاند أنه لتطبيق أي سياسة مستدامة لا بد من الارتباط بين كل من الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والتي تمثل الأركان الثلاث للتنمية المستدامة.

**الجانب الاجتماعي:** يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع، وتم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

**الجانب الاقتصادي:** النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

الجانب البيئي: النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والالتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

وبذلك نرى أن الاجتماعيين يركزون على العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة أي الأفراد ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحياناً مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي. بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة واستخدام الوحدات الاقتصادية مثل المال أو القيمة المتحققة كونها معياراً للقياس حين يركز الايكولوجيون من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية.

## 2. التنمية البشرية المستدامة:

نتناول في هذا العنصر كل من مفهوم التنمية البشرية المستدامة وجوانبها.

### 1.2. مفهومها:

التنمية البشرية المستدامة هي توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع. ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية على الرجال والنساء وبخاصة الفقراء والفئات الضعيفة. كما أنه يعني "حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1996). وذلك يجعل الهدف المحوري للتنمية يتمثل في خلق بيئة تمكينية يمكن أن يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة وصحية ومبدعة.

والنمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته—بل إنه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 1996 أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بصورة آلية إلى التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر. إذ نجد على سبيل المثال، أن البلدان التي تحتل موقعا متقدما من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيرا ما يتراجع ترتيبها عند تصنيفها حسب دليل التنمية البشرية. وهناك علاوة على ذلك، تباينات ملحوظة داخل البلدان—الغنية والفقيرة على حد سواء—وهي التباينات التي تبدو أشد وضوحا عند تقييم التنمية البشرية للشعوب الأصلية والأقليات العرقية بصورة منفصلة.

### 2.2. جوانبها:

للتنمية البشرية المستدامة خمسة جوانب تؤثر جميعها على حياة الفقراء والفئات الضعيفة وهي

- **التمكين:** إن توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء يزيد من قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات وهم متحررون من الجوع والحاجة والحرمان. كما أنه يزيد من الفرص المتاحة لهم للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم أو الموافقة عليها.
  - **التعاون:** نظرا لأهمية الشعور بالانتماء والسعادة والإحساس بوجود هدف ومعنى للحياة بالنسبة لتحقيق الذات بشكل كامل، تهتم التنمية البشرية بالطرق التي يعمل بها الناس معا ويتفاعلون في ظلها.
  - **الإنصاف:** إن توسيع الإمكانيات والفرص يعني ما هو أكثر من مجرد زيادة الدخل—إذ يعني أيضا الإنصاف مثلا وجود نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به.
  - **الإستدامة:** لا بد من تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس بحق الأجيال المقبلة في التحرر من الفقر والحرمان، وفي ممارسة قدراتها الأساسية.
  - **الأمن:** وخاصة أمن المعيشة، فالناس بحاجة أن يتحرروا من الظواهر التي تهدد معيشتهم مثل المرض أو القمع، ومن التقلبات المفاجئة في حياتهم.
- ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أربعة عناصر بالغة الأهمية من عناصر التنمية البشرية المستدامة: القضاء على الفقر، وخلق الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش، وحماية البيئة وتجديدها، وتشجيع النهوض بالمرأة.

### 3. تكوين الموارد البشرية وتحقيق التشغيل الكامل:

#### 1.3. مستلزمات التشغيل الكامل:

- قامت منظمة العمل العربية بوضع الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، والتي تتضمن عددا من الأهداف والتي من ضمنها تحقيق التشغيل الكامل ومستلزماته هي:
- تشجيع وتحفيز الاستثمار في الأنشطة ذات الكثافة في العمل بما في ذلك تقديم تسهيلات ائتمانية وتأمينية وضريبية ترتبط بتوفير فرص عمل مجزية.
  - تنفيذ برامج تهدف لزيادة القابلية للتشغيل.
  - تحديد مستويات البطالة التي يكون معها التشغيل كاملا.
  - تحقيق مرونة في سوق العمل تسمح بحراك القوى العاملة المهني والجغرافي وتوفير سبل ذلك والقيام في الوقت نفسه بصفة دورية بمعالجة متوازنة لمستويات الأجور بما في ذلك الحد الأدنى للأجور ويتم ذلك بتشاور منظم ودوري مع أطراف الإنتاج.

- اعتماد برامج للتشغيل الذاتي لزيادة فرص العمل وتشجيع الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.
- إنعاش التشغيل في مستوى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والقروية وفي مشاريع الأشغال العامة.
- وضع خريطة للاستثمار والتشجيع على التخفيف والتشجيع على تخفيف البطالة في مختلف المناطق بصورة متوازنة وعادلة مع أخذ الجدوى الاقتصادية للمشاريع بنظر الاعتبار.
- إعادة تنظيم استفاد الوافدين من غير العرب بهدف تقليله تدريجياً والسعي لإيجاد فرص عمل للعمالة العربية في البلدان العربية التي تلوح فيها فرص لذلك.

### 2.3. تجارب ناجحة لبعض الدول في تكوين الموارد البشرية:

سنتطرق في هذا العنصر إلى تجربتين آسويتين رائدتين في مجال تنمية الموارد البشرية ألا وهما: (8) التجربة اليابانية والتجربة الماليزية.

أ- النموذج الياباني: إن اليابان الذي خرج محطماً بعد الحرب العالمية الثانية، بعد عشرين سنة زرع العالم الغربي وبدأ يدخل عليه الحزن بفعل توغله إلى حماه وساحاته تجارياً واستثمارياً، رغم عزلة اليابان وافتقارها للموارد الطبيعية والطاقة والغذاء، إلا أنها أفتكت مرتبة مشرفة عالمياً الثانية أو الثالثة حسب الإحصائيات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو الخليط السحري الذي تمتلكه اليابان والذي يفسر هذه المتناقضة؟

عند الغوص في عمق التجربة اليابانية نلاحظ كيف يوفق بين المتناقضات: تقاليد-حداثة، الهدوء-العنف. وفي قلب كل محاولة لفهم الحقيقة اليابانية نجد الإشارة إلى الخصوصية الاجتماعية-الثقافية التي تجعل منه حالة خاصة وأصلية: التكوين الثقافي، تاريخه، تقاليد، لغته، نظامه القيمي... التي تشكل قاعدة سلوكه وتصرفاته الاقتصادية. هذه الخصوصية التي تجسد الرعاية والصيانة والتحسين، لضمان بقائه وأمنه الوجودي، هذه المفارقة ناتجة عن تصميم المؤسسة اليابانية كجماعة إنسانية تقدر العمل الجماعي وتصنف العمال كشركاء.

تذكرنا المؤسسة اليابانية أن الأهداف الحقيقية لأي مؤسسة هي أهداف نوعية، والدولة بصفتها مؤسسة المؤسسات التي ينتظم فيها المجتمع، أولى بتبني هذه الحقيقة بدلا من إعطاء الأولوية للأهداف المادية الظرفية العاجلة، إذ نجد هذه الإيديولوجيات مجسدة في شعارات: "نشترى دائما سلع يابانية"، "توافق وصرامة"، "وحدتنا العائلة الكبيرة" وغيرها.

هذه الإيديولوجية تولد سلوكيات وتنتج قيم وتطورها، وترجم هذه البهجة والاعتزاز الوطني في الواقع من خلال دور الأفراد الهيئات والحكومة، وترجم في نموذج وبيئة "سوسيو-ثقافية" تزيد من

عقلانية اليابانيين وتمكنهم من التفريق بين المظاهر والحقائق والتوافق الكبير بين المنتجين والعمال والمستهلكين، تدفع العامل إلى إتقان عمله، والنقابة إلى المساهمة في جودة النتائج، والمستهلكين للوفاء للعلامة اليابانية ولو بسعر أعلى من السلع المستوردة... وهذا التوافق والتناغم في محله، فنجد مثلاً شدة المنافسة بين المتعاملين والمستثمرين. ويبقى ذلك دائماً في إطار من التوافق والتآزر، والذي تمثله الدولة من خلال هيئاتها، مثل السفارات ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية التي زعزعت أوروبا.

**ب- التجربة الماليزية:** أهم ما تعزى إليه الطفرة الآسيوية من عوامل، اعتمادها على الموارد البشرية الغنية بالمكون التعليمي التدريبي، هذا فضلاً عن عما تشير إليه الدراسات من توافر تلك المجتمعات على قيم "سوسيو-ثقافية" عالية، وعادات العمل والمثابرة، والنظرة المستقبلية، وعدم الإسراف والابتعاد عن الاستهلاك المظهري، وتوزيع متقارب للدخول... وهي عوامل مهمة بمعيار التنمية البشرية، والتي مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية، رغم افتقارها إلى الموارد المالية والطبيعية والطاقة والأموال.

وقد نجحت ماليزيا في تجسيد هذه الطفرة، فقد تمكنت من مضاعفة متوسط دخلها للفرد بعشر مرات خلال عشرين سنة من 350 \$ سنة 1970 إلى 3500 \$ في 1994، ومما يميزها أنها تبنت نموذج تنموي متوازن في إطار إستراتيجية تنموية بأهداف بعيدة المدى (20 سنة) في حين نجد دولاً أخرى لم تحقق زيادة في الدخل الفردي إلا بنسبة 20%.

ويقوم أحمد مهاتير أحد منظري هذه التجربة - الذي بقي مشرفاً على التجربة الماليزية لمدة 20 سنة كرئيس وزراء - بشرح المحاور الأساسية لتنمية الموارد البشرية، حيث يحدد المحاور الكبرى للتنمية فيما يلي:

- تكوين المهارات التدريبية وتنميتها، بإيجاد البيئة الثقافية السليمة التي تؤسس لقيم العمل والأخلاق.
- تدريب متخصص، لتغذية الصناعات المعقدة والوظائف التي تزيد معها القيمة المضافة ويترتب عنها الإبداع والتجديد.
- تطوير مناهج التعليم بصورة تتفاعل مع التجديد وتؤهل الموارد البشرية، وتعلم اللغات الأجنبية للتواصل مع المستثمرين.
- انتقاء المديرين، فنجح أي مشروع يتوقف على مهارة المديرين. فقد استفادت ماليزيا من التجربة اليابانية، وعملت على محاكاة طرقها ومبادئها، مثل التحكم في الوقت، التحكم في الجودة، إشراك العمال، نشر ثقافة العمل...

- إتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي منهجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واهتمت بتنمية الموارد البشرية كأساس جوهري ففازت بذلك من هاوية التخلف إلى الريادة، متبوءة المرتبة السابعة عشر في سلسلة التقدم الصناعي فأصبح الدخل الفردي أكثر من \$10000 سنة 2005.

#### عناصر التجربة الماليزية:

- دعم الأسر الأكثر فقرا، وتحفيزها بطرق فعالة للمساهمة في التنمية: قروض بدون فوائد، المرافق الأساسية، الهيئات المدنية...
  - تعزيز التعليم والاستثمار في البشر، من خلال نظام تعليمي قوي لتلبية الاحتياجات من القوة العاملة الماهرة فتم إنفاق 20% من الميزانية القومية على التعليم، أعلى من تلك الموجهة للدفاع وإرسال 50000 طالب إلى الخارج يمثلون نصف عدد الطلاب (في وقت سابق) لتحصيل مختلف العلوم المتطورة والعودة لاستغلال تلك الكفاءة في البلد، مع التأكيد على أن العلوم المطلوبة للتنمية وليس على مواضيع أدبية والغناء على الأطلال.
  - حل إشكالية الأصالة والمعاصرة، فقد وفقت ماليزيا في التوفيق بين الأصالة والدين والثقافة وبين الحداثة والتنمية، فالإسلام يدعو إلى محاربة الفقر، ويحث على التمكين والريادة...
  - الأخلاق والقيم الفاضلة، حماية البيئة، تقوية القدرات الدفاعية للأمة...
  - الاستفادة من التنوع العرقي والديني، والقضاء على كل أسباب الصراع وضمان الحرية وتقاسم الثروة بالعدل.
  - الحرية والعدالة، فالتخلف لا يرجع إلى قلة الأموال ولكن لعوامل اجتماعية وثقافية من حرية وعدالة وتوزيع الرفاهية، سياسة تتعلق بالحرية والحكم والديمقراطية، القيم، المبادئ، الإعتزاز القومي. فالأولوية في ماليزيا للكفاءة التنموية، فالحرية والتنمية متلازمان، فأى ديمقراطية في غياب التنمية؟ بالإضافة إلى أنه لا توجد ديمقراطية نموذجية واحدة.
- وقد طرح رئيس الوزراء الماليزي: داتو سري عبد الله أحمد بدوي مشروعا مستوحى من نظرية الحضارة لمالك ابن نبي يجعل من الإسلام محركا للأمة، سماه الإسلام الحضاري يشمل عدة محاور تتعلق
- ب:

- تقوى الله
- الحكومة الأمنية
- حرية واستقلال الشعب

- التمكن من العلوم والمعارف
- تنمية شاملة ومتوازنة
- تحسين نوعية الحياة
- حفظ حقوق الأقليات.

### 3.3. أساليب وطرق تكوين الموارد البشرية:

إن الإطلاع على التجارب الناجحة لبعض الدول في تنمية الموارد البشرية، لا يمكن أن يقدم فكرة جيدة عن الطرق والأساليب الممكنة إتباعها لتنمية الموارد البشرية في الجزائر، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها اختلاف البيئات جغرافيا، اجتماعيا، ثقافيا وفكريا. لهذا حاولنا استخلاص أهم الأساليب مما تضمنته الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، والتي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين المنعقد في تونس سنة 2003.

التزاما بمهدف التشغيل الكامل بمفهومه الواقعي كهدف ثابت يساعد على تحقيق العدالة في الدخل، ومحاربة الفقر، وتحقيق حياة كريمة، وإثبات الذات في الإنجاز، واعتبارا لنمو القوى العاملة وزيادة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، خاصة للإناث، ولتفانم زيادة المعروض من القوى العاملة عن الطلب عليها وبالتالي تفانم معدلات البطالة، ودرءا لاستفحال ظاهرة البطالة هذه بين الشباب، خاصة المتعلمين منهم والإناث في سوق العمل، الأمر الذي يهدد السلام الاجتماعي ويمثل هدرًا للموارد ومصادرة للمستقبل، فإن الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل توصي بالتأكيد على الأهداف وإتباع البرامج والآليات التالية لتكوين الموارد البشرية وتحقيق التشغيل الكامل.

1. التأكيد على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية ودينية يتزايد دوره في التنمية و الرفاه ويستحق تكريس احترامه بكل الوسائل.

2. تنمية القوى العاملة في إطار التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال:

- ربط تنمية الموارد البشرية الأخرى من دخل مجز وصحة مصانة ومعرفة متاحة ومشاركة مدعومة وبدائل معروضة وتمكين مخطط.
- تنوع وتجديد وسائل تنمية الموارد البشرية وفتح قنوات بينها وإتاحتها بطرق متعددة مدى الحياة مع الأخذ بنظر الاعتبار التنوع الاجتماعي (تقليل التمايز بين فرص الذكور والإناث).
- العناية بالتنمية البشرية في إطار تكامل عربي خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي.

3. العمل بكل الوسائل لزيادة الإنتاجية بصورة مستدامة خاصة من خلال:

- التنسيق بين جميع عناصر الإنتاجية من عناصر تقنية وإنسانية والاهتمام بها جميعاً.
- الاهتمام بطرق التدريب المستمر وتحقيق تعدد المهارات، ورفع الكفاءة، والتناوب بين مواقع الإنتاج والتدريب دون إهمال للتخصص الدقيق.
- تبني مفاهيم الجودة الشاملة والعمل على تحقيق مواصفات الجودة القياسية الدولية، وتقليل الهدر في الموارد بكل الوسائل ومنها زيادة الاهتمام بالأمن الصناعي والسلامة المهنية.
- تقديم حوافز مادية ومعنوية لمن يساهم في رفع الإنتاجية من العمال وفرق العمل وأصحاب الأعمال.

#### 4. توافق تنمية القوى العاملة والتشغيل مع اقتصاد السوق ومظاهر العولمة وذلك من خلال:

- متابعة مستويات المهارة الدولية ومستحدثات التدريب والتعليم من طرق ووسائل، وأنماط تغييرها.
- العمل على الحفاظ على الكفاءات وإضعاف دوافع هجرتها والاستفادة منها بكل الصور الممكنة.
- الاستعداد الدائم لعصر التجارة الإلكترونية والعمل على الوقاية من آثارها السلبية على التجارة التقليدية والتشغيل في قطاع خدمات البيع والاتصال.
- وضع برامج تعليم وتدريب واستثمار تساعد على المساهمة في سوق المعلومات والاتصالات.
- حساب آثار الشركات العابرة للحدود على التشغيل.

#### 5. خفض معدلات البطالة من خلال:

- الأخذ في الاعتبار تنمية فرص التشغيل بصورة متوازنة مع هدف زيادة الدخل.
- تنفيذ برامج تؤثر في عرض العمالة بمشاركة المؤسسات الإنتاجية من خلال تدريب قصير ورفع كفاءته بهدف التشغيل أو الاحتفاظ به، والتناوب بين مواقع العمل ومؤسسات التدريب.
- اعتماد برامج تؤثر في الطلب على العمل من خلال برامج دعم أصحاب الأعمال لزيادة فرص التشغيل الذاتي والصناعات الصغيرة وتنفيذ برامج أشغال عامة وخدمات على المستوى المحلي.
- دعم إدارات التشغيل والتدريب وتطوير مكاتب التشغيل وإيجاد أو تحسين خدمات التوجيه الإرشاد للمهنيين.
- إعطاء الأولوية لتشغيل الشباب المتعلم والمرأة والمتعطلين عن العمل لفترة طويلة.
- تخصيص برامج تشغيل لذوي الاحتياجات الخاصة.

#### 6. معالجة مشكلات بطالة الشباب خاصة حملة المؤهلات، وذلك من خلال:

- تصميم برامج لتشغيل الشباب تعتمد على الدراسات الميدانية التي تغطي مستويات المهارة واتجاه الطلب على العمالة وفرص التدريب وإمكانيات تمويل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومحددات تشغيل الشباب.
- اعتماد برامج وطنية لتشغيل الشباب تنفذ بصورة لامركزية وتأخذ بنظر الاعتبار الفئات الشبابية المستهدفة: حملة المؤهلات، شباب الريف والفتيات.
- توفير خدمات التوجيه المهني في مختلف المراحل الدراسية واستخدام مختلف وسائل المعلومات والمعلوماتية لذلك.
- تشجيع الجامعات على إقامة معارض تشغيل فعالة تجذب أصحاب المؤسسات الإنتاجية.
- تخصيص حصص للشباب في مشاريع الإصلاح الزراعي والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة.
- تشجيع الإقراض الميسر بالقدر الذي يشجع الشباب على بدء مشاريعهم دون أن يؤدي ذلك إلى تخصيص الموارد.

#### 7. العناية بفرص تشغيل المرأة، وذلك من خلال:

- الاستفادة من نظم العمل المستحدثة مثل تقاسم الأعمال والعمل الجزئي والعمل عن بعد لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مع التوفيق مع الواجبات الأسرية.
  - رصد مساهمة المرأة وتفضيلاً المهنيّة من خلال دراسات ميدانية تعتمد على توزيع وقت عمل المرأة.
  - الأخذ في الاعتبار - عند تصميم وتنفيذ برامج التشغيل - تقليل التمايز بين الإناث والذكور بهدف إزالتها.
  - دعم وتنمية مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة تمويلاً وتوجيهها وتسويقاً.
  - دعم وتطوير الحرف الريفية والتقليدية التي يمكن أن تساهم فيها المرأة.
  - تصميم برامج خاصة بمحو أمية المرأة الوظيفية، وتخصيص برامج تدريب للمرأة.
8. توجيه التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل كميًا ونوعيًا، وذلك من خلال:
- توسيع فرص التدريب وطاقاته ووضع أدلة تفصيلية له، وتوافق هذا التطوير مع برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي.

- التوسع في عقود التدريب بغرض التشغيل مع المؤسسات الإنتاجية وتنظيم حوافز لذلك.
- إستحداث وسائل تدريب تستجيب لحاجات خاصة مثل نشر التدريب من خلال المراكز التدريبية المتحركة وتطوير التدريب في الحرف الريفية.
- تطوير مناهج التدريب وتوسيعها لمزيد من التخصصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل.
- تشجيع قيام معاهد ومراكز للتعليم التقني والتدريب لرفع الكفاءة وتطوير الإنتاجية والحث على التعليم المستمر.

#### 9. العناية بالتشغيل في القطاع غير المنظم (القطاع الخاص)، وذلك من خلال:

- التعرف على القطاع غير المنظم وخصائص التشغيل فيه من خلال الدراسات الميدانية الدورية.
- مساعدة هذا القطاع على الالتزام بالنظم الضريبية والتأمينية خاصة من خلال التوعية والإعلام، مرونة الأحكام القانونية التي تحكم هذا القطاع، المزيد من الرقابة والتفتيش.

#### 10. تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل، وذلك من خلال:

- إقرار بيانات أساسية حول القوى العاملة والتشغيل تتم متابعتها بصورة منتظمة من خلال الدراسات الميدانية والإحصائيات.
- إعداد قواعد بيانات في المجالات التالية: عرض اليد العاملة، الطلب على اليد العاملة من خلا عروض المؤسسات، فرص التدريب في مختلف الأجهزة، فرص إنشاء صناعات صغرى أو تشغيل ذاتي.
- بث قواعد المعلومات حول سوق العمل من خلال شبكة معلومات محلية أو دولية.
- استخلاص مؤشرات دورية حول سوق العمل ونشرها بين المعنيين.

#### الخاتمة:

إن البشرية اليوم تقف في مفترق طرق وعليها أن تختار الطريق السليم الذي يضمن الحياة الكريمة للجيل الحالي وأجيال المستقبل، هذا الطريق الذي يعرف بالتنمية المستدامة التي تشمل كل الجوانب سواء كانت بيئية، اجتماعية، اقتصادية، وحتى ثقافية وفكرية. ولما كانت التنمية البشرية هي العمود الرئيسي للتنمية المستدامة، كان لا بد من إعطاء الأهمية والأولوية الكافيين لها، من خلال السعي الدائم للقضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، تحري العدالة والمساواة بين الأغنياء والفقراء

والقضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم والنامي، ومحاولة الاستفادة من فوائد العولمة قدر الإمكان مع تقليل آثارها السلبية في نفس الوقت.

وباعتبار التشغيل الكامل للموارد البشرية، هدف تسعى إلى تحقيقه كل الدول في ظل التنمية المستدامة، كان لا بد من العمل على توفير مستلزماته. فالتنمية البشرية المستدامة هي تنمية تستلزم القضاء على الفقر ومساواة الفرص المتاحة للجميع لاسيما النساء والشباب والأطفال والفئات الضعيفة، مع العمل على توفير فرص عمل كافية لكل هاته الفئات واستمرار متابعتها من خلال التدريب والتكوين المستمرين.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة التي تركز أساسا على تنمية الموارد البشرية تحتاج إلى عمود آخر لا يقل أهمية عن الموارد البشرية، ألا وهو الحكم الرشيد لذا يجب إيلاء العناية الكافية لهذا العنصر سواء نظريا (أبحاث في المجال) أو عمليا (تطبيقه في الواقع) للدول التي تنشُد التنمية المستدامة.

## المراجع

1. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، (1997)، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، (2003)، مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين، تونس، 2/24-2003/3/1.
3. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 أغسطس/ 4 سبتمبر 2002، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.
4. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، (2005)، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس العابدين، مصر.
5. عدنان السيد حسين، (2003)، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، لبنان.
6. كريبالي بغداد، حمداني محمد، (2010)، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم انسانية، السنة الرابعة، عدد 45، شتاء.
7. محمد صالح الشيخ، (2002)، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الأشعاع الفنية ، مصر.
8. محمود حسين السالم، غالب، (2008)، واقع وامكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية فلسطين.
9. موساوي عبد الله، دور البلاد في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 41-64.
10. Appleton, A.F. 2006. "sustainability: a practitioner's reflection". *Technology in society*. 28, 3-18.

## Exchange Rate Risk Management Strategy

### إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات

بلحرش عائشة<sup>1</sup>

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

#### ملخص:

إن سمة عدم اليقين التي يتميز بها المحيط الدولي للمؤسسة و الذي من بين أبعاده أو عناصره غير المستقرة معدلات صرف العملات التي تفرض على المؤسسة الاقتصادية في ممارستها لنشاطاتها على المستوى الدولي ، و من خلال تعاملها بعملات تختلف عن العملة الوطنية ، إتخاذ قرارات ملائمة لمواجهة آثار تقلبات معدلات الصرف و بالتحديد تغطية المخاطر المترتبة عن هذا العنصر بالذات ، فخطر الصرف يمكن النظر إليه بأنه التغيير الذي يمكن أن يلحق نتائج سلبية للمؤسسة من خلال تقلب أسعار صرف مقابل العملة المرجعية. إنطلاقاً من هذه الرؤية يمكن القول أن موضوع تسيير مخاطر الصرف أهمية بالغة في مجال الدراسات المتعلقة بالتسيير المالي الدولي ، و ذلك لما له من آثار بالغة على مالية أو بالأحرى خزينة المؤسسة ، لذلك كله فإن هذه الدراسة تهدف أساساً إلى إبراز أهمية و ضرورة مواجهة مخاطر الصرف و إدارته بكل فعالية و كفاءة بالنسبة للمؤسسات الدولية النشاط خاصة في الدول التي تمر بمرحلة إنتقال ( période de transition )

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، خطر سعر الصرف ، إدارة مخاطر الصرف

#### Résumé:

Le phénomène de l'incertitude qui entoure le milieu national et international de l'entreprise qui a des relations extérieurs et notamment le changement courant et inopiné de taux de change impose à cette entreprise de prendre des mesures et des décisions pertinentes pour faire face à ces changements et de couvrir ces risques parce que ces changements peuvent influencer négativement sur l'entreprise et sa devise nationale.

A partir de cette vue, on peut dire que le sujet de la gestion du risque de change a une importance majeure dans les études qui concernent la gestion financière internationale.

Pour cela, nous allons dans notre étude illustrer l'importance de faire face au risque de change et sa gestion avec toute compétitivité et ce notamment pour les entreprises qui travaillent dans le commerce international dans les pays qui traversent des périodes de transition.

**Mots clés :** Taux de change, Risque de change, Gestion des risques de change

**Classification Jel :** D51, C1, G32

<sup>1</sup>toulaicha\_bell@yahoo.fr

**تمهيد:**

إن معظم دول العالم الثالث عرفت تحولات جذرية في مختلف المجالات منذ بداية الثمانينات إلى يومنا هذا ، و ذلك تحت ضغط أوضاعها الاقتصادية المزرية التي دفعت بها إلى الخضوع إلى مؤسسات دولية عملت على إدماجها في النظام الإقتصادي الدولي الذي يعرف تطورات باستمرار و فرضت عليها تحرير تجارتها الخارجية و أنظمة صرفها و ما إلى ذلك..بما يتماشى و الظروف الإقتصادية الدولية ، و نظرا لما يشهده عددا متزايدا لأنظمة الصرف في كثير من الدول النامية من تطور في تحديد أسعار صرف عملاتها المحلية بما يتفق و المستويات السائدة في السوق ، أي في اتجاه تطبيق نظام سعر الصرف العائم السائد في الدول المتقدمة و ما قد ينجم عن ذلك من تحركات متزايدة في أسعار الصرف ، و بالتالي زيادة المخاطر التي يتعرض لها مختلف المتعاملون الاقتصاديون في الأسواق الحقيقية أو النقدية ، مما يتطلب اللجوء إلى استعمال التقنيات الجديدة لإدارة مخاطر الصرف إن النتائج الخطيرة المرتبطة بالتقلبات الحادة في أسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط تبين مدى أهمية و ضرورة مواجهة مخاطر الصرف و إدارته بفعالية و كفاءة فمن خلال ورقتنا البحثية هاته سنحاول إبراز أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف في الدول التي تمر بمرحلة إنتقال خاصة و هذا من خلال المحاور التالية:

- 1 - ماهية خطر الصرف
- 2- مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة
- 3- أنواع مخاطر سعر الصرف
- 4- أهمية إدارة مخاطر الصرف
- 5- مراحل إدارة مخاطر الصرف
- 6- تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف
- 7- إستنتاجات و توصيات

**1- ماهية خطر الصرف:**

- “ خطر سعر الصرف بالنسبة للمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير، عمليات مالية) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية “ و خطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للأجال الفاصلة بين إعداد الطلبية و التسوية المالية النهائية لها - كما أنه يعرف بالخسارة المحتملة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ، و هو نتيجة للمبادلات الدولية ، و أخطار الصرف ناجمة عن العمليات التالية:

- الصادرات و الواردات
- الإقتراض و الإقراض بالعملات الأجنبية
- القرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال

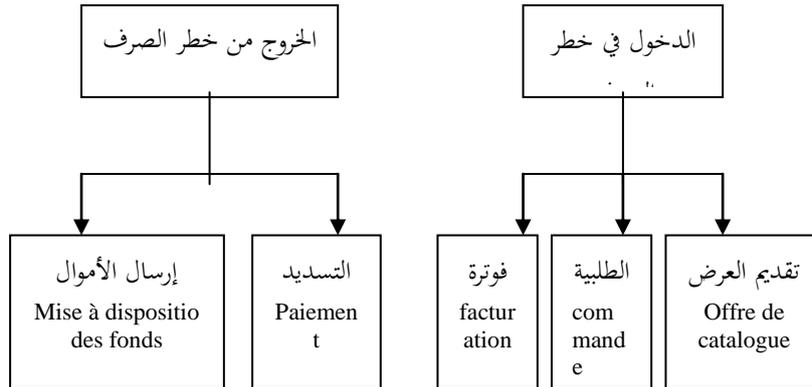
- التوظيفات بالعملات الأجنبية
- الإستثمار المباشر في الخارج

كما أنه كلما كانت قيمة المبادلات الخارجية كبيرة كلما كانت الخسارة في القيمة المضافة عند حدوث تغيرات سلبية في قيمة العملات

## 2- مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة

إن خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام العملية التجارية أو المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذي يعتبر خطر صرف محقق حينها ، و لكن ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن تصدير أو استيراد سلعة معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض و هو ما يسمى بخطر الصرف المحتمل أو المتوقع ، و من ثم يمكن تبيان مراحل خطر الصرف كمايلي:

### شكل يوضح مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة



خطر صرف أكيد risque certain

خطر صرف كامن risque potentiel

المصدر: الموقع الإلكتروني [www.eur-export.com](http://www.eur-export.com)

يلاحظ أن مرحلة الدخول في خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة تضم خطوات التفاوض و الإتفاق حول الكمية ، الجودة و الأسعار ... و بالتالي فعلى أساس العرض المقدم يتم إبرام العقد و تدخل العملية مرحلة التجسيد على أرض الواقع ، و في هذه المراحل الأولى يكمن خطر الصرف فهو إذن خطر كامن و موجود على مرحلتين العرض و مرحلة تنفيذ الطلبية ثم تليها مرحلة إعداد الفاتورة للمستورد و عندما تتم التسوية يتم معها التأكد من التعرض لخسائر متعلقة بتقلب سعر الصرف و هذا ما يجعل خطر الصرف في المحطات الأخيرة بالخطر الأكيد و الذي يتطلب ترتيب و تنظيم حالة و وضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة

### 3- أنواع مخاطر سعر الصرف

هناك نوعين من مخاطر أسعار الصرف الأجنبية ، الأولى تتمثل في انخفاض قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير ، و الخطر الثاني هو ارتفاع قيمة العملة الأجنبية و هذا يؤثر على حجم الصادرات ، و تنحصر مخاطر سعر الصرف فيما يلي:

#### 3-1: خطر العملة الإقتصادي

يحدث هذا الخطر نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية ، و لها تأثير شامل فيما يتعلق بالعملية التي يتم تقديم عرض السعر بها أو البيع بها ، فالعملات مثل عملة المنافسين و الكلفة و الأسعار النسبية و هيكل العملة في كل بلد ، كلها تقود إلى مخاطر العملة الإقتصادية ، و هي تتجلى من خلال التغيرات في رقم الأعمال أو في هامش المؤسسة ، فهذه العوامل تتأثر كلها بسعر الصرف في أغلب الأسواق .  
خطر الصرف الإقتصادي هو خطر غير مباشر و مخادع ، لكن له نتائج مهمة في بعض الأحيان و ثابتة في الأجل الطويل و تكون متكاملة مع سياسة عامة لشراء المنتجات و بيعها لمؤسسة في وضعية منافسة ، و لا يتم تغطيته بطرق مألوفة و مستعملة .

#### 3-2: خطر المتاجرة

يحدث هذا الخطر في حالة ارتفاع أو انخفاض في قيمة العملة التي يتم بها البيع أو الشراء بها ، فإذا ارتفعت قيمة عملة البلد المستورد يعود هذا على المصدر بالربح ، و تحدث مخاطر التجارة إما بسبب أن العملة التي تم بموجبها تقديم الأسعار هي غير تلك التي تم حساب التكلفة بها ، أو لأن سعر الصرف المستقبلي الذي استخدم وقت اتخاذ قرار التسعيرة قد تغير بسبب مرور الوقت بين قرار التسعير و قرار تحويل عوائد البيع إلى العملة التي حسبت التكلفة على أساسها حيث يمكن أن يكون السعر المتوقع مختلفا عن السعر الحقيقي .

#### 3-3: الخطر الائتماني :

عمليات الصرف تتم في الغالب بعقود ينص فيها على تبيين العملة المشتراة و العملة المباعة و سعر الصرف الذي تم الاتفاق عليه و تاريخ التسليم ، و المخاطر تنشأ في هذه الحالة من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه ، فقد يحدث أن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس ، و أشهر عملية من هذا النوع حدثت عام 1974 عندما أعلن احد البنوك الخاصة HERSTAT BANK في ألمانيا الغربية إفلاسه ، و هذا النوع من الخطر بمائل خطر التوقف عن الدفع أو الخطر الرأسمالي ، و يعتبر هذا الخطر كبيرا بالنسبة لسوق رأس المال .

#### 3-4: خطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم القدرة على السداد بسبب عدم توفر السيولة ، و ليس بعدم القدرة المطلقة على السداد، و هي تنتج عن عدم توافق مواعيد الدفع و مواعيد السداد لأسباب تعود إلى عدم تنفيذ الأطراف الأخرى

للعقود في مواعيدها المحددة ، أو لسبب نقص عام للسيولة في السوق أو عن عدم تنظيم التدفقات النقدية. إن أسعار الصرف غدت اليوم متقلبة بشكل شديد و سريع و عرضة لمؤامرات خارجية كثيرة مما يزيد من حدة الخطر المرتبط بأسعار الصرف خاصة بالنسبة للمؤسسات التابعة للدول حديثة العهد بالنظام الاقتصادي الدولي القائم على آليات السوق في جميع المجالات بما فيها أنظمة أسعار الصرف ، و كل ذلك يحتم عليها إعطاء أهمية قصوى لإدارة مخاطر أسعار الصرف.

#### 4-: أهمية إدارة مخاطر الصرف

أصبحت إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في مثل البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية في الوقت نفسه و هو ما يستدعي إدارة آلية تقلبات أسعار الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية في الوقت ذاته ، و كل ذلك بانتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الميدان ، و هي كثيرة بما ينسجم و خصائص البلدان النامية ، لإن التقلبات المعاصرة يمكن أن تكون مكلفة للغاية و من تم تتمحي منافع إدارة المخاطر و تتحول إلى خسائر ، إذن لعل من ابرز دواعي الاهتمام بتسيير أو إدارة مخاطر الصرف نلخصها فيما يلي :

أ - اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية (ظاهرة التدويل) في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة و العمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة، مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف و ما يرتبط به من مخاطر.

ب - بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية و التدفقات الإستثمارية المتمثلة أساسا في دول جنوب شرقي آسيا و الصين و ما يرتبط به من زيادة في التقلبات في أسواق الصرف.

ج - إن التدفقات الجديدة لمواجهة متطلبات التجارة و الإستثمار في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سوق تولد الحاجة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة المخاطرة.

د - يمكن لتقلبات أسعار الصرف أن تؤثر على النتائج المالية للمؤسسات دولية النشاط و على نقديتها الجاهزة .

هـ - انعكاس آثار التغيرات الحادة في سعر الصرف على مختلف مصالح أو وظائف المؤسسة دولية النشاط ( تخطيط ، تمويل ، إنتاج ، تسويق ، مالية ، خزينة ، ..... ) و ما ينجر عن ذلك من اتجاه إلى المضاربة.

و - تحسن القدرة التنافسية ( في مجال السعر خاصة ) للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر الصرف و إدارته بفعالية و كفاءة ، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما و محددًا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية بسيطة مستوردة.

ي - ارتفاع تكلفة الإجراءات و الترتيبات الإدارية أو المركزية للوقاية من مخاطر الصرف ، و ذلك بالإعتقاد الخاطئ بأن المصارف المركزية و الحكومات تستطيع لو أرادت أن تسيطر على أسعار الصرف.

### 5- : مراحل إدارة مخاطر الصرف

حتى تكون إدارة مخاطر الصرف فعالة لا بد أن تمر بمراحل أساسية نلخصها فيما يلي :

**المرحلة الأولى : تحديد خطر الصرف :** أي تحديد موضوع الخطر بكل دقة سواء تعلق الأمر بعملية تجارية أو مالية ، و في هذا المجال يتم تحديد وضعية الصرف التي قد تكون محاسبية عندما يكون الخطر مقاس من واقع البيانات المالية و المحاسبية المحققة فعلا ، كما و يمكن أن تكون وضعية الصرف اقتصادية و الذي يمكن اعتباره خطر صرف مقدر لأنه مبني على عناصر عدم اليقين أي يأخذ بعين الإعتبار التوقعات المستقبلية بشأن نشاط المؤسسة المتوقع ( تدفقات غير مسجلة ، تدرج في الحساب عند تحديد وضعية الصرف) .

**المرحلة الثانية : اختيار مبادئ إدارة خطر الصرف :** و هي تشمل الإستراتيجيات الممكنة لإدارة خطر الصرف و التي ينبغي اختيار انسبها للمؤسسة و يمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات في ثلاث مجموعات أساسية هي :

#### أ - إستراتيجية التغطية الآجلة : (stratégie de couverture à terme)

وهي تنصب على محاولة إلغاء وضعية الصرف من خلال تحديد السعر الذي يباع به الرصيد إذا كان موجبا أو يشتري به الرصيد إذا كان سالبا.

#### ب- إستراتيجية المضاربة: (stratégie de spéculation)

و هي مرتبطة بالتوقعات المستقبلية بشأن أسعار الصرف و فيها نوع من المخاطرة حيث تبنى على أمل تحقيق أوضاع جيدة نتيجة توقع تحسن في أسعار العملة

#### ج- الإستراتيجية الإختيارية: (stratégie optionnelle)

و هي الأكثر شيوعا حاليا لدى الدول المتطورة حيث تمكن المكلف بالخرينة من مواجهة التحركات المعاكسة لأسعار الصرف وهي تشمل الإستراتيجيتين معا.

**المرحلة الثالثة: تحديد التقنيات و الطرق المستخدمة ضمن الإستراتيجية المختارة :** و يكون هذا بعد تحديد الإستراتيجية المثلى ، و في هذا المجال نجد التقنيات المستخدمة للتحكم في مخاطر الصرف قد تكون داخلية أي مرتبطة بالتنظيم الداخلي للمؤسسة ذاتها و يمكن أن نذكر منها:

- عملية الفوترة بالعملة الوطنية
  - اختيار عملة الفوترة
  - تسيير آجال العملية سواء عن طريق تعجيل أو تأجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية
- كما يمكن أن تكون هذه التقنيات خارجية أي مرتبطة بالسوق كما الحال بالنسبة ل:

- بيع و شراء العملة لأجل
- عمليات الإختيار (options)
- تغطية الصرف نقدا (تسبيقات بالعملة الأجنبية)

### المرحلة الرابعة: متابعة العملية الإجمالية من خلال مراجعة الأعمال السابقة و إجراء

التعديلات اللازمة في أوانها: لإن ترشيد إدارة المخاطرة المرتبطة بالصرف تتطلب التحليل و المتابعة المستمرين بغية تكيف أدوات التغطية بما يتماشى و مستجدات السوق و كذا التحولات المتوقعة في مجال نشاط المؤسسة و محيطها الإقتصادي

### المرحلة الخامسة: عملية قياس و مراقبة الأداء: تتضمن عملية قياس و مراقبة الأداء بالنسبة للقائم

بالأعمال في مجال تسيير الخزينة و كل ذلك من قياس النتائج المحققة و مقارنتها بالمعايير المحددة و تحديد الإنحرافات إن وجدت بغية الوقوف على مواطن الضعف من جهة و بالتالي معالجتها باتخاذ الإجراءات اللازمة في أوانها و الوقوف من جهة ثانية على مواطن القوة و بالتالي تدعيمها و الحفاظ عليها.

إن هذه المراحل تشكل نظاما متكاملًا لإدارة مخاطر الصرف بالنسبة للمؤسسة التي تعمل في وسط دولي متميز بالتقلبات النقدية الحادة ، و في ظل زيادة التقلبات في أسواق النقد و المال بالنسبة للعملة الدولية و كذا اتساع التطورات في أنماط التجارة و الاستثمار و تسريع حركة اندماج البلدان النامية في المنظومة الإقتصادية العالمية تبرز أهمية تقدير أوضاع مخاطر الصرف في مثل هذه البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

## 6- تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف:

إن التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات و التدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملة الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى. في هذا الشأن توجد هناك مجموعتين من التقنيات للوقاء من خطر الصرف، الأولى تعتبر تقنيات داخلية لأن المؤسسة تحاول التحكم في هذه المخاطر و إدارتها على مستواها و بإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الإستعانة بأطراف خارجية، و إذا لم تتمكن من تجاوز تلك المخاطر تلجأ إلى استعمال تقنيات المجموعة الثانية و هي تعتبر خارجية كونها تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها، كتعامل المؤسسة مع المؤسسات المصرفية من أجل شراء أو بيع العملات بالأجل، أو عند دخول المؤسسة إلى السوق من أجل التوقيع على عقود آجلة من أجل شراء أو بيع خيارات الصرف OPTIONS DE CHANGE ، كما يمكن ضمن هذا المنظور أن تلجأ المؤسسة كذلك إلى عمليات القروض المتقاطعة بالعملة أو ما يدعى بـ SWAPS، أو اللجوء إلى شركات التأمين... إلخ .

**أولا : التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر سعر الصرف :** تتمثل هذه التقنيات فيما يلي:

**أ - التأثير على الآجال:** المفصود بالآجال المدة التي يمكن خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي. في هذا المجال نميز الإجراءات التالية:

### **1- تسيير آجال العملية Le Termaillage :**

إن الإجراء المسمى بـ (LEADS and LAGS) Termillage يتمثل في تنويع آجال الدفع من أجل الاستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف، حيث يتم تعديل آجال أو تواريخ تحصيل الحقوق (مصدر) أو دفع الالتزامات (مستورد) ما أمكن ذلك، تبعاً لتغيرات سعر الصرف.

فـ "LEADS" هي عبارة عن المدفوعات المسبقة بينما "LAGS" هي المدفوعات المؤجلة و هذه العملية ليست في الحقيقة تقنية لتغطية خطر الصرف، و لكن طريقة تحاول المؤسسة حسب توقعاتها الاستفادة من التقلبات في سعر الصرف.

فعندما يتوقع المصدر زيادة سعر العملة المحرر بما عقد التصدير فإنه يمنح آجال كبيرة للمستورد لتحصيل المبلغ المستحق له. لكن إذا كان يتوقع عكس ذلك أي انخفاض قيمة العملة المحرر بما العقد، فسوف يحاول تسريع عملية قبض المبالغ المستحقة. أما بالنسبة للمستورد فإنه سوف يقف عكس هذا الموقف تماماً. إلا أن هذه التقنية تكتنفها مثالب متعلقة أساساً بمدى صحة التوقعات بشأن سعر صرف العملات المعنية من جهة و بمدى القدرة التفاوضية للمؤسسة للحفاظ على متعاملها من جهة ثانية.

### **2- منح الخصم بهدف الدفع المسبق :**

فالمصدر يستطيع أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنحه خصماً في مقابل قيام الزبون بدفع المبلغ المستحق لفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق، و ذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغير كبير خلال فترة وجيزة من الزمن. هذا المبلغ المخصوم يتناسب عادة و تكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر، و النتيجة هي تفادي خطر الصرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة، و عدم ضرورة تحمل خطر الإقتراض من جهة، و من جهة أخرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل في السوق للحصول على عائد يمكنه من إلغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها.

### **3 - حسابات الاعتراض Comptes d'interception :**

و هي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدول الأجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ و بالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصرف و احتمال وقوعه.

### **4 - نظام الصندوق المغلق أو الصندوق البريدي LOCK BOX.**

هنا فإن الشيكات الواردة إلى المؤسسة و الخاصة بتسوية دين أو بدفع قيمة صادرات معينة، يتم إرسالها إلى صندوق بريدي متواجد بالخارج و تتولى البنوك المحلية في تلك الدولة المتواجد فيها تلك الصناديق تحصيلها مباشرة ربما للوقت بدلا من إتباع الطريقة التقليدية في عملية التحصيل و التي تستغرق وقت طويل و تزيد من احتمالات وقوع خطر صرف ومن تم تحمل خسائر صرف نتيجة تغير أسعار صرف العملات المحررة بما تلك الشيكات<sup>0</sup>.

## ب - التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة :

### (1) التغطية الذاتية و LES MARCHES D'APPLICATION :

و يتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الإستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، و هنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

أما سوق التطبيق MARCHE D'APPLICATION فهي طريقة تقضى بالسماح للمؤسسة التي مجوزتها رصيد من العملة الصعبة باستعماله لسداد مدفوعات ديون أو إلتزامات ناتجة عن عمليات مالية أو تجارية بالعملة الصعبة كذلك و ذلك من خلال وسيط مالي عادة بنك.

يوجد نوعان من الأسواق التطبيقية:

- أسواق تطبيقية مع ضرورة تحويل الأموال. هذه التقنية تستند إلى تحويل فعلي للعملة. فالمؤسسة التي تقوم بدفع المستحقات لمورديها مستعملة بذلك العملات التي تلقتها من زبائنها الأجانب، هذه المؤسسة سوف لن تتعرض إلى أخطار سعر الصرف، بالإضافة إلى تناقص حجم العمولات البنكية التي تدفعها خاصة عمولات الصرف.
- أسواق التطبيق بدون تحويل للأموال. و هي عمليات مقاصة من نوع خاص و تكون ممكنة عندما يكون الطرفين أي الدائن و المدين كلاهما مدين و دائن للطرف الآخر بمبلغ معين. هنا فإن الرصيد فقط الناتج عن عملية المقاصة هو الذي يكون محل تحويل أو تغطية من خطر الصرف و هي تعتبر كذلك تغطية ذاتية.

### (2) المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات NETTING

وهذه التقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة و المتواجدة في دول أجنبية و تكون بينها روابط مالية أو تجارية و بموجبها يتم تنظيم مقاصة بين ديون و مستحقات هذه الفروع و يسمح ذلك بتقليص عدد و مبالغ التحويلات فيما بينها و يقتصر الأمر على دفع فوارق الديون. و هنا يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع و كذا العملة المستعملة و سعر الصرف المتفق تطبيقه. و أنسب أسلوب إلى تطبيق هذه الطريقة هو إعداد مصفوفة تسمى بمصفوفة الدفع Matrice de règlement، من طرف جهة مستقلة تابعة لهذا التجمع كأن يكون بنك أو مؤسسة مالية متخصصة.

و من نتائج هذه المقاصة المتعددة الأطراف تخفيض حجم المبالغ المحولة، و ما ينتج عنه من إقتصاد في العملات المصرفية المرتبطة بها. بالإضافة إلى تفادي اللجوء إلى العمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف و التي تكون في بعض الأحيان جد مكلفة.

إلا أنه قد يصادف هذه التقنية تشريعات بعض الدول التي لا تسمح بإجراء مثل هذه التحويلات، مما يؤثر على فعالية هذه التقنية.

### **3) مراكز إعادة الفوترة بالعملة الصعبة Les centres de réfacturation en devises**

في بعض التجمعات العالمية أو مراكز الأعمال يتم مركزة إدارة خطر الصرف بيد مركز لإعادة الفوترة هذه التقنية تشبه إلى حد كبير عملية NETTINE ، لكن عملية إعادة الفوترة هدفها الأساسي ليس إجراء مقاصة للتدفقات ما بين أعضاء نفس التجمع، لكن هدفها هو إما تجميع المدفوعات الخاصة بعمليات الاستيراد إلى خارج أو داخل المجموعة، أو تجميع المقبوضات المترتبة على عمليات التصدير إلى داخل التجمع أو داخل أعضاء نفس التجمع.

ففي حالة مركزة المدفوعات إلى خارج التجمع فإن مركز إعادة الفوترة يعمل كشركة فوترة Société de factoring تقوم بتسيير خطر الصرف و خطر القروض في نفس الوقت.

فمركز إعادة الفوترة يعمل كوسيط مالي يكتفي بتنفيذ العمليات دون إدخال أي تعديلات على مختلف التدفقات المادية.

هذا النوع من المراكز يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى الإعفاءات الضريبية التي قد يستفيد منها نتيجة موقعه الجغرافي بالإضافة إلى أن مركزة إدارة خطر الصرف تزيد من فعالية هذه العملية. و أخيراً فإن كون هذا المركز هو الطرف الوحيد الذي يتعامل مع البنوك تباينا عن التجمع فهذا يقوي من مركزه التفاوضي

### **ثانياً: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف Techniques Externes**

عندما تعجز الإجراءات التي تتخذها المؤسسة على مستواها من تفادي خطر الصرف، يمكن لها أن تلجأ إلى تقنيات أخرى للتغطية، سواء كان ذلك من خلال اللجوء إلى السوق أو التعامل مع مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال. هذه التقنيات تسمى بالتقنيات الخارجية و تتميز فيها مجموعتين من الآليات يمكن بيان منها ما يلي :

- مجموعة التقنيات التي تتمحور حول التثبيت النهائي لسعر الصرف في وقت نشأة هذا الخطر، كالصرف الآجل، التسبيق بالعملة أو العقود الآجلة. إلا أن سلبيتها الأساسية تكمن في عدم تمكن المؤسسة المستعملة لها من الاستفادة من أي تطور إيجابي قد يطرأ على سعر الصرف مستقبلاً.
- مجموعة التقنيات التي تحمي المؤسسة من خطر الصرف مع إمكانية إستفادتها من أي تطور إيجابي لسعر الصرف، و هي تتمثل أساساً في استعمال الخيارات على إختلاف أنواعها OPTIONS.

### **1- الصرف الآجل : Le change à terme**

الصرف الأجل عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ بالعملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة و نهائي في تاريخ لاحق متفق عليه.

إن عقد الصرف الأجل بالعملة من نتائجه إمكانية تثبيت حال التعاقد سعر الصرف المستقبلي، فهو يلغي خطر الصرف عند نشأته من خلال تثبيت سعر الصرف مما يسمح بتحديد تكلفة الصفقة التجارية قبل مبادلة العملات (أي قبل عملية الدفع في تاريخ الاستحقاق)

و عادة فإن سعر الصرف الأجل يختلف عن سعر الصرف العاجل أو الحاضر، إلا في حالات نادرة جدا. و عندما يكون الفرق بين السعرين إيجابيا نسميه REPORT و عندما يكون سلبيا نسميه DEPORT إذا يمكن كتابة المعادلة التالية :

#### سعر الصرف الأجل = سعر الصرف العاجل + REPORT - DEPORT

فالصرف الأجل من أهدافه تمكين المؤسسة التي ستتلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة و يمكن معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر المستورد و كذا المصدر على النحو التالي :

**\* حالة المصدر :** فالمصدر الذي يتوقع تلقي مبلغ بالعملة الأجنبية، و هو في نفس الوقت يخشى أو يتوقع انخفاض قيمة هذه العملة و ما قد يلحق به من خسائر و تلاشي أرباحه من عملية التصدير التي قام بها أو تأكل أرباحه المحققة، فعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر من تثبيت سعر صرف عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية و هكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقا المبلغ بالعملة المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الاستحقاق.

فالبنك في هذه الحالة يتلقى أمر من المصدر لبيع العملة الأجنبية مقابل الوطنية، إذا يكون على البنك بموجب هذا العقد أن يشتري هذه العملة الأجنبية في تاريخ الاستحقاق. الخطوة التالية في هذه التقنية هي قيام البنك، ومباشرة بعد الإلتزام السابق ببيع المبلغ بالعملة الأجنبية (المقترض)، يقوم البنك باستثماره بفائدة إلى تاريخ الاستحقاق. في هذا التاريخ يسدد البنك المبلغ بالعملة الأجنبية الذي اقترضه (عادة من السوق ما بين البنوك) مستعملا في ذلك المبلغ الذي يتلقاه من زبونه في مقابل المبلغ بالعملة المحلية المستثمر كوديعة.

#### **\* حالة المستورد :**

فالمؤسسة التي ترتقب القيام بدفع دين بالعملة الأجنبية في تاريخ لاحق و تخشى إرتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، هذه المؤسسة قد تتبع طريقة شراء العملة بالأجل بغرض حماية نفسها من إحتمال إرتفاع سعر الصرف . و منه فإنها تكون على علم مسبق بالعملة المحلية الواجب الدفع مقابل إطفاء هذا الدين في تاريخ الاستحقاق الأمر الذي يمكنها من تحديد سعر تكلفة السلع المستوردة بدقة و تفادي خسائر لاحقة .

فالبنك يتلقى من المستورد أمر شراء أجل العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية ، أي بعبارة أخرى يكون على البنك أن يبيع عملة أجنبية محددة بذاتها للمستورد .

فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية يتم إقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك . بعدها يتم إستثمار المبلغ بالعملة الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الإستحقاق . في تاريخ الإستحقاق يبيع البنك المبلغ بالعملة الأجنبية إلى الزبون و يسدد القرض المتحصل عليه سابقا بالعملة المحلية من المبلغ المتحصل عليه من الزبون لقاء بيع العملة الأجنبية .

## 2) القروض المتقاطعة بالعملة SWAPS DE DEVICES

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، و بعملتين مختلفتين و هو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها و استرجاعها في تاريخ الإستحقاق و عملية SWAP الخاص بالعملة يمكن أن يكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، و مستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة و لكن هذه حالة نادرة الوقوع و أغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك و زبائنه.

## 3- التسبيق بالعملة L'avance en devise

و هي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة و تغطية خطر الصرف في نفس الوقت. هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الإقتراض بالعملة المحلية و استعمال الصرف الأجل في نفس الوقت و هناك أسلوب آخر يتمثل في الإقتراض بالعملة الأجنبية و استبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية.

فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من إئتمان قصر الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت هذه المؤسسة تريد أن تقضي نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يساوي تماما المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.

## 4- العقود المستقبلية على العملة Les contrats à terme ou " futures" sur devise

إن هذه العقود المستقبلية على العملة تقنية حديثة نوعا ما إذا ترجع نشأتها إلى سنة 1972 عندما قررت بورصة المواد الأولية ل شيكاغو إنشاء فرع يسمى بـ (IMM) International Monetary Market ، و الذي من خلاله تم تداول أول العقود المالية الأجلة الخاصة بالعملات الأجنبية.

إن مثل هذه العقود تنصب حاليا على مبالغ محددة من العملة و أسعارها محددة في مقابل الدولار الأمريكي كما أن تاريخ التسليم محدد بتواريخ ثابتة.

و العقد المستقبلي هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد، بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد و تاريخ معلوم، و الفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف Une position de change في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية و يمكن توضيح ذلك كمايلي:

حالة المصدر <i>Position Long</i> وضعية صرف طويلة.	حالة المستورد <i>Position Court</i> وضعية صرف قصيرة.
- ذمة بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابي بالعملة مستقبلا.	- ديون بالعملة الأجنبية أو تدفق مستقبلي سالب بالعملة.
الخطر : انخفاض قيمة العملة	الخطر : ارتفاع قيمة العملة
بيع عقود آجلة في حالة الانخفاض، فإن الربح المحقق في العقود الآجلة يعوض الخسائر المحتملة في الحاضر و العكس صحيح.	شراء عقود آجلة في حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الآجل يعوض الخسارة الحاضرة و العكس صحيح.

**بالنسبة لخطر الصرف** فإن آلية عمل هذه الطريقة هي أن يتخذ الطرف المعنى بتغطية خطر الصرف المتوقع، في العقود المستقبلية وضعية معاكسة لوضعيته في السوق العاجل للعمليات الأجنبية، حيث تسمح له هذه الطريقة بتعويض الخسارة المحتملة في أحد السوقين بالأرباح المحققة في السوق الثاني. فالمتعامل الذي يريد تغطية وضعية قصيرة يشتري عقد تتناسب قيمته مع وضعيته هذه، و بعد حلول الأجل يقوم بالمقارنة بين السعر العاجل و سعر عقد الشراء، فإذا كان السعر العاجل أكبر من سعر التعاقد فهي تعتبر خسارة يتم تعويضها عن طريق العقد الآجل و العكس. و لا يتم عادة التسليم الفعلي للعقد بل يتم إجراء مقاصة بين السعرين العاجل و سعر العقد، و العكس بالنسبة لصاحب الوضعية الطويلة.

## 6- خيارات العملة *OPTIONS DE CHANGE*

ظهرت الخيارات عام 1982 بفيلا ديلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، و الخيار هو عقد يمنح للمتحصل عليه حق وليس إلزام بشراء أو بيع مبلغ معين من العملة بسعر محدد، يسمى بسعر التنفيذ (*Prix d'exercice*) وذلك في تاريخ محدد أو خلال فترة محددة، مقابل تكلفة تسمى عمولة "Prime" أو "Premium". و بعبارة أخرى فإن خيار الصرف يمثل بالنسبة لحائزه حق في شراء أو بيع وضعية صرف عاجلة أو آجلة بالنسبة للعملة معينة في تاريخ أو مدة محددة و بسعر صرف متفق عليه و محدد بدقة في تاريخ التعاقد على هذا الخيار. و على عكس العقود الآجلة فإن الميزة الأساسية لخيارات الصرف هي أنها تمكن المؤسسة من تجنب خطر الصرف، مع إمكانية الاستفادة من التطور الإيجابي لسعر الصرف في نفس الوقت. فشراء خيار الصرف يمكن المؤسسة إما من تأمين سعر صرف أفضل لبيع العملة الأجنبية مقابل المحلية أو سعر صرف أدنى في حالة شراء للعملة محل الخيار مقابل عملة أخرى، مع الحفاظ على إمكانية الاستفادة من أي تطور إيجابي قد يحدث في سعر الصرف بين العملتين.

إن خيار الصرف يمكن أن يستخدم من أجل تغطية عمليات مؤكدة خاصة بـ: الإستيراد، التصدير، تسديد ديون بالعملة الأجنبية، تحويل عملة، أو عمليات أخرى غير أكيدة الوقوع أو محتملة فقط كما هو الحال بالنسبة لـ: المناقصات، الأرباح الموزعة Dividens... إلخ.

### \* خصائص خيارات الصرف:

إن خيارات الصرف تشمل على مجموعة كبيرة من العقود بالعملة الأجنبية والتي يمكن التفرقة بينها

حسب:

- (1) نوعية أو طبيعة العملة المقابلة Par la nature de la devise sous-jacente.
- (2) إتجاه العملية (بيع أو شراء).
- (3) شروط التنفيذ: سواء في تاريخ الإستحقاق أو خلال فترة الحياة.

و يسمى حق شراء العملة ضمن خيارات العملة ضمن خيارات العملة بـ Call أما حق البيع فيسمى بـ PUT، فخيار الشراء يكون له دائما مقابل و هو بيع عملة أخرى. فمثلا خيار شراء USD مقابل FF هو CALL/USD و في نفس الوقت بيع فرنك فرنسي هو: CALL USD/FF و بطريقة أكثر وضوحا نقول أنه CALL USD/PUT FF.

و هنا يجب الإشارة إلى الإختلاف الكبير بين وضعيتي البائع و المشتري لخيار العملة، فالمشتري لخيار العملة (سواء شراء خيار CALL أو PUT) يكتسب حق شراء أو بيع عملة في تاريخ محدد أو ضمن فترة محددة، في مقابل ذلك فإنه يدفع عمولة للبائع الذي يكون بدوره ملتزما بتنفيذ رغبة المشتري، لذلك يمكن القول أنه توجد ثلاث احتمالات ممكنة:

- المشتري لـ CALL يكتسب حق شراء عملة A مقابل عملة B.
  - بائع لـ CALL عليه أن يسلم عملة A مقابل العملة B عند طلب المشتري.
  - مشتري PUT يكتسب حق بيع عملة A مقابل العملة B
  - بائع PUT عليه أن يستلم أو يشتري عملة A مقابل العملة B عند طلب المشتري لذلك.
- في تاريخ الاستحقاق فإن هذا الخيار OPTION يمكن أن تكون محل تنفيذ أو أن يتم التخلي عنها من قبل حائزها بحسب ظروف السوق تاريخ الاستحقاق. كما توجد إمكانية أخرى و هي إعادة بيع الخيارات قبل تاريخ الاستحقاق بدلا من تنفيذها.
- و يسمى سعر تنفيذ الخيار بسعر التنفيذ Prix d'exercice، و يعني سعر الصرف الذي تم الإتفاق عليه عند التعاقد على الخيار، و الذي ينفذ المشتري بموجبه إذا كان ذلك مريح له.
- فعندما يكون سعر التنفيذ يساوي السعر الفوري SPOT في تاريخ التوقيع على العقد نقول أن الخيار .AT THE MONEY
  - عندما يكون سعر التنفيذ أحسن من السعر الفوري فإننا نقول أن الخيار .IN THE MONEY

وهذا هو الحال بالنسبة ل CALL عندما يكون سعر التنفيذ أقل من السعر الفوري، أما بالنسبة لPUT فإن هذه الحالة تنطبق عندما يكون سعر التنفيذ أعلى من السعر الفوري. أما الحالة الأخيرة هي عندما يكون سعر تنفيذ الخيارات غير ملائم هنا يقول أن الخيار Out of the Money ، و هذه الحالة تنطبق بالنسبة ل PUT عندما يكون سعر التنفيذ أقل من السعر الحالي و يمكن إختصار الإحتمالات السابقة ضمن الجدول التالي:

	CALL	PUT
In the money (ITM)	PE < SPOT	PE > SPOT
At the money (ATM)	PE = SPOT	PE = SPOT
Out of the money(OTM)	PE > SPOT	PE < SPOT

حيث أن : PE هو سعر التنفيذ.

SPOT هو سعر الصرف الحالي.

و يوجد نوعان من أسواق خيارات الصرف: الأسواق المنظمة Marchés réglementés و أسواق الموافقة بالتراضي Gré à gré. ففي الأسواق المنظمة فإن العقود عبارة عن عقود نمطية ( Standard ) فيما يخص قيمة العقد بالعملة و تاريخ الإستحقاق كما هو معمول به في سوق Philadelphia Stock Exchange (P.SE) أو سوق (IMM) الذي سبق الإشارة إليه.

في المقابل توجد أسواق أخرى غير منظمة و هي على وجه الخصوص الأسواق ما بين البنوك Les marchés interbancaires ، و التي يتم من خلالها التعاقد على خيارات العملة "حسب المقاس" "sur mesure"، تتفق تماما و حاجة المؤسسة التي تريد الإحتماء من خطر الصرف، سواء كان ذلك بخصوص المبلغ أو الاستحقاق و عاداتا في مثل هذه الحالات فإن هذه المؤسسة تلجأ إلى البنك لتوقيع عقد Gré à Gré سواء بشراء أو بيع حسبما كان المبلغ المراد تغطيته ذمة أو دين بعدها فإن البنك يتجه بدوره إلى الأسواق المنظمة من أجل تغطية الخطر الناتج عن هذا التعاقد.

تستعمل خيارات العملة سواء من أجل حماية الوضعية الطويلة أو الوضعية القصيرة.

### أ) حماية وضعية الصرف الطويلة Protection d'une position longue

هذه الوضعية نلجأها في مؤسسة تتوقع استلام عملة من الغير، كالمؤسسة التي قامت بتصدير سلعة أو تلك التي تتوقع تحصيل مبلغ بالعملة الصعبة، و تحشى من انخفاض قيمة هذه العملة في مقابل العملة المحلية. و هنا يمكن أن تواجه المؤسسة واحدة من الاحتمالات الثلاث التالية :

- البقاء في وضعية صرف مفتوحة أي عدم اتخاذ أي إجراء من أجل تغطية خطر الصرف و هذا الموقف تقفه المؤسسة عاداتا عندما تتوقع تحسن سعر الصرف.
- محاولة تغطية خطر الصرف من خلال بيع أجل للعملة المتوقع الحصول عليها، و هذا موقف حذر يمنح صاحبه اليقين ببيع العملة بسعر معروف مسبقا. و هذا السعر المتفق عليه يكون ملائم

للمؤسسة عندما تكون العملة بصدر Report ، و غير ملائم إذا كانت العملة ب Deport. كذلك في هذا الموقف لا يسمح الاستفادة من أي تطور إيجابي في السوق أي، ارتفاع سعر العملة.

- استعمال استراتيجية تعتمد على الخيارات فالمصدر في هذه الحالة و بدفعه لعمولة يستطيع أن يشتري خيار بيع عملة و الذي يمكنه من تجنب خطر الصرف، في الوقت ذاته يمكنه من الاستفادة من أي تطور إيجابي في السوق كما يحق له التخلي عن استعمال هذا الخيار أو بيعه قبل الاستحقاق ، حيث يحشى انخفاض قيمة العملة المتوقع الحصول عليها، فيقوم بشراء حق بيع بسعر التصرف لمدة معينة مع دفع علاوة للبائع ، فإذا انخفض السعر العاجل للعملة مقارنة بسعر التصرف عند حلول الأجل يمارس المتعامل حقه في البيع وفق السعر المتفق عليه. أما إذا ارتفع سعر الصرف العاجل مقارنة بسعر التصرف هنا يتخلى المتعامل عن حقه ، طالما أن السعر العاجل يغطي له تكلفة العلاوة و يحقق له تفادى الخسارة التي كانت متوقعة، كما يمكن أن يحقق له ربحا.

### **(ب) حماية وضعية الصرف القصيرة Protection de la position courte**

و تنشأ هذه الوضعية عندما نكون بصدد مؤسسة مستوردة و التي يترتب عليها دين بالعملة الأجنبية أو المؤسسة التي اقترضت عملة أجنبية و يكون عليها تسديد هذه المبالغ مستقبلا، و هنا تكون أمام المؤسسة الإمكانيات التالية :

- المؤسسة تفضل البقاء في وضعية صرف مفتوحة كونها تتوقع إنخفاض قيمة العملة محل التسديد.
- المؤسسة تعمل على حماية نفسها في خطر الصرف بشراء العملة في الأجل و يؤدي ذلك إلى تثبيت سعر العملة المتوقع أن تسلم لها، لكنها لن تستطيع أن تستفيد من أي تطور إيجابي في سعر السوق أي بمعنى آخر لن تستطيع أن نجني أي ربح من إنخفاض سعر الصرف في المستقبل.
- الإحتمال الآخر هو قيام هذه المؤسسة بحماية نفسها من خلال شراء خيارات صرف العملة، و تدفع للبائع علاوة ، عند انقضاء المدة نكون بصدد حالتين، إما ارتفاع سعر عملة التسديد (السعر العاجل) هنا تمارس المؤسسة حقها في الشراء لأن سعر التصرف زائدا العلاوة أقل من السعر العاجل ، أما إذا انخفض السعر العاجل عند حلول الأجل فمن مصلحة المؤسسة المعنية التخلي عن حقها (خيار الشراء) طالما أن الفارق بين السعرين يغطي لها العلاوة و يمكن أن يحقق لها ربح و من تم تمكنت من تجنب خسارة سعر الصرف .

### **- تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية :**

قد تستفيد المؤسسات الاقتصادية بالضمانات التي تقدمها بعض شركات التأمين المتخصصة في تأمين العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، و توفر هذه الضمانات لمستعملها حماية لا تقل أهمية عن الحماية التي توفرها تقنيات التغطية السابقة الذكر.

و تغطية خطر الصرف، عن طريق شركات التأمين هذه، يدخل ضمن نفس منطق التقنيات الخاصة بتغطية خطر الصرف التي سبق التعرض لها، ذلك أن الفكرة الأساسية هي ضمان سعر صرف أجل. و هذه الشركات كانت تستعمل من قبل المؤسسات الاقتصادية التي لم يكن بإمكانها استعمال طريق التغطية السابقة بسبب وجود رقابة صارمة على سياسة الصرف أو عدم إمكانية أو إستحالة تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة (كما كان الحال بالنسبة لدول المعسكر الشرقي سابقا). و تختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات ب :

(1) ضمانات تطبق على الصادرات و الواردات و الضمان هنا ينصب على رقم الأعمال المرتقب (تصدير) أو حجم المشتريات المتوقع (الإستيراد)- فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهرا وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات . وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة ومدة التغطية (العمولة من 0.09 % إلى 1.9 %). و سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري تاريخ التوقيع على الإتفاق بين المؤسسة وشركة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التمييز الإيجابي لسعر الصرف

(2) -الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة الممكنة الوقوع في حالة إنخفاض سعر الصرف بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زونه، وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد .

بالإضافة إلى أنواع أخرى خاصة من الضمانات ومن أهم هذه الشركات : Coface في فرنسا ، Hermes في ألمانيا ، Sace إيطاليا ، ECGD بريطانيا ، EximBank في الولايات المتحدة الأمريكية ، Miti اليابان ، Cagex في الجزائر .

### ثالثا. وسائل و تقنيات داخلية أخرى.

#### 1. التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة.

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فإذا توقعت حدوث تغيرا كبيرا في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية و ذلك برفع الكميات المستوردة ، و تسعى إلى تسريع طلباتها تجنباً للخسارة المحتملة و العكس في حالة التصدير.

و ينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية و كذا قدرتها التفاوضية و التخزينية و كذا قدرة العميل على تلبية ذلك. و ينبغي المفاضلة بين تكلفة الدراسة و تكلفة الخطر المتوقع كذلك يتطلب رسم استراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات و الواردات و تحقيق التوازن بينهما.

## 2. الفوترة بالعملة الوطنية أو اختيار عملة أقل تطايرا:

قد تلجأ بعض المؤسسات التي تكون لها هذه الامكانية متاحة باختيار عملة الفوترة حيث تختار تلك العملة التي تعرف استقرارا في قيمتها إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها و ليس لها إمكانية اختيار عملة الفوترة إلا نادرا.

### 7-الإستنتاجات و التوصيات

- من بين النقاط التي يمكن استنتاجها من خلال إدارة مخاطر الصرف مايلي:
- 1- تحدد إدارة مخاطر الصرف إلى ترشيد النتائج المالية للمؤسسات
  - 2- تؤثر تقلبات سعر الصرف تأثيرا حاسما على مالية المؤسسة ، مما يتطلب إعطاء إدارة المخاطر المرتبطة بتلك التقلبات أهميتها اللائقة بها
  - 3- تكتسي إدارة مخاطر تقلبات العملات الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية ذات العلاقات الخارجية أهمية قصوى خصوصا في ظل الوضع الإقتصادي الراهن المتميز بالتقلبات النقدية الحادة.
  - 4- إدارة مخاطر الصرف عملية معقدة إلى حد ما مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية و منتظمة من قبل المكلفين بتأديتها.
  - 5- غدت عملية تسيير خطر الصرف عملية أكثر تعقيدا مع نمو تقلبات أسعار الصرف العائمة و كذا زيادة حجم التبادلات الدولية.
  - 6- إدارة خطر سعر الصرف و تسييره ينبغي أن يكون على المدى الطويل و يسجل في إستراتيجية المؤسسة.
  - 7- خطر الصرف هو عامل هام في تحديد أسعار التكلفة مما يلزم التحكم فيه بكل فعالية.
  - 8- يتوقع أن يتم التوصل في الأجل الطويل إلى تكنولوجيا جديدة تساعد على تحسين كفاءة الأسواق و بالتالي تخفيض تكلفة المعاملات ، مما يفرض على الدول النامية متابعة و مساندة التطورات المستجدة في هذا المجال.
  - 9- ينبغي على مؤسسة دولية النشاط أن تحدث إدارة أو مصلحة تتولى متابعة و تسيير مخاطر الصرف، و يمكن إعطاء هذه المهمة إلى مسؤول الخزينة أو المالية في المؤسسة ذاتها.

- 10- ينبغي تكوين لجنة متابعة و مراقبة الأداء المالي (المتعلق بالعملة الأجنبية) بحيث تكون استشارية في الوقت ذاته للمصلحة المشار إليها سابقا على أن تشمل أعضاء من مختلف المصالح ذات العلاقة بمخاطر الصرف.
- 11- نظرا للآثار الحساسة لمخاطر تقلب العملات الأجنبية على ثروة المؤسسة، ينبغي إعطاء أهمية خاصة للمكلف بالخزينة و إدخال إستراتيجية إدارة المخاطرة ضمن الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة.
- 12- ينبغي على المسؤولين في أي دولة إدخال الإستراتيجيات المعاصرة لإدارة مخاطر الصرف ، ليس فقط على مستوى المؤسسات الإقتصادية بل على مستوى خزينة الدولة ذاتها بغية مراعاة مخاطر الصرف عند إدارة المقبوضات و المدفوعات بالعملات الأجنبية التي تعرف تقلبات حادة و سريعة.

### قائمة المراجع

- 1- سيد عيسى " أسواق و أسعار صرف العملات" مطبوعات معهد الدراسات المصرفية بالقاهرة 1984 من ص59 إلى 61
- 2- مذكرة ماجستير " تسيير خطر سعر الصرف -حالة الجزائر- باستعمال اختبار التكامل المتزامن " من إعداد الطالب جديدن لحسن تحت إشراف الأستاذ بن حبيب عبد الرزاق ، جامعة تلمسان 2003-2004
- 3- إدارة مخاطر العملة :إعداد إدارة البحوث و الدراسات ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية،المعهد العربي للدراسات النالية و المصرفية، عمان ،الأردن،العدد04، 1994، ص35
- 4- للإطلاع أكثر على التقنيات المستخدمة في مواجهة مخاطر الصرف راجع :  
Josette payrard "gestion financière internationale, 3eme édition vuibert 1995 pp102-134
- 5- Communication : la gestion du risque de change pour une meilleure compétitivité en matière de prix- Revue SAFIR éditée par la BIAT Tunis n°44 1996 P13
- 6- Tahar BENMARZOUKA "monnaie et finance international, approche macro économique" édition l'hrmaton France 1994 p 254 - 255
- 7-Maurice sebeauvais, Ivon simah " la gestion globale du risque de change" 2eme édition Dunod Paris 1992 p135-136
- 8 Jean Pierre Jobard : « Finance, Finance D'Entreprise, Marché, Diagnostic Financier », Edition Dallor, Paris, 1994, page 308.
- 9 Xatier B; Didier M;Dahlia T: Le marché des changes et la zone franche .EDICEF, France;1989;P9
- 10- [www.ociped.com/arabic/ts/chap10p13.htm](http://www.ociped.com/arabic/ts/chap10p13.htm)

*People's Democratic Republic of Algeria  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
Abou Bakr Belkaid University of Tlemcen*

*Faculty of Economics Sciences, Business and Management Sciences*

*The research laboratory  
Money and Financial Institutions in the Arab Maghreb (MIFMA)*



*North African Review of Applied Finance and  
Economics (NARAFE)*

---

Peer Reviewed scientific international journal specializing in  
economics and finance

---

Volume: 1, N°: 2  
December 2018

**ISSN : 2602-7089**

## North African Review of Applied Finance and Economics

It is a semi-annual, scientific review issued by the laboratory MIFMA  
University of Tlemcen

### Editor-in-chief :

Dr. Chibi Abderrahim

### Editorial Board :

Dr. Senouci Bereksi Imane

Dr. Hadjila Asma

### Honorotif director of publication :

Pr. Boucherit Kebir

### Director of publication :

Pr. Benbouziane Mohammed

### Members of Scientific Board:

*Pr. BENBOUZIANE Mohamed	University of Tlemcen	*Pr. DJENNAS Mustapha	University of Tlemcen
*Pr. HASSAN A. Aly	University of Nile Egypt	*Pr. YAHIA BERROUIGUET Abdelkrim	University of Tlemcen
*Pr. ARIF Salah Eddine	University of Evry Val D'essonne France	*Pr. SOUAR Youcef	University of Saida
*Dr. HADJ AMOUR Thouraya	University of Mahdia Tunisia	*Dr. CHENINI Moussa	Higher School of Management
*Pr. ABDELLAOUI Omar	University of Fes Morocco	*Dr. BEZZAOUIA Mohammed	University of Tlemcen
*Pr. SALHI Salah	University of Setif	*Dr. TCHICO Faouzi	University of Mascara
*Pr. BOUSSEDRA Faouzi	Multidisciplinary university el jadida	*Dr. BELADGHEM Fethi	University of Tlemcen
*Pr. ETTAHRI Younes	National School of Commerce and Management of Tangier	*Dr. CHIBI Abderrahim	University center of Maghnia
*Dr. AMAIRA Bouzid	University of Tunis El Manar	*Dr. GHERBI Nacer Salah Eddin	University of Tlemcen
*Pr. BENHABIB Abderrezak	University of Tlemcen	*Dr. AYAD Sidi Mohammed	University of Tlemcen
*Pr. BELMOKADEM Mostefa	University of Tlemcen	*Dr. BENALLAL Belkacem	University center NOUR Bachir El Bayadh
*Pr. BOUTELDJA Abdenacer	University of Tlemcen	*Dr. BOUKHEZER Nacira	University of Béjaia
*Pr. KERZABI Abdelatif	University of Tlemcen	*Dr. BENAMAR Abdelhak	University of Tlemcen
*Pr. TAOULI Mustapha Kamel	University of Tlemcen	*Dr. BENATEK Omar	University of Tlemcen
*Pr. MENAGEUR Nouredine	University of Tlemcen	*Dr. CHEKOURI Sidi Mohammed	University center of Maghnia
*Pr. DERBAL Abdelkader	University of Oran	*Dr. Djediden Lahcen	University Center Ain Timouchent, Algeria
*Pr. BOUHENNA Ali	University of Tlemcen	*Dr. RAMDANI Mohammed	University of Mostaganem
*Pr. SLIMANE Nacer	University of Ouargla	*Dr. BENSALIM Mohammed	University of Sidi Belabbes, Algeria
*Pr. BEN BAYER Habib	University of Oran	*Dr. HAFID Elias	University center NOUR Bachir El Bayadh
*Pr. YUCEFI Rachid	University of Mostaganem	*Dr. BAROUDI Naima	University of Tlemcen
*Pr. BOUACHA Mebarek	University of Constantine	*Dr. BENKHALDI Nawel	University of Tlemcen
*Pr. SALEM Abdelaziz	University of Oran	*Dr. ZIRAR Somaya	University of Tlemcen
*Pr. BETTAHAR Samir	University of Tlemcen	*Dr. BOURI Sarah	Higher School of Management
*Pr. MALIKI Samir Baha Eddine	University of Tlemcen	*Dr. KERZABI Dounya	University of Tlemcen
*Dr. BELHACHEM Hadi	University of Tlemcen	*Dr. AOUAR Aicha	University of Tlemcen

All correspondence or manuscripts should be sent to: Editors, laboratory MIFMA University Abou Bakr belkaid, Tlemcen 13000 –Algeria Telephone/Fax: 043.21.66.66  
e-mail : [narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

## **North African Review of Applied Finance and Economics**

### **Description:**

North African Review of Applied Finance and Economics publishes high quality original manuscripts in finance and economics pertaining to the North Africa.

NARAFE welcomes empirical papers in the fields of international trade and finance, monetary and fiscal policies, financial markets and crisis, capital market, economic growth and development, business cycle and financial econometrics. NARAFE's target group includes academics, research institutions, student and policy makers.

NARAFE aims to establish and spread communication among multicultural researchers, for we are truly convinced that science and research are the best tools for a bridge-building among civilizations.

### **GUIDE FOR AUTHORS :**

#### **Copyright:**

Submission of a manuscript implies that the work described is not copyrighted, published or submitted elsewhere. The corresponding author should ensure that all authors approve the manuscript before its submission.

Once the manuscript is accepted, it may not be published elsewhere without the consent of the copyright holders.

#### **Language :**

All manuscripts must be written in one of the three languages : English, French and Arabic.

#### **Manuscripts Submission:**

Manuscripts and editorial communications should be emailed to:

**[narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)**

Manuscripts should be supplied in the following format: Microsoft Word, 12-point type (Times New Roman) for papers in English and French languages, 14-point type (Traditional Arabic) for papers in Arabic language and double-spaced. Manuscripts are not to exceed ten (10) pages, plus tables and figures for a total of twenty (20) pages.

Author should supply an abstract not exceeding 200 words, the abstract should state briefly the purpose of the research, the principal results and major conclusions. Immediately after the abstract, provide a maximum of 6 keywords and JEL classification number(s). (If the paper is written in a language other than English, The author(s) should add an abstract in English). For more specific details please visit:

**<https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php>**

**Affiliation:**

On the title page, include full names of authors, academic and/or other professional affiliations, and the complete address, telephone number, fax number, and e-mail address of the author to whom proofs and correspondence should be sent. Authors must inform the publisher when there is a change of address.

**Article structure :**

Divide your article into clearly defined and numbered sections. Subsections should be numbered 1.1 (then 1.1.1, 1.1.2, ...), 1.2, etc. Any subsection may be given a brief heading. Each heading should appear on its own separate line.

**Introduction:** State the objectives of the work and provide an adequate background, avoiding a detailed literature survey or a summary of the results.

**Material and methods:** Provide sufficient detail to allow the work to be reproduced. Methods already published should be indicated by a reference: only relevant modifications should be described.

**Results and Discussion:** Results should be clear and concise, and discussion should explore the significance of the results of the work, not repeat them.

**Conclusions:** The main conclusions of the study may be presented in a short Conclusions section, which may stand alone or form a subsection of a Discussion or Results and Discussion section.

**References:** Please ensure that every reference cited in the text is also present in the reference list (and vice versa). Full citations should be arranged alphabetically double-spaced.

## SUMMARY

<p><i>Does Renewable Energy Affect the Economic Growth of Algeria?</i></p> <p>Sari Hassoun Salah Eddine, MékidecheMohamed, BellahceneMohammed</p>	<p>01</p>
---	-----------

## Does Renewable Energy Affect the Economic Growth of Algeria?

Sari Hassoun Salah Eddine<sup>1</sup>

University of Abou Bakr Belkaid ,Tlemcen

Mékideche Mohamed<sup>2</sup>

University Center of Maghnia, Tlemcen

Bellahcene Mohammed<sup>3</sup>

University Center of Maghnia, Tlemcen

### Abstract:

The energy plays a major role in the world economic system, as they support the improvement of the well-being of the population and the development of economic growth. In the light of this statement, Algeria is now working on new incentives that can hasten to introduction of renewable energy in its energy system and then satisfying its future energy demand and the energy shortage. In this study, we investigated with the autoregressive distributed lags (ARDL) model and Granger causality the relationship between renewable energy consumption and economic growth in Algeria during the period of 1995-2016. We employed the two main variables, renewable energy consumption, and the gross domestic product (GDP), and the four control variables, fossil energy consumption, gross fixed capital formation, labour force, and international trade. We found that the renewable energy has a positive influence on economic growth in Algeria, but we showed with Granger causality that there's no evidence of causality between renewable energy consumption and (GDP), approving the neutrality hypothesis.

**Keywords:** renewable energy, economic growth, Algeria, ARDL model; Granger causality.

**Classification JEL:** Q20, O11, C32

### الملخص:

الطاقة تلعب دورا مهما في النظام الاقتصادي العالمي, حيث تساهم في تطوير و تحسين الحياة المجتمع و النمو الاقتصادي. من خلال هذا, فان الجزائر تسعى الى تكوين استراتيجيات و سياسات التي تسهل في ادخال الطاقة المتجددة ضمن نظامها الطاقوي و هذا لإشباع الحاجيات و الطلب الطاقوي في المستقبل و تفادي نقص الطاقوي. في هذه الدراسة, سوف نقوم بدراسة قياسية باستعمال (ARDL) و السببية قرنجر لدراسة العلاقة ما بين الاستهلاك الطاقة المتجددة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2016. قمنا باستعمال متغيرين رئيسيين و هما الاستهلاك الطاقة المتجددة و الناتج الداخلي الخام و 4 متغيرات تفسيرية للتحقق و هم الاستهلاك الطاقة الأحفورية, الرأسمال, القوة العاملة, التجارة الخارجية. كنتيجة بطبع ليس هناك علاقة سببية لحد الآن بين الاستهلاك الطاقة المتجددة و الناتج الداخلي الخام في الجزائر و لكن في نموذج (ARDL) فان الاستهلاك الطاقة المتجددة له أث إيجابي على الناتج الداخلي الخام.

**الكلمات المفتاحية:** الطاقة المتجددة, النمو الاقتصادي, الجزائر, النموذج (ARDL), السببية قرنجر

<sup>1</sup> salah.poldeva08@gmail.com

<sup>2</sup> mkidiche@yahoo.fr

<sup>3</sup> bellahcene\_mohammed@yahoo.fr

## 1. Introduction:

The renewables are taken the central interest in the World, as they play a key role in the recognition of sustainable development goals, and can give added-value to the economic sector by satisfying the energy demand, mitigate the effect of pollution and improve the level of well-being of the population.

However, such energies are facing big challenges and difficulties as the market failures, trade problem, and economic barriers which are considered as the main problems of renewables integration in the energy supply. The production efficiency and the technological innovation are the main problems of adapting the renewables in the energy system.

Recent studies in Algeria suggested that about 5% of the country's electricity comes from small hydropower plants while only 0.5% to 1% comes from wind and solar energy. This awful position of renewable energy in Algeria exists despite a favourable geographical location which offers one of the highest solar potentials in the world. We can resume their availability as following:

- ❖ The solar is estimated at an average of 3000 sunshine hours/ year and 3600 sunshine hours/ year in the South;
- ❖ The country has more than 200 sources for the geothermal energy;
- ❖ The wind is estimated approximately 7 meters per second;
- ❖ The hydropower potential is estimated at 1500 Giga-watt per hours and it represents only 6% of the current electricity production in 2013;
- ❖ The biomasses exist in different places and it's hard to measure the exact estimation.

The oil and natural gas sector have long been the backbone of the economy, accounting for roughly 60% of budget revenues, 30% of GDP, and over 95% of export earnings. Their exports have enabled Algeria to maintain macroeconomic stability and accumulate large foreign currency reserves and a large budget stabilization fund available. In addition, Algeria's external debt is extremely low at about 2% of GDP. However, Algeria is now struggling to develop non-hydrocarbon industries because of its regulations and policies.

According to the last report of the World Bank (2018), Algeria's economic growth decelerated in 2017 due to a slight decline in hydrocarbon production and continued modest non-hydrocarbon growth. Real GDP growth is estimated at 2.1% in 2017, a slowdown from 3.3% in 2016. The decline is attributable to a slowdown in hydrocarbon production, which is estimated to have decreased by 1.4% in 2017.

In the light of this statement, we shall develop an econometric approach to demonstrate the role of renewable energy consumption in the economic growth of Algeria during the period 1995-2016. This research paper will be divided into 5 titles, introduction, literature review, data and methodology, empirical result and discussion and conclusion.

## 2. Literature Review:

**Table 01: Some literature reviews about energy consumption-growth nexus**

Study	Period	Data	Methodology	Conclusion
S. Adams et al. (2018)	1980-2012	30 Sub-Saharan African	FMOLS and DOLS	Both renewable and non-renewable energy consumption had a positive and significant effect on economic growth, but the non-renewable energy consumption had a greater effect than renewable energy, and there's no heterogeneous pairwise causality between renewable energy and economic growth or between non-renewable energy and economic growth.
P.P. da Silva et al. (2018)	1990-2014	17 Sub-Saharan countries	Panel ARDL	The coal prices, oil prices, natural prices and CO <sub>2</sub> emissions per capita had a negative and significant impact on renewable energy. However, the sign of GDP per capita and energy use were

				positive and significant effect on renewable energy.
<b>C.T. Tugcu and M. Topcu (2018)</b>	1980-2014	G7 countries	Panel NARDL and panel Granger causality	There's no causality between renewable energy consumption and economic growth for UK and USA, and there's unidirectional causality running from renewable energy consumption to economic growth for Canada, France and Italy, but there's also unidirectional causality running from economic growth to renewable energy consumption for Germany.
<b>B. Atems and C. Hotaling (2018)</b>	1980-2012	174 countries	Panel model and panel system of GMM	The renewable electricity generation and non-renewable electricity generation had a positive and significant effect on economic growth.
<b>E. Koçak and A. Şarkgüneşi (2017)</b>	1990-2012	9 black sea and Balkan countries	Panel cointegration and heterogeneous causality	There's a positive and significant impact of exogenous variables on economic growth and there's one-way relationship running from renewable energy consumption to economic growth (growth hypothesis), two-way relationship between these two variables (feedback hypothesis) and no relationship for the case of Turkey (neutrality hypothesis).
<b>F. Amri (2017b)</b>	1980-2012	Algeria	ARDL	the per capita capital (1%) and the per capita non-renewable energy consumption (1%) impact positively GDP by an increase of 0.244% and 0.246%, respectively.
<b>D.S. Armeanu et al. (2017)</b>	2003-2014	28 European countries	The panel cointegration method with fixed effect regression and Granger causality	There's a positive influence of primary production of renewable energies on economic growth, and the conservation hypothesis was acknowledged, and being identified in the short and long-run, running from (GDP) to the primary production of renewable energies.
<b>F. Amri (2017a)</b>	1990-2012	72 countries	Panel Granger causality	Bidirectional causality between income and renewable energy consumption and between trade and renewable energy consumption.
<b>A.A. Rafindadi and I. Ozturk (2017)</b>	1970 Q1 - 2013 Q4	Germany	ARDL and VECM method	The renewable energy consumption has positive and significant influence on economic growth, so a 1% increase in renewable energy consumption can develop the economic growth by 0.2194% with keeping other factors

				constant.
<b>M. Kahia et al. (2016)</b>	1980-2012	18 MENA countries	The pair-wise correlation, FMOLS method and Granger causality	The estimated coefficient associated to renewable energy for the whole MENA countries was 0.058 which is about half the estimated coefficient for the 5 selected MENA countries 0.11, and there's unidirectional causality running from renewable energy to economic growth.
<b>R.I-Lotz (2016)</b>	1990-2012	34 OECD countries	The panel estimation	The estimations indicated that a 1 % increase in renewable energy consumption will increase GDP by 0.105% and GDP per capita by 0.100%, while a 1 % increase of the share of renewable energy to the energy mix of the countries will increase GDP by 0.089% and GDP per capita by 0.090%.
<b>F. Bilgili and I. Ozturk (2015)</b>	1980-2009	G7 countries	The panel cointegration, conventional OLS and DOLS	The biomass consumption, the human capital index and capital stock have a positive and significant impact on economic growth, and there's a one-way relationship running from biomass energy consumption to economic growth (growth hypothesis).
<b>I. Ozturk and F. Bilgili (2015)</b>	1980-2009	51 Sub-Saharan African	...	The population, openness and biomass consumption variables have a positive and significant impact on economic growth
<b>M.E. Bildirici (2014)</b>	1990-2010	10 transition countries	FMOLS and ARDL	The biomass energy consumption has a positive impact on the economic growth and there's bidirectional causality between these variables in the long-run
<b>M.S.B Aïssa et al. (2014)</b>	1980-2008	11 African countries	The panel Granger causality	In the short run, they found no causality between renewable energy consumption and output.
<b>U. Al-mulali et al.(2013)</b>	1980-2009	108 countries	Panel Granger causality	79% of the countries have a positive bi-directional long run relationship between variables. However, 19% of the countries showed that there's no long run relationship between renewable energy consumption and GDP. Otherwise, 2% of the countries showed unidirectional relationship running from GDP growth to renewable energy consumption.

<b>E. Yildirim et al. (2012)</b>	1949-2010	USA	Toda-Yamamoto and bootstrap-corrected causality	There's a one causal linkage from biomass-waste-derived energy consumption to real GDP, and no existence of relationship with renewable energy consumption or its forms.
<b>C.T. Tugcu et al. (2012)</b>	1980-2009	G7 countries	Panel Granger causality	There's no causal relationship between renewable energy consumption and economic growth in France, Italy, Canada and in the USA, but there was an evidence of feedback hypothesis for England and Japan, and also unidirectional causality running from GDP to renewable energy consumption for German.
<b>N. Apergis and J.E. Payne (2011b)</b>	1990-2007	16 emerging market economies	The panel cointegration	The total renewable electricity consumption has insignificant and positive effect on GDP, and there's also bidirectional causality between renewable electricity consumption and economic growth in the long term. However, in the short-term, there's unidirectional causality running from GDP to renewable electricity consumption.
<b>N. Apergis and J.E. Payne (2011a)</b>	1980-2006	6 countries of Central America	The panel cointegration	All exogenous variables have a positive and significant effect on GDP and there's bidirectional causality between renewable energy consumption and economic growth in the short and long-run.
<b>N. Apergis and J.E. Payne (2010b)</b>	1992-2007	13 Eurasia countries	The panel cointegration	All variables have a positive and significant impact on GDP and there's bidirectional causality between renewable energy consumption and economic growth in the short and long-term.
<b>N. Apergis and J.E. Payne (2010a)</b>	1985-2005	20 OECD countries	The panel cointegration	All the coefficients are positive and statistically significant at the level of 1% and there's a positive bidirectional between renewable energy consumption and economic growth in the short and long-term.
<b>P. Sadorsky (2009)</b>	1994-2003	18 emerging countries	The panel cointegration	The increase in real per capita income has a positive and statistically significant impact on renewable energy consumption per capita. However, there's no causality between renewable energy per capita and income per capita for the full sample of countries.

<b>J.E. Payne (2009)</b>	1946-2006	USA	Toda-Yamamoto causality	There's no causality between renewable energy consumption and economic growth, supporting neutrality hypothesis
--------------------------	-----------	-----	-------------------------	---

Source: Done by the researchers.

The relationship between energy sector and economic growth has been examined in many works. The previous table gives a brief description of 24 studies. These topics did some models about energy-economic growth nexus and they applied different methodologies to reach their objectives. The most econometric methods were used is panel cointegration and a vector error correction model in the panel data and time series data (individual) such as the work of **E. Koçak and A. Şarkgüneşi (2017)** and **D.S. Armeanu et al (2017)**.... They studied also different cross-sectional and panel data (MENA countries, 9 Black Sea and Balkan countries, OECD countries, Algeria....). Moreover, some of these works shared the same conclusion, such as the existence of bidirectional or unidirectional causality between economic growth and energy sector or for no existence of causality between them. The feedback hypothesis was found in the study of **F. Amri (2017a)** and **E. Koçak and A. Şarkgüneşi (2017)**...., this hypothesis showed that there's bidirectional causality between economic growth and renewable energy consumption. The conservative hypothesis was found in the study of **C.T. Tugcu and M. Topcu (2018)** and **D.S. Armeanu et al (2017)**...., this hypothesis demonstrated that there's unidirectional causality running from the economic growth to renewable energy consumption. The growth hypothesis was found in the study of **E. Koçak and A. Şarkgüneşi (2017)** and **F. Bilgili and I. Ozturk (2015)** ...., this hypothesis showed that there's one-way causality but it goes from renewable energy consumption to economic growth. The neutrality hypothesis was established in the study of **S. Adams et al. (2018)** and **M.S.B Aïssa et al. (2014)**...., so there's no evidence of causality.

They applied different numbers of data in the panel or cross-sectional (since Algeria or USA only to 174 countries), and in relation, they employed almost the same control variables (primary energy consumption, non-renewable energy consumption (especially fossil fuel), employment or labour force, gross fixed capital formation as a factor of capital, research and development expenditure

### 3. Data and Methodology:

The following table displays all variables used in this study during the period 1995-2016 in Algeria:

**Table 02: Variables description**

Variables	Unites	Source of Data
FEC : Fossil energy consumption	Million tonne equivalent of petrol	Bp database (British Petroleum) and International Energy Agency (IEA)
REC: Renewable energy consumption	Million tonne equivalent of petrol	Bp database
GDP: Gross domestic product	Current US \$	World Bank database
GFCF: Gross fixed capital formation	Current US \$	World Bank database
Population	Total of population	World Bank database
Trade: External balance on goods and services	Current US \$	World Bank database
LF: Labour force	Total of employment	World Bank database

Source: made by the researchers

The specific model is derived from several literatures as **S. Adams et al. (2018)**, **P.P. da Silva et al. (2018)**, and **C.T. Tugcu and M. Topcu (2018)**...etc. The variables of GDP and REC variables are transformed into natural logarithm specification, because the coefficient on the natural-log scale is directly interpretable as approximate proportional differences and as elasticity. This transformation

has provided us with the following benefits, problems related to dynamic qualifications of the data set are avoided log-linear specification and it gives a more consistent and efficient empirical results.

$$\begin{aligned}
 LNGDP_t &= c + \sum_{i=1}^p a_{1i} * LNGDP_{t-i} + b_1 LNREC_t + \sum_{i=1}^p c_{1i} * LNREC_{t-i} + d_1 RVFEC_t + e_1 RVGFCF_t \\
 &\quad + f_1 RVLF_t + g_1 RVTrade_t + \varepsilon_{t1} \\
 LNREC_t &= c + \sum_{i=1}^p a_{2i} * LNREC_{t-i} + b_2 LNGDP_t + \sum_{i=1}^p c_{2i} * LNGDP_{t-i} + d_2 RVFEC_t + e_2 RVGFCF_t \\
 &\quad + f_2 RVLF_t + g_2 RVTrade_t + \varepsilon_{t2}
 \end{aligned}$$

**LNGDP:** represents the economic variable in Algeria that designs the economic growth or the economic factor of sustainable development because it takes into consideration the population over time (t).

**C:** is the constant variable that represents all variables which are not defined or introduced and it can replace the variables of government expenditure, the cost of the implementation of renewable energy, or the level of technology introduced...etc.

**LNREC:** designs the variable of renewable energy consumption in Algeria, especially the consumption of solar photovoltaic, hydropower and geothermal over time (t).

**RVFEC:** is the 1<sup>st</sup> control variable and it characterizes the realized volatility of fossil energy consumption in Algeria over time (t). They are many studies that stated that there's a close relationship between this variables and GDP, as it represents the main energy for the industrial development and technological advancement.

**RVGFCF:** is the 2<sup>nd</sup> control variable and it symbolizes the realized volatility of gross fixed capital formation in Algeria over time (t). It measures the value of acquisitions of new or existing fixed assets by the business sector, governments and households. It shows how much of the new value added in the economy is invested rather than consumed.

**RVLF:** is the 3<sup>rd</sup> control variable and it describes the realized volatility of labour force in Algeria over time (t). It comprises people ages 15 and older who supply labour for the production of goods and services.

**RVTrade:** is the 4<sup>th</sup> control variable and it represents the realized volatility of the external balance on goods and services (imported and exported) in Algeria over time (t). It equals exports of goods and services minus imports of goods and services.

**$\varepsilon_t$ :** defines the error term or the specification error, with this coefficient we can know if the model is well specified or not and if it's statistically accepted or not.

Therefore, we started by transforming the control variables into volatile series as they can be interpreted as variation change or rated coefficients. Then, in the time-series models, we usually employ the unit root procedure and cointegration test, to verify if such series can be estimated with Vector Autoregressive model (VAR), Vector Error Correction model (VECM), or Autoregressive Distributed Lags model (ARDL). Subsequently, we shall select the perfect model according to unit root and cointegration tests.

Therefore, we tested the unit root with Phillips-Perron and Augmented Dickey-Fuller, and we selected four lag (p=4) for the Schwarz Info Criterion.

We found that both LNGDP and LNREC were stationary with differency stationary, so they have the same order of integration I (1), and we found for the control variables that they're obvious stationary on level (because they're realized volatility).

According to this outcome, we can perform the cointegration test of Johansen and the bound test of Pesaran, after checking the lag length criteria with VAR estimation. Therefore, we concluded that the optimal model is defined with two lag (p=2), so we shall take (p=1) for Johansen cointegration test in Eviews 9. We found that there's a cointegration relationship between LNGDP and LNREC in the 3<sup>rd</sup> cointegration test specification (with intercept in the long and short-run).

However, the sign of long-run equilibrium was not significant and the VECM model was not statistically accepted. Consequently, we can't accept this model specification. Thus, we need to check again with the bound test of Pesaran to confirm if there's the long-run relationship with ARDL model or not. We shall develop the bound test with the unrestricted intercept and no trend model, after taking two lag as the optimal model from VAR estimation.

We concluded from the test for the existence of long-run relationships between LNGDP and LNREC, and we confirmed this relationship with the long-run equilibrium (et<sub>1</sub>), which was negative and significant at the level of 1%, so we can accept the ARDL specification for both models.

The last step is to verify the Granger causality between LNGDP and LNREC. The existence of the long-run relationship doesn't mean that there's a real causality between variables, so we need to check if there's a two-way causality or one-way causality or no causality between such variables.

**4. Empirical Result and Discussion:**

- **The ARDL (2,1) equation for (LNGDP):**

$$LNGDP = 6.126 + 0.252 * LNGDP_{t-1} + 0.598 * LNGDP_{t-2} + 0.104 * LNREC_t + 0.135 * LNREC_{t-1} + 124.594 * RVFEC_t + 22.910 * RVGFCF_t - 272.653 * RVLf_t - 0.005 * RVTrade_t + et$$

- **The cointegrating equation for (LNGDP):**

$$DLNGDP = 110.485 * DLNGDP_{t-1} + 9.742 * DLNREC_t + 0.010 * DRVFEC_t + 0.088 * DRVGFCF_t + 6.694 * RVLf_t - 10.616 * DRVTrade_t - 112.565 [LNGDP_t - (0.087 * LNREC_{t-1} + 0.00009 * RVFEC_{t-1} + 0.0007 * RVGFCF_{t-1} + 0.059 * RVLf_{t-1} - 0.094 * RVTrade_{t-1} + 0.16)]$$

- **The ARDL (1,2) equation for (LNREC):**

$$LNREC = -35.289 - 0.422 * LNREC_{t-1} + 3.223 * LNGDP_t + 0.684 * LNGDP_{t-1} - 3.155 * LNGDP_{t-2} - 443.613 * RVFEC_t - 108.475 * RVGFCF_t + 784.881 * RVLf_t + 0.048 * RVTrade_t + et$$

- **The cointegrating equation for (LNREC):**

$$DLNREC = 3.223 * DLNGDP_t + 3.155 * DLNGDP_{t-1} - 443.613 * DRVFEC_t - 108.475 * DRVGFCF_t + 784.881 * DRVLf_t + 0.048 * DRVTrade_t - 1.422 [LNREC_t - (0.529 * LNGDP_{t-1} - 311.792 * RVFEC_{t-1} - 76.241 * RVGFCF_{t-1} + 551.652 * RVLf_{t-1} + 0.034 * RVTrade_{t-1} - 24.803)]$$

- **The Granger causality**

- 

**Table 03: Granger causality**

Lag 1		
Null hypothesis	Fisher-statistic	Probability
LNGDP does not Granger cause LNREC	2.477	0.132
LNREC does not Granger cause LNGDP	0.802	0.382
Lag 2		
Null hypothesis	Fisher-statistic	Probability
LNGDP does not Granger cause LNREC	2.242	0.140
LNREC does not Granger cause LNGDP	0.643	0.539

Source: Done on Eviews 9.

**4.1. The coefficient and stability diagnostic:**

Both models were statistically acceptable, the ARDL (2,1) model have the R<sup>2</sup> equal to 0.975, indicating that 97.5% of exogenous variables explain the endogenous variable and 2.5% were explicated by other factors that are not determining in the model such as the technology factor, while the ARDL (1,2) model have the regression coefficient equal to 0.56, indicating that 56% of exogenous variables explain the endogenous variable and 44% were explicated by other factors that are not defining in the model.

In the 1<sup>st</sup> model, the Fisher-statistic (estimated) = 55.44 was superior the fisher-statistic (table) at level of 5% = 4.35 and the fisher-statistic (table) at level of 1% = 8.10, indicating that we can't reject the alternative hypothesis and we can say that the model was globally significant and it can be used in the forecasting study. However, in the 2<sup>nd</sup> model the Fisher-statistic was not significant.

The variation inflation factors indicated that all exogenous variables have a coefficient inferior to 10, indicating that we can reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis, so we can

say that there's no multicollinearity in both models. However, the variable of GDP is superior to 10, because it has several lag variables included in both models.

The intercept coefficient was significant, so we can apply the Ramsey Reset test to see if they're some omitted variables or not. Therefore, we made 3 statistics test and we found that all of them are superior to the level of 1%, 5% and 10%, demonstrating that there are no omitted variables and the models are well specified.

#### 4.2. The residual diagnostic:

We develop several residual diagnostic tests to see if the models are affected by the error or residual term or not, because the econometric theory works to reach the optimal model and to seek for a model with a minimum errors.

The 1<sup>st</sup> test was introduced by **Box-Pierce (1970)** and **Ljung-Box (1978)**, which permit to identify the processes without memory. Therefore, both tests indicated that the probability estimated is superior to the level of 1%, 5% and 10%, showing that we can't reject the null hypothesis and we can say that the residual in both models follow white noise process.

The 2<sup>nd</sup> test was developed by **Jarque and Bera (1984)**, which allows verifying if the errors are normally distributed or not. The test showed that the probability estimated is superior to the level of 1%, 5% and 10%, demonstrating that we can reject the alternative hypothesis and we may accept the null hypothesis, so the residuals follow normality distribution.

**Breusch-Godfrey (1978)** represents the 3<sup>rd</sup> residual test, which is based on the detection of autocorrelation between residuals from lag 1 ( $p=1$ ) to lag four lag ( $p=4$ ). We found with this test that the probability estimated is superior to the level of 1%, 5% and 10% from  $p=1$  to  $p=4$ , so we can't afford to accept the alternative hypothesis, and we can say that there's no autocorrelation between residuals.

The last test is the detection of heteroscedasticity with the Breusch-Pagan-Godfrey, Harvey and Glejser tests. We found that the estimated probability in three tests was superior to the level of 1%, 5% and 10%, indicating that we can accept the null hypothesis and reject the alternative hypothesis, meaning that the residual variances are homoscedasticity.

#### 4.3. Discussion:

In the 1<sup>st</sup> model, the sign of intercept is significant at the level of 1% and positive, so an increase by 1 unit in intercept will raise LNGDP by 6.126 units, meaning that the other factor such as the technological advancement or the investment in new projects will develop the economic growth and it will encourage the sustainable development.

The signs of  $LNGDP_{t-1}$  and  $LNGDP_{t-2}$  were positive, non-significant and significant at the level of 5%, respectively, so an increase by 1 unit in  $LNGDP_{t-1}$  will surge the elasticity of economic growth by 0.252 and a rise by 1 unit in  $LNGDP_{t-2}$  will upsurge the elasticity of economic growth by 0.598, indicating that the industry and the economic development of the country is lesser than what it was in previous period due to the decrease the level of oil prices.

The coefficient of LNREC and  $LNREC_{t-1}$  were positive and statistically accepted at the level of 5%, respectively, so an increase by 1 unit in LNREC and in  $LNREC_{t-1}$  will affect positively the elasticity of GDP by 0.104 and by 0.135, respectively. This sign appears to be very strange, because the economic growth of Algeria isn't yet depending on renewable energy source to produce and develop its goods and services (the opposite what find **F. Amri, 2017**). However, the introduction of such energy can be beneficial for the country and it can enhance the economic level. It will also provide more sustainable energy and it may satisfy the energy demand for the future generation in several sectors. This result is in line with the main literatures of **S. Adams et al. (2018)**, **B. Atems and C. Hotaling (2018)**, **E. Koçak and A. Şarkgüneşi (2017)**, **D.S. Armeanu et al. (2017)**, **A.A. Rafindadi and I. Ozturk (2017)**, **M. Kahia et al. (2016)**, **R.I-Lotz (2016)**, **F. Bilgili and I. Ozturk (2015)**, **I. Ozturk and F. Bilgili (2015)**, **M.E. Bildirici (2014)**, **N. Apergis and J.E. Payne (2011b and 2011a)** and **N. Apergis and J.E. Payne (2010b and 2010a)**. Also, the IEA U.S Administration report 2017 states that the renewable energy can contribute to increase the economic factor of sustainable development by 1 to 2% per year.

The sign of RVFEC was positive and significant at the level of 5%, so an increase by 1 variation in fossil energy consumption will raise the level of GDP by 124.594. This statistic is logical, because, up till now almost all countries (also Algeria) are depending mainly on fossil fuel to develop its industry and economic sectors. This result is supported by **S. Adams et al. (2018)**, **B. Atems and C. Hotaling (2018)**, **E. Koçak and A. Şarkgüneşi (2017)** and **F. Amri (2017)**.

However, the coefficients of RVGFCF, RVTrade and RVLf are not significant, meaning that the new assets included by the government and the investment in production cycle won't support the economic growth and the national production. We can say also that the employment in Algeria has not the necessary skill and competence to upsurge the level of GDP growth.

In the 2<sup>nd</sup> model, there's only the variable of LNGDP, which was significant and it had a positive impact on LNREC, so an increase by 1 unit in the income will raise the elasticity of renewable energy consumption by 3.223, validating that the income can play a major role in integrating the renewable energy in the Algerian energy system by investing in new technologies and making policies that encourage the deployment of renewables. The same result was found in the studies of **P.P. da Silva et al. (2018)**, **B. Lin and M. Moubarak (2014)**, **Sadorsky P (2009)**.

These outcomes demonstrate that Algeria is going to the adoption of the renewable energy in its process of energy production and it will stabilize its socio-economic situation in the long-term. Moreover to reach the goal of the sustainable development, protecting the energy resources and preserving natural resources (especially the fossil fuel), sustainable consumption, production, and sustainable transport, it will be necessary for Algeria to focus on renewables, because according to the last balance sheets, the energy consumption is attaining a critical threshold and it will push countries to look after alternative energy. Besides, according to the Renewable Energy Development Center (report of June 2018) Algeria is one of the African country that possess the most installed capacity in renewable energy, approximately 0.4 Gw (2017), and the country can still reach a higher statistic of renewables with the cost reduction of photovoltaic and wind energy, so as they become more competitive with fossil fuel energy.

The Granger causality demonstrates that there's no causality between economic growth and renewable energy consumption, so an evidence of neutrality hypothesis. The same suppositions were found in the study of **C.T. Tugcu and M. Topcu (2018)**, **E. Koçak and A. Şarkgüneşi (2017)**, **M.S.B Aïssa et al. (2014)**, **U. Al-mulali et al. (2013)**, **E. Yildirim et al. (2012)**, **C.T. Tugcu et al. (2012)**, **P. Sadorsky (2009)** and **J.E. Payne (2009)**. This result is consistent with the Algerian energy situation because the consumption and the production of renewable energy won't exceed 6% of total energy and there are some barriers that limit the renewable energy introduction such as the market, economic, informational and awareness, socio-cultural, institutional and policy and also the cost of the production efficiency and the technology machinery. However to attain the energy efficiency with cheaper energy and less cost of energy production, Algeria needs to implement the renewables into its system, because it provided opportunities for work, increase foreign investment and reduce the trade problem.

## 5. Conclusion:

We investigated the relationship between renewable energy consumption and gross domestic product and we found that the economic factor of sustainable development and the renewable energy consumption have a close relationship, so an increase in one variable will rise the level of the other variable, but this link was not confirmed by the Granger causality, indicating a neutrality hypothesis between these two variables and confirming that Algeria is still relying on fossil fuel energy to expand its economic growth and improve its industrial production.

Therefore, such results demonstrate that Algeria is going to diversify its energy sector and it will satisfy the increasing energy demand in the long-term. It's necessary to have alternatives, which will push the country to continue its economic growth expansion and the development of industry projects.

## Reference:

- Samuel Adams, Edem Kwame Mensah Klobodu, Alfred Apio, (September 2018), Renewable and non-renewable energy, regime type and economic growth, *Renewable Energy*, Vol 125, pp 755-767. <https://doi.org/10.1016/j.renene.2018.02.135>
- Patricia Pereira da Silva, Pedro André Cerqueira, Wojolomi Ogbe, (1 August 2018), Determinants of renewable energy growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from panel ARDL, *Energy*, Vol 156, pp 45-54. <https://doi.org/10.1016/j.energy.2018.05.068>
- Can Tansel Tugcu, Mert Topcu, (1 June 2018), Total, renewable and non-renewable energy consumption and economic growth: Revisiting the issue with an asymmetric point of view, *Energy*, Vol 152, pp 64-74.

- <https://doi.org/10.1016/j.energy.2018.03.128>
- Bebonchu Atems, Chelsea Hotaling, (January 2018), The effect of renewable and nonrenewable electricity generation on economic growth, *Energy Policy*, Vol 112, pp 111-118. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2017.10.015>
  - Fethi Amri, (September 2017), The relationship amongst energy consumption (renewable and non-renewable), and GDP in Algeria, *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, Vol 76, pp 62-71. <https://doi.org/10.1016/j.rser.2017.03.029>
  - Abdulkadir Abdulrashid Rafindadi, Ilhan Ozturk, (August 2017), Impacts of renewable energy consumption on the German economic growth: Evidence from combined cointegration test, *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, Vol 75, pp 1130-1141. <https://doi.org/10.1016/j.rser.2016.11.093>.
  - Daniel Ștefan Armeanu, Georgeta Vintilă, Ștefan Cristian Gherghina, (March 2017), Does Renewable Energy Drive Sustainable Economic Growth? Multivariate Panel Data Evidence for EU-28 Countries, *energies*, Vol 10 (Issue 3), pp 381. <https://doi.org/10.3390/en10030381>
  - Emrah Koçak, Aykut Şarkgüneşi, (January 2017), The renewable energy and economic growth nexus in Black Sea and Balkan countries, *Energy Policy*, Vol 100, pp 51-57. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2016.10.007>
  - Montassar Kahia, Mohamed Safouane Ben Aissa, Lanouar Charfeddine, (December 2016), Impact of renewable and non-renewable energy consumption on economic growth: New evidence from the Mena Net Oil Exporting Countries (NOECs), *Energy*, Vol 116, Part 1, pp 102-115. <https://doi.org/10.1016/j.energy.2016.07.126>
  - Roula Inglesi-Lotz, (January 2016), The impact of renewable energy consumption to economic growth: A panel data application, *Energy Economics*, Vol 53, pp 58-63. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2015.01.003>
  - Faik Bilgili, Ilhan Ozturk, (September 2015), Biomass energy and economic growth nexus in G7 countries: Evidence from dynamic panel data, *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, Vol 49, pp 132-138. <https://doi.org/10.1016/j.rser.2015.04.098>
  - Ilhan Ozturk, Faik Bilgili, (January 2015), Economic growth and biomass consumption nexus: Dynamic panel analysis for Sub-Saharan African countries, *Applied Energy*, Vol 137, pp 110-116. <https://doi.org/10.1016/j.apenergy.2014.10.017>
  - Mohamed Safouane Ben Aissa, Mehdi Ben Jebli, Slim Ben Youssef, (Mars 2014), Output, renewable energy consumption and trade in Africa, *Energy Policy*, Vol 66, pp 11-18. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2013.11.023>
  - Usama Al-mulali, Hassan Gholipour Fereidouni, Janice Ym Lee, Che Normee Binti Che Sab, (June 2013), Examining the bi-directional long run relationship between renewable energy consumption and GDP growth, *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, Vol 22, pp 209-222. <https://doi.org/10.1016/j.rser.2013.02.005>
  - Ertuğrul Yıldırım, Şenay Saraç, Alper Aslan, (December 2012), Energy consumption and economic growth in the USA: Evidence from renewable energy, *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, Vol 16 (Issue 9), pp 6770-6774. <https://doi.org/10.1016/j.rser.2012.09.004>
  - Can Tansel Tugcu, Ilhan Ozturk, Alper Aslan, (November 2012), Renewable and non-renewable energy consumption and economic growth relationship revisited: Evidence from G7 countries, *Energy Economics*, Vol 34 (Issue 6), pp 1942-1950. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2012.08.021>
  - Nicholas Apergis, James E. Payne, (December 2011b), Renewable and non-renewable electricity consumption-growth nexus: Evidence from emerging market economies, *Applied Energy*, Vol 88 (Issue 12), pp 5226-5230. <https://doi.org/10.1016/j.apenergy.2011.06.041>
  - Nicholas Apergis, James E. Payne, (January 2011a), The renewable energy consumption-growth nexus in Central America, *Applied Energy*, Vol 88 (Issue 1), pp 343-347. <https://doi.org/10.1016/j.apenergy.2010.07.013>
  - Nicholas Apergis, James E. Payne, (November 2010b), Renewable energy consumption and growth in Eurasia, *Energy Economics*, Vol 32 (Issue 6), pp 1392-1397. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2010.06.001>

- Nicholas Apergis, James E. Payne, (January 2010a), Renewable energy consumption and economic growth: Evidence from a panel of OECD countries, *Energy Policy*, Vol 38 (Issue 1), pp 656-660. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2009.09.002>
- James E. Payne, (April 2009), On the dynamics of energy consumption and output in the US, *Applied Energy*, Vol 86 (Issue 4), pp 575-577. <https://doi.org/10.1016/j.apenergy.2008.07.003>
- Perry Sadorsky, (October 2009), Renewable energy consumption and income in emerging economies, *Energy Policy*, Vol 37 (Issue 10), pp 4021-4028. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2009.05.003>
- David A. Dickey, Wayne A. Fuller, (July 1981), Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with unit root, *Econometrica*, Vol 49 (Issue 4), pp 1057-1072. [https://www.jstor.org/stable/1912517?seq=1#page\\_scan\\_tab\\_contents](https://www.jstor.org/stable/1912517?seq=1#page_scan_tab_contents)
- Peter C.B. Phillips, Pierre Perron, (June 1988), Testing for a Unit Root in Time Series Regression, *Oxford University Press on behalf of Biometrika Trust*, Vol 75 (Issue 2), pp 335-346. <http://finpko.faculty.ku.edu/myssi/FIN938/Phillips%20%26%20Perron%20Biometrika%201988%20Unit%20Root%20Test.pdf>
- H. Akaike, (1973), *Information theory and an extension of the maximum likelihood principle*, in B.N. Petrov and F. Csáki, eds, *2nd International Symposium on Information Theory*, Akadémia Kiadó, Budapest, 267-281. [https://hero.epa.gov/hero/index.cfm/reference/details/reference\\_id/591](https://hero.epa.gov/hero/index.cfm/reference/details/reference_id/591)
- G. Schwarz, (March 1978), Estimating the dimension of a model, *The Annals of Statistics*, Vol 6 (Issue 2), pp 461-464. <http://qwone.com/~jason/trg/papers/schwarz-dimension-78.pdf>
- E.J. Hannan, B.G. Quinn, (1979), The Determination of the Order of an Autoregression, *Journal of the Royal Statistical Society. Series B*, Vol 41 (Issue 2), pp 190-195. <http://www.jstor.org/stable/2985032>
- Soren Johansen, (1988), Statistical analysis of cointegration vectors, *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol 12 (Issue 2-3), pp 231-254. [https://doi.org/10.1016/0165-1889\(88\)90041-3](https://doi.org/10.1016/0165-1889(88)90041-3)
- Soren Johansen, (November 1991), Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models, Vol 59 (Issue 6), pp 1551-1580. <http://www.jstor.org/stable/2938278>
- M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smith, (2001), Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, *Journal of Applied Econometrics*, Vol 16 (Issue 3), pp 289-326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>
- C.W.J. Granger (August 1969), Investigating Causal Relations by Econometrics Models and Cross-Spectral Methods, *Econometrica*, Vol 37 (Issue 3), pp 424-438. <http://tyigit.bilkent.edu.tr/metrics2/read/Investigating%20%20Causal%20Relations%20by%20Econometric%20Models%20and%20Cross-Spectral%20Methods.pdf>
- J.B. Ramsey, (1969), Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis, *Journal of the Royal Statistical Society*, Vol 31 (Issue 2), pp 350-371. <https://www.jstor.org/stable/2984219>
- G.E.P. Box, David A. Pierce, (1970), Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive-Integrated Moving Average Time Series Models, *Journal of the American Statistical Association*, Vol 65 (Issue 332), pp 1509-1526. <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01621459.1970.10481180>
- G.M. Ljung, G.E.P. Box, (1 August 1978), On a measure of lack of fit in time series models, *Biometrika*, Vol 65 (Issue 2), pp 297-303. <https://doi.org/10.1093/biomet/65.2.297>
- Anil K. Bera, Carlos M. Jarque and Lung-Fei Lee, (October 1984), Testing the Normality Assumption in Limited Dependent Variable Models, *International Economic Review*, Vol 25 (Issue 3), pp 563-578. <https://www.jstor.org/stable/2526219>
- L.G. Godfrey, (November 1978), Testing Against General Autoregressive and Moving Average Error Models when the Regressors Include Lagged Dependent Variables, *Econometrica*, Vol 46 (Issue 6), pp 1293-1301. <https://www.jstor.org/stable/1913829>
- T.S. Breusch, (December 1978), Testing for Autocorrelation in Dynamic Linear Models, *Australian Economic Papers*, Vol 17 (Issue 31), pp 334-355. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8454.1978.tb00635.x>

- T.S. Breusch, A.R. Pagan, (September 1979), A Simple Test for Heteroscedasticity and Random Coefficient Variation, *Econometrica*, Vol 47 (Issue 5), pp 1287-1294.  
<https://www.jstor.org/stable/1911963>
- A.C. Harvey, (May 1976), Estimating Regression Models with Multiplicative Heteroscedasticity, *Econometrica*, Vol 44 (Issue 3), pp 461-465.  
<https://www.jstor.org/stable/1913974>
- H. Glejser, (1969), A New Test for Heteroskedasticity, *Journal of the American Statistical Association*, Vol 64 (Issue 325), pp 316-323.  
<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01621459.1969.10500976>